

النظور النحوي لغة العربية

محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩
المستشرق الألماني

G. Bergsträsser
برجستراسر

أضربه وصححه وعلنه عليه
الدكتور رمضان عبد النواب
أستاذ العلوم اللغوية ووكيل كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤

رقم الإيداع

٨٢/١٩٣٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا كتاب صاغه صاحبه ، المستشرق الألماني « برجشتراسر » ، باللغة العربية قبل خمسين سنة ، حين دعى لإلقاء محاضرات في « التطور النحوي للغة العربية » ، بالجامعة المصرية القديمة ، سنة ١٩٢٩ م .

ومنذ ذلك التاريخ ، والكتاب يسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية ، في ميدان الدراسات اللغوية التاريخية ، للغة العربية . وإنه ليندر أن تجد مؤلفا بالعربية ، في علم اللغة وفتحها ، لم يفد من هذا الكتاب القيم ، على مدى نصف القرن الماضي .

أما صاحبه « برجشتراسر » فهو مستشرق ألماني مشهور ، ولد في عام ١٨٨٦ م ونال درجة الدكتوراه من جامعة ليبزج سنة ١٩١١ م ، برسالته عن « استعمال حروف النفي في القرآن الكريم » .

وفي عام ١٩١٤ م ، حصل على إجازة من جامعة ليبزج ، ليقضى شهورا في بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة ، ومنها إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها ، باحثا وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها .

وقد سجل كل هذه اللهجات ، ووضع أطلسا لغويا لسوريا وفلسطين ، عبارة عن ٤٢ خريطة تفصيلية ، وخريطة واحدة إجمالية ، مع شرح لغوي في كتاب مستقل نشر في ليبزج سنة ١٩١٥ م .

وقد درس « برجشتراسر » في جامعات : ليبزج ، وبرسلاو ، وهایدلبرج . واستقر به المطاف بعد ذلك في جامعة ميونخ سنة ١٩٢٦ م ، وانتخب عميدا لكلية الآداب بها ، سنة ١٩٢٨ م .

وفي العام الجامعي ١٩٢٩/١٩٣٠ م ، دعته كلية الآداب ، بالجامعة المصرية القديمة ، لإلقاء محاضرات بها في موضوع هذا الكتاب ، ثم دعته مرة أخرى في العام

الجامعى ١٩٣١/١٩٣٢ م ، ليلقى بها محاضرات عن فن : تحقيق النصوص . وقد نشرت هذه المحاضرات بعد ذلك فى كتاب ، بعنوان : « نقد النصوص ونشر الكتب » فى مركز تحقيق التراث ، بدار الكتب المصرية سنة ١٩٦٩ م .

وكان « برجستراسر » يكره « هتلر » ودعوته النازية ، لتفضيله الحديد على الزبد والعلوم العملية على العلوم النظرية ، وكان لايرى مانعا ، من حمل بندقيته والخروج لمحاربه ، فدفع « هتلر » إليه بمن يقتله ، وكان مغرما بتسلق الجبال ، ففى إحدى المرات ، حينما كان يتسلق الجبال ، ومعه طالب من طلبته ، إذ تعلق الطالب بقدمه ، فهوى من ارتفاع شاهق إلى قاع الوادى ، حيث لقى حتفه ، فى شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ م .

وقد وقعت على كتابه هذا « التطور النحوى » فى مكتبة معهد اللغات السامية بجامعة ميونخ ، فى أثناء دراستى بها ، لدرجة الدكتوراه ، وكانت نسخة المؤلف ، الذى آلت مكتبته الخاصة ، بعد وفاته ، إلى هذا المعهد الاستشراقى العريق . وقد صحح بقلمه فيها ، بعض أوهام الطباعة ، وعلق على حواشيتها بعض التعليقات .

ولم يكن من السهل اقتناء نسخة من هذا الكتاب القيم ، كما أن تصوير الكتب لم يكن قد شاع أمره ، فى ذلك الزمان البعيد ، فنسخت لنفسى منه نسخة طبق الأصل فى ١٩٦١/٨/٤ م ، وكنت أعود إليها من حين لآخر ، للإفادة منها فى بحوثى اللغوية المتعددة ، أو لتقييم هذه الفائدة أو تلك فى حواشيتها . وقد شرقت نسختى هذه وغرّبت ، وصورها كثير من أصدقائى وتلاميذى ، بعد أن عرف الناس تصوير الكتب النادرة .

وكثيرا ما كان يلح هؤلاء الأصدقاء والتلاميذ ، راجين أن أخرج هذا الكتاب للناس ، بعد النظر فى إصلاح ما اعوجج منه ، والتعليق على ماوهم فيه صاحبه ، وإكمال مافاته فى موضوعه .. ولكن شواغل الزمن ، كانت تحول بينى وبين تحقيق هذه الأمانى .

حتى جاء شهر رمضان المعظم ، في العام الذي يختم القرن الرابع عشر الهجري ، ووجدت الفرصة سانحة ، في سهراته الروحية المباركة ، التي تمتد حتى صلاة الفجر من كل يوم ، فجلست إلى الكتاب ، أقرؤه ، وأدرسه ، وأتدبره ، وأعلق عليه .

ولم يكن ذلك كله بالأمر الهين ، فقد كان النص غفلا من الضبط بالشكل إلا ماندر ، كما كانت تشيع فيه العبارات الركيكة والملحونة ، ويبدو في بعض أساليبه القلق والاضطراب ، وسقوط بعض الكلمات ، وبعده شيء من أمثله عن الصواب .

وقد تداركت ذلك كله ، فضبطت من أمثلة النص وعباراته ، ما يشكل أو يغمض على قارئه ، كما صححت كل ما وقعت عليه ، من خلل فيه ، مشيراً إلى ذلك في هوامش الكتاب . وقد وضعت ما زدته لإقامة النص بين معقوفين ، تمييزاً له عن الأصل .

أما قضايا الكتاب ومسائله ، وآراء المؤلف واجتهاداته المختلفة في تفسير الظواهر اللغوية ، فقد كانت في بعض الأحيان محل نظر ، فأجريت قلمي بالتعليق الموجز عليها ، وتقليب وجهات النظر المختلفة فيها ، في ضوء النظريات العلمية ، التي ظهرت بعد صدور هذا الكتاب للمرة الأولى .

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر ، إلى أخي وصديقي الأستاذ محمد أمين الخانجي ، الذي عنى بإخراج هذا الكتاب وغيره ، في ذلك الثوب الأنيق ، والذي ترسب خطي والده ، المرحوم الحاج نجيب الخانجي ، في نفض غبار الزمن ، عن كنوز تراثنا العربي المجيد ، فله الشكر على ما قدّم ويقدم للمكتبة العربية ، من مطبوعات فاخرة ، تخلد على الزمن .

وبعد ، فهذا هو كتاب : « التطور النحوي » ، في ثوبه الجديد ، أقدمه للأصدقاء والتلاميذ ، الذين طال شوقهم إلى اقتنائه في هذا الثوب القشيب ، وأمل أن

أكون عند حسن ظنهم بي ، وأن يفرروا لي التسوية ، الذي طال أمده .
ربنا آتنا من لدنك رحمة ، وهبنا لنا من أمرنا رشدا ، وماتوفيقي
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،

د . رمضان عبد الصواب

مقدمة المؤلف

أيها السادة .. إن الغرض من محاضراتي ، التي سألقيا عليكم ، هو درس اللسان العربي ، من الوجهة التاريخية ، أي من جهة نشأته ، وتكوّنه ، وأصول حروفه ، وأبنيته ، وأشكال الجملة فيه ، والتغيرات التي وقعت فيه ، مع توالي الأزمان ، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي ، التي تميز بها في أزهى عصوره يعني في خلال القرون الأولى ، بُعِيدَ الهجرة .

والوجهة الثانية ، التي يمكننا اتجاهاها في علم اللسان ، هي النظامية ، وهي أن ننظر إلى طور معين ، من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل : أيّ هي خصائص اللغة في هذا الوقت ؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها ؟ وما فائدة حروفها وأبنيته وامتحوزه من الوسائط لتأدية المعاني ؟ وكيف تستعملها ؟

ولتبيين الفرق بين هاتين الوجهتين ، نورد مثل الجمع المكسر في اللغة العربية ؛ فالمسألة التاريخية فيه هي : ما هو أصله ؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل ؟ فنجد أنه من الأصل ليس بجمع ، بل هو اسم جملة (Collectif) ، يعني أنه يدل على جنس متركب من غير واحد من الأفراد ، والجمع يدل على الأفراد المتعددة . ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر ، ترجع إلى زمان قديم ، وأن القليل من أبنيته ، يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية ، إلى آخر ذلك .

والمسألة النظامية هي : أيّ نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم ، وسائر الأبنية الدالة على جملة أو كثرة ؟ وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى وفي الاستعمال ، إلى آخر ذلك .

فتبين أن هذه الوجهة الثانية ، قريبة من الصرف والنحو العاديين ، غير أنها هي أيضا علمية محضة لاعملية ؛ وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا أولا ؟ بل يكتفى بإثبات الوجود حقيقة في السماع ، دون تفرق بين المقبول منه

والمردود . ومع ذلك فالوجهة النظامية ، أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية ، ولهذا السبب آثرنا أن نتبع في هذا الدرس طريقة التاريخ ، وإن لم نرد أن نعرض موضوعنا ، على ترتيب تاريخي ، بل نطلع على أبواب الصرف والنحو باباً باباً ، ونفحص عن مسائلها التاريخية .

وأما ماقلناه من أننا نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة باللغة العربية في طور كمالها ، فيدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة ، وهي تاريخ اللغة العربية ، من ذلك الحين إلى الآن . وأهم موضوعاته تكون اللهجات الدارجة على اختلافها .

والنظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية ، له فائدتان ، أولاهما واضحة ، وهي : إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها .

والأخرى هي : التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي ، على العموم ، بأسهل وجه ، وذلك أن علم اللغة الغربي ، له طرقات السؤال والبرهان ، بعيدة عن تعليم اللغات في المدارس ، لايسهل تفهم مقاصدها ، والتعود على استعمالها ، فالأسهل أن يقرب الواحد إليها ، ويتعلمها في لغته التي يعرفها أتم معرفة ، لافي لغة أجنبية . وغرضنا الأهم في هذا الدرس ، أن نسهل تفهم معنى علم اللغة التاريخي ، بواسطة النظر إلى اللغة العربية .

والآن قبل أن نبتدئ بنفس الموضوع ، نريد أن نشير إلى بعض المصنفات التي تتناوله ومايقرب منه ، وليس بينها ماينتخص بالبحث في تاريخ اللغة العربية وحدها ، ولكنها كلها تشمل الكلام عن تاريخ اللغات السامية ، وعنه ضمنا . وخير كتاب في تاريخها ومقايستها هو :

C. Brockelmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, I-II 1908-1912.

« المطول في المقايسة النحوية للغات السامية »^(١)، وهو مجلدان كبيران ، أولهما في الحروف ، وفي أبنية الاسم والفعل ، وثانيهما في الجملة . وهذا الكتاب لا يستغنى عن الرجوع إليه ، كل من يشتغل باللغات السامية ، أيتها كانت فإنه كنز لا يفتنى ، ومنبع لا ينضب معينه ، لمعرفة أحوال اللغات السامية ، عجيب الإحاطة بها كلها ، من الأكديّة إلى اللهجات الدارجة العربية والآرامية والحبشية ، كثير النظريات الجديدة المصيبة . وأهم مجلديه ، هو المجلد الثاني ، فإن أكثره جديد ، لم يسبق مؤلفه إليه أحد .

وله كتابان أصغر حجما من المذكور ، يقتصران على موضوع المجلد الأول منه وأصغرهما نقل إلى الفرنسية بزيادات مفيدة^(٢) ، ومع ذلك فمنفعته قليلة بالنسبة إلى الكتاب الكبير ، لا يمكنه القيام مقامه أصلا .

واللغة الفرنسية لا يوجد فيها كتاب خاص باللغات السامية ، وصرفها ونحوها ، غير المذكور ، إلا أنه يوجد فصل خاص بها في كتاب :

A. Meillet et M. Cohen, Les Langues du Monde 1924 .

ولمؤلف هذا الفصل ، كتاب مهم يتناول الفعل في اللغات السامية ، وتأديته لمعاني الماضي والحاضر والمستقبل ، وهو :

M. Cohen, Le Système verbal sémitique et reexpression du temps 1924.

واللغة الانكليزية فيها كتابات من هذا النوع ، أولهما هو أقدم كتاب صنف في هذا الفن ، وهو :

W. Wright, Lectures on the comparative Grammar of the semitic Languages 1890.

(١) صواب ترجمة العنوان : « الأساس في النحو المقارن للغات السامية » .

(٢) وقد ترجمناه عن الألمانية ونشرناه في الرياض سنة ١٩٧٧ باسم : « لغة اللغات السامية » .

وكان مهما مفيدا في زمانه ، ولم يبق له كثير من الفائدة الآن . والثاني
أحدث كتاب صنف في هذا الباب ، وهو :

De Lacy O'Leary , Comparative Grammar of the Semitic Languages 1929 .

وغلطاته كثيرة ، وفائدته قليلة .

* * *

الباب الأول في أصوات اللغة

[١ - الصوامت]

والآن نبدأ بالقسم الأول ، من الباب الأول ، في الحروف الصامتة Les consonnes ونتكلم فيه عن تاريخ الحروف السامية في اللسان العربى :

وقبل ذلك يلزمنا أن نبحث بإيجاز في بعض قواعد علم الأصوات العمومى . ولم يسبق الغربيين في هذا العلم ، إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند ، يعنى البراهمة ، والعرب . وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٧ هـ ، أو سنة ١٨٠ هـ . وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة ، مأخوذة من القرآن الكريم .

[مخارج الأصوات وصفاتها]

وكان أهم اعتناء [هؤلاء] كلهم ، ترتيب الحروف على المخارج والصفات . والمُخْرَج ، أو المُخْرَج هو الموضع من الفم ونواحيه الذى يُخرج أو يُخرج منه الحرف ، فاختلَفوا في عدد المخارج ؛ فمنهم من عدّ سبعة عشر ، ومنهم من عدّ ستة عشر ، ومنهم من عدّ دون ذلك . والمشهور هو سبعة عشر ، لكن أولها ليس بمخرج حقيقى ، وسنهمله الآن ، على أن نعود إلى الكلام عنه فيما بعد . أما الستة عشر الباقية ، فهى :

- (١) مخرج ء ، هـ من أقصى الحلق .
- (٢) « ع ، ح من وسط الحلق .
- (٣) « غ ، خ من أدنى الحلق، إلى الفم .

- (٤) « ق من أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك .
- (٥) « ك من أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلا ،
وما يليه من الحنك
- (٦) « ج ، ش ، ي من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ،
[وتسمى] الحروف الشجرية .
- (٧) « ض من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس .
- (٨) « ل من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ، وما
بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى .
- (٩) « ن من طرف اللسان ، بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل
اللام قليلا .
- (١٠) « ر من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق
الثنايا العليا .
- (١١) « ط ، د ، ت من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى
جهة الحنك ، [وهي] الحروف النطعية .
- (١٢) « ص ، س ، ز من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى ، وهي
الحروف الأسلية .
- (١٣) « ظ ، ذ ، ث من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، وهي
الحروف اللثوية .
- (١٤) « ف من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .
- (١٥) « و ، ب ، م مما بين الشفتين ، [وهي] الحروف الشفهية
أو الشفوية .
- (١٦) « الغنة من الخيشوم .

فهذا كله صحيح ما فيه شك ، من وجهة نظر علماء الغرب ، غير أن فيه نقصا محلا ؛ لأن المخرج يشترك فيه أكثر من حرف واحد ؛ لأنه يمكننا أن نلفظ من مخرج واحد أحرفا عديدة مختلفة في صفاتها .

وعلى ذلك فلا يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده ، دون علامة ثانية هي صفة الحرف ؛ مثال ذلك : أنه إذا أطبقنا الشفتين ، ثم فتحناهما ، فالصوت الخارج إما الباء ، أو الپاء الإفرنجية (P) . والفرق الأهم بينهما ، أنه إذا نطقنا الباء . وُجِدَ صوت ثان علاوة على صوت فتح الشفتين ، وهو صوت خارج من الحنجرة ، من اهتزاز الأوتار الصوتية . وعند نطق الپاء (P) ينعدم هذا الصوت . وأسهل طريق للوقوف على الفرق بينهما ، هو سد الأذنين بالأصابع ، فإنه يسمع إذا عند نطق الباء ، رنة لا تسمع عند نطق الپاء (P) .

وإذا لم نطبق الشفتين تماما ، بل تركنا فتحة صغيرة ، ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى ، والشنايا العليا ، صار الصوت فاء ؛ فهذه الحروف الثلاثة ، يعنى : الباء ، والپاء الإفرنجية ، والفاء ، قريبة المخرج بعضها من بعض مختلفة الصفات ، فالحرفان : الباء ، والپاء ، آنيان . وثالثها أى : الفاء ، متماذ. وأول الآنيين ، أى : الباء ، صوتي . والثاني والثالث أى : الپاء الإفرنجية (P) ، والفاء ، غير صوتيين . فيمكن أن نقسم هذه الحروف الثلاثة ، على ثلاثة أنواع :

(١) آنى صوتي ، وهو الباء .

(٢) آنى غير صوتي ، وهو الپاء (P) .

(٣) متماذ غير صوتي ، وهو الفاء .

وأما النوع الرابع أى المتماذ الصوتي ، فلا يوجد حرف شفهي منه ، في اللسان العربي ؛ لكنه يوجد في كثير من اللغات ، وهو ال (V) الفرنسية والإنكليزية .

[وهذا جدول يبين العلاقة بين هذه الحروف الأربعة]

متاد (رخو)	آى (شديد)	[صفات الصوت]
v	ب وحروف القلقة	صوتى (مجهور)
ف	پ P	غير صوتى (مهموس)

فهذا التقسيم على الأنواع الأربعة المذكورة ، جائز أيضا فى سائر الحروف غير الشفهية . ونحوى العرب ومقرئوها ، استعملوه كما نستعمله فى الزمان الحاضر ، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين :

الأول : أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ، أصل بعضها غامض ، لكن معناها واضح ، وهى : مجهور ، بمعنى : صوتى ؛ ومهموس ، بمعنى : غير صوتى ؛ وشديد ، بمعنى : آى ، ورخو ، بمعنى : متاد . فعندهم حروف مهموسة شديدة ، ومجهورة^(١) شديدة .. إلخ . فأما الحروف المجهورة الشديدة ، كالباء ، فلها عندهم اسم خاص ، وهى حروف القلقة .

والفرق الثانى هو : أنهم أثبتوا صفة ثالثة بين الشدة والرخاوة^(٢) ، وهى : التوسط . والحروف المتوسطة كلها مجهورة عندهم ، وهى : ع ؛ ل ؛ ن ؛ ر ؛ م ؛ فنقول إنه وإن كانت هذه الحروف إلا العين متادة^(٣) ، بدون شك ، فلهم مع ذلك

(١) فى الأصل : « ورخوة » وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « والرخوة » وهو خطأ .

(٣) فى الأصل هنا وفيما يلى : « متادية » وهو خطأ .

حق في تمييزها عن الحروف الرخوة المجهورة ، كالذال ، والغين ؛ لأن أمثال الذال والغين ، لها دوى ناشئ من مخرجها من الفم ، مع الصوت الناشئ من الخنجرة ، وتلك الأربعة ، أى : ل ؛ ن ؛ ر ؛ م لادوى فيها البتة ؛ ومن أجل ذلك نفرقها نحن عن سائر الحروف ، فرقا تاما ، نسميها : صوتية محضه ، ونسمى غيرها : ذات دوى .

وأما العين ، وهو الحرف الخامس من الحروف المتوسطة المذكورة ، فصعب تكييفها ، ونطقها متنوع ؛ فهي أحيانا متادة ، وأحيانا آنية . والدوى الممازج لها أحيانا قوى ، وأحيانا ضعيف ، فهي في الحقيقة متوسطة^(١) بين الحروف ذوات الدوى الصوتية المحضه ، وبين الحروف الشديدة والرخوة .

وهذا الجدول يبين تقسيم الحروف على الصفات المذكورة :

صفات الحروف	شديدة	متوسطة	رخوة
مجهورة	ء ؛ ق ؛ ج ؛ ط د ؛ ب وهي حروف القلقلة	ع ؛ ل ؛ ن ر ؛ م	غ ؛ ي ؛ ض ؛ ذ ؛ ظ ؛ ز ؛ و
مهموسة	ك ؛ ت	—	ه ؛ ح ؛ خ ؛ ش ؛ ص س ؛ ث ؛ ف

(١) تابع المؤلف هنا سيويه وغيره من القدمات ، في عدم صوت العين من الأصوات المتوسطة ، وربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك في نطقه وضوحا سمعيا ، ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعها في خصائص ، ليست موجودة في نطق العين ، وأوضح هذه الخصائص حبة مرور الهواء في المجرى الأنفى ، أو المجرى الفمى ، دون سدّ طريقه ، أو عرقلة سيوه ، بالتضييق عند نقطة ما . وقد اتضح بصورة الأشعة ، أن في نطق العين تضييقا كبيرا للحلق ، وهذا ما يدعونا ومادعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك ، إلى اعتبار صوت العين رخوا لامتوسطا . (انظر : مناهج البحث في اللغة ١٠٢) .

هذه هي صورة الجدول الموجودة عند أهل التجويد^(١) المتأخرين ، لكن مادته قديمة ماتغيرت ، منذ زمان الخليل وسيبويه .

وهذه الصفات الخمس ، المقسمة عليها الحروف في هذا الجدول ، ليست بكافة الصفات ، التي يمكن وصف بعض الحروف بها ، بل نجد عند قدماء العرب وعند الغربيين ، صفات متعددة سواها ، أهمها أن العرب قسموا الحروف إلى : مستعلية ومستفلة ؛ فالمستعلية ، هي التي يستعلي اللسان عند تلفظها ، ويرفع نحو الحنك ، وهي : غ ؛ خ ؛ ق ؛ ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ . والمستفلة ، أي التي يستفل اللسان عند تلفظها ، هي باقي الحروف .

ولبعض الحروف المستعلية ، وهي : ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ صفة خاصة وهي الإطباق ، فهي مطبقة ، أي : emphatiques في الاصطلاح الغربي ، وسندكر معنى هذه الصفة بعد ذلك ، [وباقي الحروف غير مطبقة] ؛ فهذه تسع صفات . والعاشره أن : ش ؛ ص ؛ س ؛ ز توسم بحروف الصفير ، وهذا بين لا يحتاج إلى تفسير ، وماعدا هذه الصفات العشر المذكورة ، نضرب عنه صفحا ؛ لعدم أهميته لتاريخ اللغات .

[بين نطقنا ونطق القدماء]

ونفهم من الجدول والصفات المذكورة بعده ، ومن جدول المخارج ، أن بعض الحروف ، يختلف نطقه الحالي ، عنه في الزمان القديم ، وهي : ق ؛ ج ؛ ط ؛ ض ؛ ظ .

أما القاف ، فهي في العادة اليوم مهموسة ، لكنها في الجدول مجهورة ، كما هي الآن عند بعض البدو .

والطاء أيضا مهموسة اليوم ، مجهورة في الجدول . والفرق بينها وبين القاف ،

(١) في الأصل : « التحديد » وهو تحريف

أن نطق القاف العتيق ، لايزال باقيا في بعض الجهات ، ونطق الطاء العتيق قد اتمحى وتلاشى تماما (١) .

وأما الجيم، فهي عند أكثر العرب معطشة مركبة من لفظي الدال والزاي أى الـ (ge) الفرنسية ، وهى فى الجدول بسيطة مجهورة شديدة ، مثل نطقها الحالى عند المصريين ، لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها ؛ لأن مخرج الجيم المصرية ، هو مخرج الكاف ، ومخرج الجيم العتيقة فى جدول الخارج ، هو مخرج الشين والياء . فالرأى الأقرب إلى الصواب ، أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية ، فى مثل كلمة : « كاه » أى أنها كانت مشجرة palatalisé . وهذا الرأى يعضده أن كثيرا من البدو لايزال ينطقها كذلك حتى اليوم ، وأنه يحتمل اشتقاق نطق الجيم الكثير الاختلاف عند غيرهم من العرب ، من هذا النطق المذكور ؛ فالجيم المصرية (g) مثله ، إلا أنه لا تشجير فيها . والجيم العادية المعطشة ، أصلها أن نطق (gi) المذكور ، صار (di) ثم (dʒ) .

وهذا الانقلاب كثير فى تاريخ اللغات ، نجده مثلا فى الطليانية ؛ فإن الكلمة اللاتينية : gentem : صارت : gientem ثم dientem ثم gente .

وأما النطق الأوسط فى هذه السلسلة بين الـ (gi) العتيق ، والجيم الاعتيادية المعطشة ، وهو الـ (di) فموجود أيضا عند بعض البدو . وبعضهم يلفظون الجيم ، مثل الياء الألمانية ، أى (J) . وهذا النطق مشتق من (di) فإننا إذا أردنا أن نلفظ الـ (di) لزمنا أولا أن نعمل طرف اللسان ، على أصول الثنايا العليا ، وقسما من ظهر اللسان على الحنك . وإذا لم نعمل اللسان بل قريناه من الثنايا والحنك ، زالت الدال ، وبقيت الياء الألمانية .

(١) لايل يسمع بوضوح فى بعض جهات اليمن ، عند قولهم مثلا : الضَّيِّب والضَّبَّاح ، فى : الطيب والعلباخ . وقد روى المستشرق « شاده » عنهم : مَضْرَ وَقَضْع ، فى : مطر وقطع (انظر له : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا (١٣) .

وأما نطق الزاى القائمة مقام الجيم عند كثير من أهل الشام وغيرهم فمنشؤه من الجيم المعطشة ، مثل منشأ نطق الياء الألمانية من ال (di)^(١) .

إلى هنا نختم بحثنا في الجيم ، وهى ثالث الحروف التى لفظها العتيق غير لفظها الحاضر . وأما رابعها وهى : الضاد ، فهى الآن شديدة عند أكثر أهل المدن ، وهى رخوة في الجدول ، كما هى الآن عند أكثر البدو . ومع ذلك فليس لفظها البدوى الحاضر ، نفس لفظها العتيق ؛ لأن مخرج الضاد في جدول المخارج ، من حافة اللسان . ومن القدماء من يقول : من جانبه الأيسر ، ومنهم من يقول : من الأيمن ، ومنهم من يقول : من كليهما ، فمخرجها قريب من مخرج اللام ، الذى هو أيضا من حافة اللسان ؛ وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه . والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالضاد ، وأنها من ذوات الدوى ، واللام غير مطبقة صوتية محضة ؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جدا ، غير موجود حسبما أعرف في لغة من اللغات ، إلا العربية ؛ ولذلك كانوا يكتفون عن العرب بالناطقين بالضاد .

(١) هذا الرأى في تفسير أصل صوت الجيم في العربية ، غير مسلم للمؤلف تماما ؛ إذ تشير مقارنة اللغات السامية كلها ، إلى أن النطق الأصلى لهذا الصوت ، كان بغير تعطيش ، كالجيم القاهرية تماما ؛ فكلمة « جَمَل » في العربية مثلا ، هى في اللغة العبية *gāmāl* وفى الآرامية *gamlā* وفى الحبشية *gamal* . أما العربية الفصحى ، فقد تحول فيها نطق هذا الصوت من الطبق إلى الغار ، أى من أقصى الخنك إلى وسطه ، كما تحول من صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدال من الغار ، ثم ينتهى بشين مجهورة ، غير أن ذلك لم يحدث في البداية مع كل جيم ، وإنما كان يقتصر على الجيم المكسورة ، تبعا لقانون الأصوات الخنكية (انظر : التطور اللغوى وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٦٣) ، ثم غمّ القياسُ هذا النطق الجديد في كل جيم ، طرداً للباب على وتيرة واحدة . وقد حدث ذلك في العربية القابضة ، في العصور السابقة لظهور الإسلام . وصار هو النطق المميز للفصحى ، ولذلك جاء به القرآن الكريم . غير أن حاة العربية لم يصفوه الوصف الدقيق (انظر بحث إنو ليتان : بقايا اللهجات العربية في الأدب العرنى ، في مجلة كلية الآداب المجلد العاشر / الجزء الأول والثانى سنة ١٩٤٨ م) .

ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد ، لا يوجد الآن عند أحد من العرب ، غير أن للضاد نطقا قريبا منه جدا عند أهل حضرموت ، وهو كاللام المطبقة . ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ؛ ولذلك استبدلها^(١) الأسبان بال (Id) في الكلمات العربية المستعارة في لغتهم ؛ مثال ذلك أن كلمة : « القاضي » صارت في الأسبانية : alcalde .

وبما يدل أيضا على أن الضاد كانت في نطقها قريبة من اللام ، أن الزنجشري ذكر في كتاب المفصل أن بعض العرب ، كانت تقول : « الطجع » بدل : « اضطجع » .

ونشأ نطق الضاد عند البدو ، من نطقها العتيق ، بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه . ونطقها عند أهل المدن نشأ من هذا النطق البدوي ، بإعتماد طرف اللسان على الفك الأعلى ، بدل تقريبه منه فقط ، فصار الحرف بذلك في نطقه شديدا بعد أن كان رخوا^(٢) .

والآن نتكلم عن آخر الحروف الخمسة ، التي يختلف نطقها قديما ، عنه الآن وهو : الظاء ، وهي الآن عند كثير من أهل المدن أحد حروف الصفير ، وعند سائر العرب مثل ذال مطبقة ، وهذا هو نفس نطقها العتيق ؛ فنرى من ذلك أن نطق الظاء كان قريبا من نطق الضاد . وكثيرا ماتطابقتا وتبادلتا في تاريخ اللغة العربية ، وأقدم مثل لذلك مأخوذ من القرآن الكريم ، وهو « الضنين » في سورة التكوير ، فقد قرأها كثيرون : « الظنين » بالظاء مكان الضاد ، التي رسمت بها في كل المصاحف . ومن

(١) كذا أدخل المؤلف الباء مع مادة (بدل) على غير المتروك ، وهو من اللحن في العربية .

(٢) انظر عرضنا للآراء المختلفة في صوت « الضاد » العربي ، ومناقشاتنا لهذه الآراء ، في كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٤٥ - ٥٩ ومقدمتنا لتحقيق كتاب : زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء ، لأبي البركات بن الأنباري ١٥ - ٢١

قرأها بالظاء : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وكذلك النبي ﷺ ، كما قال مكى
فى كتاب الكشف^(١) .

[الرموز اللاتينية لكتابة اللغات السامية]

والآن لكى نعيد خلاصة بحثنا كتابة ، نحتاج إلى واسطة ووسيلة ، غير الخط
العربى ؛ وذلك لأن الخط العربى ، لا يبين تماما الاختلافات الجزئية للنطق ، التى تكلمنا
عنها . وكذلك الأبجدية اللاتينية ، فهى لاتفى بالغرض أيضا ؛ ولهذا السبب اخترع
الألسنيون أبجديات صوتية ، عددها كثير ، لا محل لذكرها هنا ، إذ يكفى لغرضنا
الأبجدية اللاتينية ، بزيادة بعض إشارات متممة ، زادها فيها المستشرقون ، لتأدية
الحروف السامية خاصة .

فنشير إلى الحروف المطبقة ، بزيادة نقطة أسفل الحرف اللاتينى ، نحو : (š) أى
الصاد . وهذه النقطة نستعملها أيضا لتأدية الحاء ، فنكتبها : (ḥ) ومنهم من يستعملها
لتأدية القاف ، فيكتبها : (k) وسنكتبها كذلك^(٢) والحروف الرخوة نشير إليها بزيادة
خطيطة ، تحت الحرف ، نحو : (d̄) و (t̄) ؛ فالأول حرف مخرجه مخرج الدال^(٣) ، لكنه
ليس بشديد كالذال ، بل رخو ، أى الذال . والثانى معناه : الثاء .

والحروف المشابهة للشين من حروف الصفير ، نشير إليها بزيادة زاوية صغيرة
فوق الحرف ، نحو : (š) أى الشين ، و (ḡ) أى الجيم المعطشة .

والتشجير نشير إليه بزيادة خط صغير ، مثل : accent aigu (ḡ) وهو
نطق الجيم العتيق .

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ٣٦٤/٢

(٢) كان فى الأصل : « ونحن نكتبها q » . غير أننا آثرنا الرمز (k) لأمر تخص الرضوح الطباعى .

(٣) هذا وهم من المؤلف ، فالذال ليس من مخرج الدال ؛ إذ الأول صوت أسنانى أما الثانى فهو أسنانى

فبقي : الغين ، والحاء ، والعين ، والهمز ، أما الغين فعلاصها : (g) وإخاء علامتها (ll) والهمز علامته (>) مثالا : m : أى : أن . والعين علامتها (<) مثالا : an أى عن^(١) .

فنقدر الآن أن نرتب حدودا للحروف العربية ، حسب نطقها العتيق عند قداماء النحويين والمقرئين . وسنرتبه على الترتيب المعتاد عند مستشرق العرب . وللحروف الصامتة صنفا :

(١) الصنف الأول : الحروف ذوات الدوى ، وهى قسان :

(أ) القسم الأول : الحروف الحلقية ، وهى : هـ (>) حـ (<) هـ (h) حـ

(h)

(ب) القسم الثانى : الحروف الفمية . | ويوضحها الجدول التالى | :

الصفة								المخرج
رخوا				شدايد				أ - حروف الشفة والأسنان والحنك :
مهموس		مجهور		مهموس		مجهور		
مطلق	غير مطلق	مطلق	غير مطلق	مطلق	غير مطلق	مطلق	غير مطلق	
	ʔ	ط	د		p		b	من شفة أو شفيتين
	ا	ط س	د		t	ط	d	من الشاهة واللثة
	h		ك		k		g	من الحنك الأدنى
			ك				k	من الحنك الأقصى
	s		ل					ب - حروف الصغير :
	s							المشابهة للمسين
	š							المشابهة للشين

(١) هـاك رمزان آخران استخدمهما المؤلف تبادلا ، أمضا هم (ā) - ف أى الفاء التى

(٢) الصنف الثاني^(١): الحروف الصوتية المحضة . [وهي قسمان] :

(أ) الحروف الفمية : l ؛ r .

(ب) الحروف الفمية الأنفية :

المخرج الفمى } من الشنايا : n .
} من الشفتين : m .

و (ġ) في هذا الجدول علامة خاصة ، اخترعناها لتأدية ذلك النطق النادر العتيق للضاد ، ومعناها : حرف رخو مجهور مطبق ، مخرجه قريب من مخرج الدال ، وهو يشبه اللام .

ويمكننا الآن أن نقيّد تغيرات نطق الحروف التي ذكرناها ، فتكتب : < g > = ق . هذه الإشارة : > تقيّد أن الحرف أو الكلمة ، قد تغير نطقه إلى نطق آخر ، وضدها علامة : < ومعناها أن الحرف أو الكلمة ، صدرت من حرف آخر أو كلمة أخرى ؛ [مثل] :

عند المصريين = ġ > g ج

عند سائر أهل المدن = d > ġ ج

= d > ġ ط

= d > d > d ض

عند كثير من أهل المدن = d > ġ ظ

فهذه خلاصة بحثنا المتقدم .

= هي فرق فونيم الباء المهموسة في العبرية والآرامية . والثاني هو (b) = ف ، وهي كذلك فرع فونيم الباء المجهورة ، في هاتين اللغتين أيضا .

(١) في الأصل : « القسم الثاني » وهو خطأ .

[بين العربية والساميات]

والآن نوجه نظرنا إلى مسألة أخرى ، وهي العلاقة بين نطق الحرف العربي القديم ، ونطق الحروف في اللغة السامية الأم ، أى الأصلية ، التى نفرض أن كل اللغات السامية نشأ منها .

هل كانت الحروف تنطق في اللغة العربية ، في عهد الخليل بن أحمد ، وسيبويه كما كانت تنطق في عهد اللغة السامية الأصلية ، أم هل تغير نطقها ؟ والفرق بين العهدين كبير جدا ، يمكننا إدراكه إذا ما علمنا أن اللغة الأكديّة ، أى اللغة السامية التى كانت سائدة في العراق ونواحيه ، في زمان البابليين والآشوريين ، ترجع مستنداتها إلى الألف الرابع قبل المسيح ، ولا ريب أنها أحدث من اللغة السامية الأصلية ، بأجيال لانعرف عددها .

وللإجابة على هذا السؤال ، يجب علينا مقابلة حروف اللغات السامية كلها ، وهذا عمل لا يمكننا تفصيله الآن^(١) ، ونكتفى بإيراد نتائجه ، وهى أن اللغة العربية رغما لطول الزمان الماضى عليها ، قبل بروزها في ميدان التاريخ ، قد حفظت الحروف الأصلية حفظا أتم من سائر اللغات السامية الأخرى ، ماعدا لغة الكتابات الجمانية العتيقة ، أى لغة معين وسبأ ، إلى آخره .

ونستثنى من ذلك الإطلاق عدة عوارض ، وهى : الفاء والسين والشين ، والحروف المطبقة . أما الفاء ، فكان أصلها الياء ، مثل ما نجدتها في كل اللغات السامية غير العربية والحبشية ؛ مثلا : « الفم » هو في اللغة الحبشية العتيقة : af ولكن في الأكديّة : pū وفي العبرية : pē وفي الآرامية : pum . والخط الصغير فوق الحرف الصائت يفيد أنه ممدود .

(١) انظر تفصيل ذلك في فصل : « أصوات اللغات السامية » من كتابنا : اللغة العربية ١٢٠ - ١٣٤

وأما السين والشين ، فكانتا في الأصل ثلاثة أحرف : سينا وشينا وثالثا لا نعرف نطقه الأصلي تماما ، وربما كان سينا جنبية ، مخرجها من حافة اللسان ، أو شجرية . أما الجنبية ، فتوجد في بعض اللهجات اليمانية الدارجة ، كالمهريّة . أما الشجرية فتشبه حرف ich في اللغة الألمانية .

والنسبة بين هذه الأحرف الثلاثة الأصلية ، وبين الحرفين المذكورين في العربية ، غريبة جدا ، فإننا نجد السين بقي نطقها على ما كان عليه ؛ مثاله كلمة : « أسر » التي هي : eseru في الأكديّة ، و esar في الآرامية . والشين الأصلية صارت سينا عربية ، مثاله كلمة : « سمع » التي هي : šemu في الآرامية ، و šāma في العبرية ، و šma في الآرامية .

وأما الحرف الثالث ، وهو السين الجنبية والشجرية ، وعلامتها : (ś) فصارت شينا ، مثاله كلمة : « عشر » التي هي : eser في العبرية ، و eser في المهريّة . وأما في الأكديّة ، فصار هذا الحرف شينا ، مثلما صار في العربية ، فعشر فيها : ešru وفي الآرامية ، صار أخيرا سينا ، بعدما كان في أول الأمر كالحرف العبري نطقا ، فعشر فيها : sar ثم صار sar.

فالسين العربية ، نشأت من حرفين : السين السامية الأصلية في بعض الكلمات ، والشين في بعضها . والشين العربية ، نشأت من السين الجنبية أو الشجرية [وهذا جدول بالمقابلات السامية ، في الحروف الثلاثة] :

ś	š	s	سامي أصلي
š	s	s	عربي وحبشي
ś	š	s	عبري
š	š	s	أكدي
ś > s	š	s	آرامي

ونود الآن أن نعلم ، متى حصل الانقلاب المذكور ، الذى تبادل به بعض حروف الصفيح في اللغة العربية ؟ وليس لنا من سبيل لتعيين ذلك الوقت تاريخا مطلقا ، أى لتعيين فى أى سنة كان ، أو فى أى جيل ؟ ولكن يمكننا أن نؤرخه تاريخا نسبيا . أى بالنسبة إلى حوادث معروفة ، حصل قبلها أو بعدها . وهذا هو الطريق المؤدى إلى ذلك .

إننا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، اشتركت فى هذا التبادل ، فصارت الشين الآرامية فيها سينا عربية ، والسين الجنبية أو الشجرية الآرامية شينا عربية ؛ مثال ذلك : « السارية » ، أى : العمود والخشبة الكبيرة ، معربة من *šārītā* . و « السياح » أى : الكلس الذى يبيض به الجدار ، معرب : *šyā`ā* (y علامة الياء) . وبالعكس : اسم « دمشق » مأخوذ من : *dammesek* ، و « الشيطان » معرب من : *sāīānā* ، فمن المحال أن تكون العرب بدلت الشين بالسين ، والسين الجنبية أو الشجرية بالشين عند استعارتها لهذه الكلمات ، بل كانت عربت مثلا *šārītā* بالشارية ، ثم صارت بعد ذلك : « سارية » وقت ما صارت الشين شينا ، فى كل الكلمات العربية والكلمات المعربة معها .

ومع ذلك ، فإننا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم يمسها تبادل حروف الصفيح ، نحو كلمة : « الشقراق » وهو اسم طائر ، معرب من *šrakrākā* و « السكين » المعربة من : *šakkīnā* . والسبب فى عدم تغيرها ، وبقاء حروفها على ما كانت عليه فى الآرامية ، هو أنها عربت بعد زمان تغير حروف الصفيح ، فإنه لو كانت عربت قبله ، فى وقت تعريب « السياح » ، وما من نوعه ، لكان « الشقراق » صار : « سرقاقا » ، كما صار : « الشياح » : سياعا .

فالحاصل أن تبادل بعض حروف الصفيح فى اللغة العربية ، وقع فى طور تعريب الكلمات الآرامية الموجودة فى اللغة العربية ، منذ أقدم زمان . وأما نفس هذا التعريب ، فهو أيضا لا يمكن أن يؤرخ إلا تاريخا نسبا ؛ وذلك أنا نعلم أن العرب جاورت

الآراميين وخالطتهم ، منذ حوالى القرن الخامس قبل الميلاد . فهذا وقت ابتداء لاستعارة الكلمات الآرامية ، أى وقت لا يمكن أن تكون استعيرت إلا بعده . وأما وقت انتهاء لها ، أى وقت لم تستعر إلا قبله ، فيستنتج من أن كلمة : « السكين » تقع فى القرآن الكريم ، فنرى أن الشين السامية ، صارت سينا فى العربية ، والسين الجنبية أو الشجرية صارت شينا ، فى مدة الألف سنة ، بين القرن الخامس قبل الميلاد والهجرة .

[الإطباق]

ويلزمنا الآن أن نعود إلى مسألة الإطباق ، التى كنا أهملناها ، عند الكلام عن صفات الحروف . فالإطباق فى اللغة العربية نوع من الاستعلاء ، الذى هو رفع أقصى اللسان ، نحو ما يليه من الحنك ، ويزاد على ذلك تقلص ما فى الحلق وأقصى الفم . وهذا الضرب من النطق للحروف المطبقة ، سائد فى كل اللهجات العربية والآرامية المستعملة اليوم . لكن اللهجات الحبشية ، يوجد فيها نطق يخالفه تماما ، وخاصته زيادة صوت كالهمز ، إلى الحروف المطبقة ، يعنى أنه قبل إخراج الحرف من مخرجه يغلق فم الحنجرة تماما ، ثم ينطق الحرف ، ثم يفتح فم الحنجرة ، فيصدر من ذلك الصوت الزائد المذكور ، الشبيه بالهمز ، نحو : 'د'؟ ويحتمل أن يكون هذا النطق الحبشى للحروف المطبقة ، هو الأصيل ، أو القريب من الأصيل ، وأن النطق العربى لها مشتق منه .

وما عدا ذلك ، فيظهر أن الطاء ، والظاء ، ومعهما القاف ، كانت مهموسة فى الأصل ، وصارت مجهورة فى اللغة العربية ، عند انقلاب طريقة الإطباق .

[القوانين الصوتية]

وهذه التغيرات كلها ، مما سماه قدماء العرب أصولا مطردة ، ونحن نسميه : « قوانين صوتية » . ومعنى ذلك أن كل باء مثلا فى أى كلمة وجدت من السامية الأم (الأصلية) ، صارت فاء فى اللغة العربية ، بغير استثناء . وإن وجدت استثناءات قليلة فلها سبب خاص يلزمنا استخراجها .

وضد المطرد ، هو : الاتفاق^(١) وتسمى تغيرات الحروف اتفاقية ، إذا حصلت ليس في كل كلمة وقع فيها هذا الحرف ، بل في بعضها فقط ، فلا قانون لحصولها ، بل هي في الظاهر حصلت اتفاقا ، وفي الباطن ينبغي أن يكون لحصولها ، وعدم حصولها ، سبب لاتعرفه نحن .

والتغيرات المطردة منها مطلقة ، ومنها مقيدة بالشروط . أما المطلقة فكإبدال الپاء فاء ، فإننا لانجد لهذا الانقلاب شرطا مساويا يقيده به . وأما المقيدة فمثالها أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات ، صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا ، مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعدّها^(٢) إلى أوائلها ، ولا أواسطها ؛ مثاله التنوين ، فإن أصله ميم كما كان في الأكديّة والسبئية مثل : بيت baytin ، بيت baytin ، بيتا baytan أصلها : بيت baytum ، بيت baytim ، بيت baytam . وكلمة : إن in فإنها في العبرية : im . وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغيير ، لسبب خاص ، مثالها : الضمائر ، نحو : « أنتم » و « هم » . والسبب في بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر ، فأصلها : أنتمو ، وهمو ، بالواو . وكثيرا ماتوجد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم ، وفي الشعر .

فإن تساءلنا : أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية ، أي المطردة ؟ لن يمكننا أن نرد جوابا شافيا ، فإننا لانعلم علل تغيرات النطق ، علما بينا يقينيا ، إلا في قليل من الحالات ؛ منها أن الأكديّة فقدت كل الحروف الحلقية الخنجرية ، كالعين والحاء . وسبب ذلك أن العراق كان يسكنه في أول الوقت

(١) حاصل التعيرات عند المؤلف ، أنها قسمان : مطردة ، وانفافية وهي الشادة . أما المطردة فنقسم إلى مطلقة (تاريخية) ومقيدة (ترديدية) . وانظر مقالنا : « التعيرات التاريخية والمرتبطة بالأصوات » في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١/٥٠ (سنة ١٩٧٥ م) .

(٢) في الأصل : « ولم يتعدّها » وهو خطأ .

السومريون (١) ، ثم دخله قوم من الساميين ، وامتزجوا بأهله ، فاتخذ السومريون لغة الساميين لغة لهم ، ولما كانت الحروف الحلقية ، غير معروفة ، لم ينطقوا بها في اللغة السامية أيضا ، بل أهملوها فتلاشت ، ولا توجد في اللغة الأكديّة ، التي نشأت هكذا (٢) . فالعلة التي أوجبت انقلاب الحروف في هذه الحال ، هي امتزاج اللغتين ، وهي من أهم علل تغير اللغات عامة .

وعلة أخرى ، هي ذوق العصر . مثال ذلك في اللغة العربية ، أن بعض أهل القاهرة ، كان استخشن نطق القاف واستغلظه ، فأبدله بالهمز . وهذه العادة سادت بين أهل القاهرة الخاصة ثم العامة ، ثم سرت منها إلى بعض المدن الكبيرة ، كدمشق ، ثم إلى أصغر منها ، كالقدس الشريف . فهذه أيضا علة مهمة لتغير اللغات ، لكننا كثيرا ما لا يمكننا إثباتها ، وخاصة في الأزمان السالفة التي لانعرف كيف كان ذوق أهلها .

[المماثلة الصوتية والإدغام]

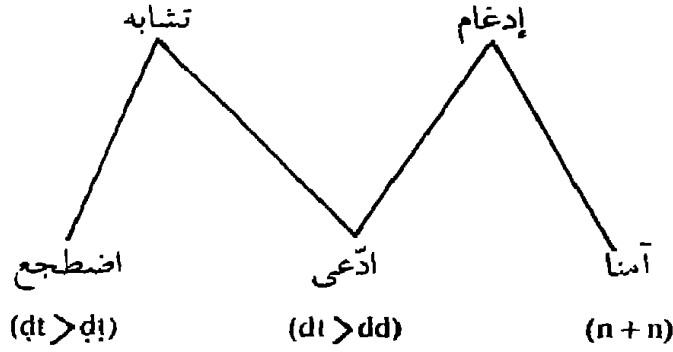
وإننا إن لم نعرف العلة الأولى لتغيرات الحروف في أكثر الحالات ، فقد عرفنا أحيانا العلة الثانوية الصوتية ، وخاصة في التغيرات الاتفاقية ، وبعض المطردة المقيدة بالشروط .

(١) في الأصل هنا وفيما يلي : « السوميريون » .

(٢) هكذا يرى المؤلف كغيره من المستشرقين ، أن الأكديين فقدوا أصوات الحلق الأربعة : العين والحاء والغين والهاء ، بسبب اختلاطهم بالشعب السومري ، وهو أمر يشك فيه الإنسان كثيرا ، لأنه يعد عندنا أن تنمى أقوام سامية نطقها لأصوات الحلق ، وهي أقوام غازية غالبية في منطقة الرافدين . وأغلب الظن أن الأكديين حينما استعملوا لكتابة لغتهم السامية ، الخط السومري ، الذي كان موجودا في المنطقة التي استعمروها في بلاد الرافدين ، لم يجدوا رموزا في هذا الخط لتلك الأصوات الأربعة ، فاستخدموا أقرب الرموز دلالة ، للتعبير عن نطق هذه الأصوات ، تماما كما لو تصورنا أن جماعة من البدو العرب لا يكتبون ولا يقرءون ، استعمروا جزءا من إنجلترا ، ووجدوا أمامهم الخط اللاتيني ، واستخدموه لكتابة لغتهم العربية ، فإنه مما لا شك فيه ، أنهم سيستعيضون بالرمز (H) مثلا ، عن الرمز لصوت العين ، وبالرمز (H) عن الحاء والحاء في الكتابة فقط ، غير أنهم لن ينسوا نطقهم لهذه الأصوات الأصلية في لغتهم .

وأهم مثال لذلك : التشابه والتماثل Assimilation أى أن حروف الكلمة مع توالى الأزمان ، كثيرا ما تتقارب بعضها من بعض في النطق وتشابهه . وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما ، غير أن التشابه والإدغام ، وإن اشتركا في بعض المعاني ، اختلفا في بعضها ؛ وذلك أن معنى الإدغام : اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدّد ، تماثلا أو اختلفا ، نحو : « آمنّا » و « ادّعى » . أما « آمنّا » فالنون المشدّدة نشأت عن نونين ، أولاهما لام الفعل ، والثانية الضمير ، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه . وأما « ادّعى » فأصل المدال المشدّدة : دال وتاء ، المدال فاء الفعل ، والتاء تاء الافتعال ، قلبت دالا فهذا إدغام وهو تشابه أيضا .

[وهذا تخطيط يبين العلاقة بين الإدغام والتشابه] :



والتشابه في هذا المثال كلى ؛ إذ تطابق الحرفان تماما . وأما إذا تشابه الحرفان ، ولم يتطابقا ، كان التشابه جزئيا ؛ نحو : « اضطجع » و « ازدجر » الطاء والذال أصلهما تاء ، وقلبت طاء لتشابه الضاد ، ودالا لتشابه الزاي . فهذا تشابه ، وليس بإدغام ؛ إذ الحرفان لم يتحدا إلى حرف واحد مشدّد .

فينقسم التشابه إلى كلى وجزئى . وينقسم من جهة أخرى إلى مقبل ومدبر ومتبادل . والأمثلة المذكورة هي من التشابه المقبل ؛ فادّعى من التشابه المقبل الكلى ، واضطجع ، وازدجر من التشابه المقبل الجزئى . ومقبل معناه أن اتجاه التغير من الحرف السابق ، وهو فاء الفعل ، إلى الحرف التالى ، وهو تاء الافتعال ، فأثر الحرف السابق في التالى وغيره .

ومثال التشابه المدبر : كلمة « عبدت » و « ربطت » ، بإسقاط الدال والطاء ، وبتشديد التاء في النطق ، فاتجاه التغير هنا من الحرف التالى إلى السابق ، وأثر التالى أى تاء الضمير ، فى السابق أى لام الفعل ، وقلبه إلى ما يشابهه فى النطق ، وإن لم يعتبر التغير فى الإملاء ، بخلاف المثالين السابقين ، أى : ادعى واضطجع ، اللذان يكتبان مثلما ينطقان ، وعبدت وربطت ، لا يكتبان مثلما تنطقان ، بل إملاؤهما تابع لأصنل حروفهما .

ومثال التشابه المتبادل كلمة : « اذكر » ؛ فإن فاء الفعل أى الدال ، وتاء الافتعال ، تشابهتا واستبدلتا بحرف ثالث مخالف لهما جميعا ، وهو الدال .
[وهذا جدول يوضح كل ذلك]

متبادل	مدبر	مقبل	نوع التشابه
اذكر	عبدت - ربطت - أخذتم	ادعى - اطرّد - اذكر	كلى
اذكر	جَنَّب (أى جمب)	اضطجع - ازدجر	جزئى

وإذا نظرنا إلى أنواع التشابه من وجهة علم الأصوات ، وجدنا أنها تتفاوت تبع مقدار تغير الحروف ؛ فقد تتغير فى الحرف صفة واحدة فقط . وأمثلة ذلك عديدة ، منها ما هو تشابه كلى مقبل ، نحو كلمة : « ادعى » فإنه تغيرت صفة واحدة للتاء فقط ، فصارت مجهورة بعد أن كانت مهموسة . ونحو كلمة : « اطرّد » التى أصبحت تاء الافتعال فيها مطبقة ، وقد كانت غير مطبقة .

ومنها ما هو تشابه جزئى مقبل ، مثل : « اضطجع » و « ازدجر » . ومنها ما هو تشابه مدبر مثل : « عبدت » و « ربطت » . ثم منها تشابه متبادل ، مثل : « اذكر »

فإن الذال الرخوة صارت شديدة ، أى دالا ، والتاء المهموسة أصبحت مجهورة ، أى دالا أيضا .

وإذا قلنا : « اذكر » بدل : « اذكر » أو : أخذتم (أخْتَم) بتشديد التاء ، بدل « أخذتم » [حدث] تغير أشد من السابق ذكره ؛ فإن أصل الحرف المتغير فى الأولى تاء مهموسة شديدة ، أصبحت ذالا مجهورة رخوة . وفى الثانية على العكس . وأمثال ذلك نادرة .

وقد لا يقتصر التغير فى الحرف على صفة أو صفتين ، بل يتعدى ذلك إلى المخرج ؛ مثاله : كلمة : « جنب » ، فإن نونها تنطق ميما ، فصار مخرجها من الشفتين بعد أن كان من طرف اللسان والثنايا العليا . وهذا تشابه جزئى مدبر .

وقد يصيب التغير المخرج والصفات معا ، فيتجرد الحرف عن طبيعته تماما ، ولا يبقى منه أثر إلا المدة من الزمان ، التى كان يحتاج إليها لنطقه ، فإنها تضاف إلى مدة نطق الحرف الآخر ، فتضاعف ويشدد ذلك الحرف ؛ مثال ذلك : « أتصل » ، و « أتسر » ، فإن أصل التاء المشددة فيهما تاء الافتعال ، وفاء الفعل التى هى فى الأصل واو أو ياء مختلفة عن التاء التى قبلت إليها اختلافا تاما .

وكل التشابهات المذكورة ، يتلاحق فيها الحرفان المتشابهان فى كلمة واحدة . ويوجد سواها تشابه بين الكلمتين ، يتشابه فيه آخر حرف من الكلمة الأولى ، مع أول^(١) حرف من الكلمة الثانية ، أشهره إذغام النون المجزومة^(٢) فى آخر الكلمة ، تنوينا كانت ، أو غير تنوين ، فى^(٣) : ر ، ل ، و ، ي ، م . فأمثلة التشابه بين الكلمتين غير هذه كثيرة فى قراءات القرآن الكريم .

(١) فى الأصل : « إلى أول » .

(٢) يقصد : الساكنة .

(٣) فى الأصل : « إلى » .

وأنواع التشابه المذكورة كلها مطردة ، أى يحصل التشابه فيها ، فى كل الكلمات المماثل بناؤها ، لبناء الأمثال التى أوردناها . ومنها اتفاقية ، لا تحصل إلا فى بعض الكلمات ، وعددها كثير جدا ، نكتفى بذكر القليل منها ؛ مثال ذلك مما قلب فيه صفة واحدة ، كلمة : « المَطْطَعة » أى : الحلاوة ، أصلها : « المتَّقعة » بالتاء ، فإن^(١) مطابقتها فى العبرية : mōteḳ بالتاء المستبدلة من التاء ، حسب القوانين الصوتية للغة العبرية - فشبهت التاء غير^(٢) المطبقة ، بالقاف القريبة من الحروف المطبقة ، فصارت طاء مطبقة .

ومما قلب فيه المخرج كلمة : « عند » ، أصلها : « عمد » ، كما هى فى العبرية : immādī ومعناها : معى ، بالميم ، فصارت الميم الشفهية ، نونا سنية ، لسبب جوار الدال السنية .

ومما تلاشى فيه الحرف الأصيل تماما : كلمة : « اتَّخذ » ، فأصل التاء المشددة فيها تاء الافتعال والهمزة ، التى هى فاء الفعل . والفرق بين : « اتعد » و « اتخذ » ، أن التشابه فى الأولى مطرد ، يشترك فيه كل الأفعال التى فاؤها واو^(٣) . وفى الثانية اتفاقى ، لأن كثيرا من الأفعال التى فاؤها همز ، لا يشترك فيه ، بل يخفف الهمز فيها ، نحو : « ايتمر » وهذه الأمثلة^(٤) من التشابه المدبر .

أما المتبادل ، فمثاله : كلمة : « ست » ، أصلها : « سدث » ، كما هى فى الكتابات اليمانية العتيقة ، فشبهت الدال بالتاء^(٥) ، بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر

(١) فى الأصل : « فأما » !

(٢) فى الأصل : « الغير » وهو لمس .

(٣) فى الأصل : « واوا » وهو خطأ

(٤) فى الأصل : « وهذه الأمثال »

(٥) فى الأصل : « بالتاء » هم تصحيف .

وشهبت الثاء بالذال ، بالانقلاب إلى الشدة بدل الرخاوة^(١) ، فصار الحرفان تاء مشددة . وإذا كان أصل : الست : سدثا ، كان الأولى أن يكون السادس : سادثا ، بالثاء ، غير أن الثاء^(٢) قلبت سينا ، مشابهة للسین الابتدائية . وهذا التشابه يخالف التشابهات المذكورة كلها ، في أن الحرفين المتشابهين ، لا يتصل أحدهما بالآخر^(٣) ، فهو تشابه منفصل ، بخلاف المتصل . وأمثلة التشابه المنفصل أقل بكثير من أمثلة المتصل . منها ما ذكره نحويو العرب من أن السین إذا وقعت قبل غين ، أو خاء ، أوقاف ، أو طاء ، جاز إبدالها صادًا ، كقولك : « صلخ » بدل : « سلخ » ، و « صراط » بدل : « سراط » .

فخلاصة القول أنه كثيرا ما تشابهت حروف الكلمة ، بعضها ببعض ، وأن هذا التشابه ، من أهم العوامل التي سببت إبدال الحروف .

[المخالفة الصوتية]

ومن الغريب وجود هذا الضرب من إبدال الحروف أيضا ، وهو : التخالف Dissimilation . فإن قال قائل : ما بال اللغة تتشابه فيها الحروف المختلفة ، في بعض الأوقات ، وتتخالف الحروف المتشابهة في بعضها ؟

قلنا : أما التشابه^(٤) ، فقد رأيناه يحصل في أكثر الحالات بين الحروف المتصلة ، ونادرا بين الحروف المنفصلة . والأمر في التخالف على عكس ذلك . ولهما فرق في العلة أيضا ؛ أما التشابه فإنه وإن أثرت فيه النفس نوعا ، فيرجع أكثر التأثير إلى الأعصاب والعضلات ، وكيفية حركتها ، وذلك أن نتيجة التشابه أبدا تسهيل

(١) في الأصل : « الرخوة » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « القاف » وهو تحريف عجيب !

(٣) في الأصل : « للآخر » وهو تحريف .

(٤) في الأصل هنا وفيما يلي « التشابه » وهو تحريف .

واختصار للنطق ؛ مثال ذلك : أنا إذا انطقنا كلمة : « جنب » بالنون ، لزمننا مد اللسان نحو الثنايا العليا وإعماده على أصولها ، ثم نجتذبه إلى وراء ، ونطبق الشفتين . وإذا نطقناها بالميم ، أى : « جمب » ، استغنيينا عن حركة اللسان ، بتقديم إطباق الشفتين لحظة . وكل التشابهات أو أكثرها على هذا المثال .

وأما التخالف ، فالعلة [فيه] نفسية محضة ، نظيره الخطأ فى النطق ؛ فإننا نرى الناس كثيرا ما يخطئون فى النطق ، ويلفظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة ، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه ، بعد حصوله بمدة قصيرة . ومن هنا ينشأ الخطأ ، إذا أسرع الإنسان فى نطق جملة محتوية على كلمات ، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة . وكثيرا ما يتسامر الصبيان ، بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ .

والتخالف^(١) نوعان : منفصل ومتصل ؛ فالمنفصل ما كان بين حرفيه فارق ، نحو كلمة : « اخضوضر » ، أصلها : اخضضر ، من : أخضر ، فأبدلت الراء الأولى واوا لجوار مثلها . وهذا النوع هو الغالب . والمتصل ما تجاور فيه الحرفان ، وهو على الأخص فى الحروف المشددة .

والحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان ، مدغمان فى حرف^(٢) واحد . وقد يفك الإدغام ، ويصير الحرف المشدد حرفين مختلفين ، بقلب أول نصفيه إلى حرف آخر ؛ مثال ذلك أن « السُنْبِلَة » فى العبرية : *sibbōlet* وفى الآرامية : *šebbeltā* بالياء المشددة أى الباءين ، وصارت أولاهما فى العبرية نونا . و « القنفذ » فى الآرامية : *kuppḏā* بالياء المشددة ، أى الباءين وصارت أولاهما فى العبرية نونا أيضا .

(١) فى الأصل : « وللتخالف » .

(٢) فى الأصل : « إلى حرف » !

وهذا النوع من تخالف الحروف المشددة ، بقلب أول حرف منها إلى النون هو الأكثر وقوعاً . وقد يصير النصف الأول من الحرف المشدد : راء ، أو لاما ؛ نحو كلمة « فرقع » ، أصلها : فقَّع ، بتشديد القاف ، وكلمة : « بلطح » أى ضرب بنفسه الأرض ، أصلها : « بطَّح » ، بتشديد الطاء .

وتخالف الحروف المشددة له علة نفسية أيضاً ، مختلفة قليلاً عن علة التخالف المنفصل ، وهى أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً ، فلا يكتفى بالضغط على الحرف وتشديده ، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير .

والتخالف نادر بالنسبة إلى التشابه ، وهو نادر في اللغة العربية ، بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية ، خصوصاً الأكدية والآرامية .

[القلب المكاني]

ونجد تغيراً آخر ، أصله قريب من أصل التخالف ، وهو : التقديم ، والتأخير ، أى أن حرفاً^(١) من حروف الكلمة يقدم ، وآخر يؤخر مكانه . وعلته أن تغير ترتيب الحركات في التصورات ، أسهل من تغييرها الموجب للتخالف . ونحن نشاهد ذلك في الكتابة بالآلة الكاتبة ، فإذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة ، لكن على ترتيب غير ترتيبها .

واللغة العربية ، كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة ، مع الصورة الجديدة ، أى التى طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحياناً يمكن معرفة أيتهما هى الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال في كلمة : « مزاب » و « مزاب » ، فحيث إن الفعل منهما : زرب ، لا رزب ، يتقرر أن الكلمة الأصلية : مزاب ، وأن مزاب مقلوب منها .

وأحياناً نحتاج إلى استعراض الكلمات المقابلة معنى ، في سائر اللغات

(١) فى الأصل : « حرف » وهو خطأ .

السامية . مثال ذلك أنا نجد في العربية : « شمأل » و « شأمل » أى : الشمال ، ونرى من العبرية أن شمأل هو الأصل^(١)، وشأمل مقلوب منه .

وأحيانا فقدت اللغة العربية الصورة الأصلية ، وحافظت على الصورة الجديدة فقط . ومثال ذلك كلمة : « مع » فإنها في العربية دائما على هذه الصورة ، إلا أنا نجدها تقابل الكلمة العبرية : im^٢ فمع العربية ، مقلوبة من (عِمْم) . ومثال آخر : كلمة : « رُكبة » ، هي في الأكديّة : birku^(٢) ، وفي العبرية : bérek وفي الآرامية burkā وفي الحبشية : berk فأصلها^(٣) : « بُرْكة » ثم قلبت إلى : « رُكبة » .

وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جدا في اللغة العربية ، نكتفى بذكر بعضها ؛ نحو : غضروف أو غضوف ، ومبهوت أو مهبوت ، وصفحة أو صحفة ، وصفيحة أو صحيفة ، وجدت أو جثد ، وجبد أو جذب .

[التغير الاتفاقى للأصوات]

تكلمنا حتى الآن عن تغيرات اتفاقية للحروف ، أمكننا أن نعرف علتها الثانوية الصوتية ، وكثيرا ما لا يمكننا ذلك ؛ فسنعدد أمثلة لها ، على ترتيب صوتى مع صرف النظر عن سببها . والترتيب الصوتى ، هو الذى استعملناه عند التكلم عن أنواع التشابه الصوتية ؛ فمن التغيرات الاتفاقية للحروف ما ينقلب فيه صفة واحدة للحرف ؛ نحو كلمة : « نزع » يقابلها في العبرية : nāsa^٤ بالسين ، فنرى من ذلك أن أصل الزاى سين مهموسة ، صارت مجهورة . وكلمة : « سلب » التى هي في العبرية : šālaḅ بالفاء الناشئة عن الپاء ، حسب قوانين الأصوات السائدة في اللغة

(١) في العبرية : נִיבְאֵל smōl وفيها الهمزة مكتوبة ، وإن لم تطلق .

(٢) في الأصل : birke وهو تحريف . وهناك صورة أخرى للكلمة في الأكادية ، هي : burku . انظر :

Gesenius, Handwörterbuch 117

(٣) الدليل على هذا أيضا استخدام الفعل منها : « بُرِّكْ » على أصله في العبرية .

العبرية ، فصارت الپاء باء في العربية . ومثلها كلمة : « بدر » وهي في العبرية : pāzar ، و « برغوٲ » وهو في العبرية : par'ōš أما سائر حروف هذه الكلمات ، فهي أيضا في العربية مخالفة لها في العبرية ، غير أن الاختلاف من نوع التغير المطرد ، السابق ذكره آنفا ؛ فإننا بينا أن الشين السامية ، صارت سينا في العربية . ونزيد الآن أن الذال السامية ، صارت في العبرية زايا ، والباء شينا ، والغين عينا ، والحاء حاء .

وخذ الانقلاب من الهمس إلى الجهر ، نشاهده في كلمة : « جحد » ، فإنها في العبرية : 'kiḥēd^(١) بالكاف ، فصارت الكاف المهموسة ، جيما مجهورة مثل المصرية ، ثم جيما معطشة ؛ ففي كل هذه الأمثلة ، انقلبت في الحرف صفة واحدة فقط .

ومثال ما انقلب فيه صفتان ، كلمة : « زاد » أى طعام يتخذ للسفر ؛ فإنها في العبرية : sēdā بالصاد ، فأصبحت الصاد المهموسة المطبقة ، زايا مجهورة غير مطبقة .

ومثال ما انقلب فيه المخرج كلمة : « نسي » ، يطابقها في الأكديّة : mašū بالميم الشفهية ، فأصبحت نونا سنية .

وقد يوجد بين تغيرات الحروف ، مظاهر اتفاق ، وهو في الحقيقة : مطرد . مثال ذلك : إبدال الباء بالفاء في بعض الكلمات ، نحو : « الثوم » أو « القوم » وهي على هذه الصورة في القرآن الكريم^(٢) . والندام أو الفدام ، أى المصفاة . والثُرُقِيَّة والثُرُقِيَّة أى ثياب بيض من الكتان . والجلدث أو الجدف ، أى القبر .

والأرجح أن الأصل فيها كلها هو الباء . والدليل على ذلك ، أن « الثوم » بالعبرية : šūm وبالآرامية : tūmā بالشين والباء الناشئين عن الباء . وحقيقة الأمر في

(١) على وزن : فَعَلَ ، بتشديد العين .

(٢) في قوله تعالى : « مما نبت الأرض من ثيابها وثانها وفومها بعدد سبها وبصلها » الآية ٦١/٢

ذلك ، أنه في بعض لهجات العرب ، كانت الـثاء تنطق فاء في كل الكلمات التي وقعت فيها^(١) ؛ فإبدال الـثاء بالفاء في تلك اللهجة أو اللهجات ، مطّرد ، غير أن سائر العرب استعاروا النطق بالفاء ، بدل الـثاء في قليل من الكلمات ، فيظهر الإبدال عندهم اتفاقيا .

وإبدال الفاء من الـثاء كثير في تاريخ اللغات ، نقابله في بعض لهجات اللغة الإنكليزية ، وخصوصا في اللغة الروسية ، حتى إن الحرف اليوناني ، الذي يدل على الـثاء ، صار معناه في الروسية فاء^(٢) .

[أصوات كثيرة التغير]

إلى هنا تكلمنا عن إبدالات الحروف بحالة عامة . والآن نريد أن نوجه نظرنا بحالة خاصة إلى تغيرات بعض الحروف ، التي كثرت انقلاباتها في العربية ، وهي زمردان ؛ أولاهما : الحروف الصوتية المحضة . والثانية : حروف اللين والهمز .

أما الحروف الصوتية المحضة^(٣) ، وهي : ل ر ن م ، فيماثل^(٤) بعضها بعضا ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الخنجرة ؛ ولهذا السبب كثيرا ما يستبدل بعضها من بعض ، أو تقدم وتؤخر . ومثال الإبدال كلمة : « تأمل » ، فإنها تقارب الكلمة الأكديّة : amāru بالراء ، التي معناها : رأى . وكلمة : « صنم » ، وهي في العبريّة : sélem وفي الآرامية : salmā باللام .

وأحيانا نجد الإبدال في داخل اللغة العربية ؛ نحو : « البرسام » و « البلسام » .

(١) لا تزال هذه الظاهرة باقية في لهجة « القلطي » من لهجات الجزيرة العربية في العصر الحاضر ، إذ يقول الناس هناك مثلا : « فلب » في : « ثعلب » و « فار » في : « ثار » بمعنى الثأر ، وغير ذلك .

(٢) انظر في ذلك مقالنا : التطور اللغوي ، قوانينه ١٧٥ .

(٣) وهي التي تسمى بالأصوات المتوسطة ، أو المائعة ، أو السانلة .

(٤) في الأصل : « فيماثل » تحريف .

ومثال التقديم والتأخير ، مضافا إلى الإبدال كلمة : « خصر » ، بتقديم الصاد إلى الوسط ، وهي في سائر اللغات في آخر الكلمة ، مع إبدال الراء من اللام أو النون في بعضها ؛ فإنها في الأكديّة : *hiṣṣu* وفي العبرية : *ḥāṣavīn* وفي الآرامية : *ḥaṣṣā* أو *ḥaṣṣā* ومثال آخر : كلمة : « صحن » ، وهي في أكثر اللغات السامية باللام ، مع تأخير الحاء المقدمة في العربية في بعضها ؛ فإنها في العبرية : *ṣallāḥat* وفي الآرامية : *ṣlāḥā* أو *ṣaḥnā* وفي الحبشية : *ṣaḥl* . وأغرب الأمثلة كلمة : « أرملة » المحتوية على ثلاثة من الحروف الصوتية المحضة ، فإنها في الأكديّة : *ʾalmattu* ، أصلها : *ʾalmantu* وفي العبرية : *ʾalmānā* مثل الأكديّة ، وفي الحبشية *maballat* فأبدل واحد من الحروف الصوتية المحضة بالياء ، التي ليست منها . واللغة الآرامية تتفق مع العربية في هذه الكلمة ، فإن فيها *ʾarmaltā* كأرملة .

[أحوال الهمز]

وأحوال الهمز متنوعة ، والنحويون والمقرون وفوها حقها شرحا وتفصيلا . ونحن نقتصر هنا على ما يهمننا منها ، من وجهة تاريخ اللغة العربية .

كثيرا ما يحذف الهمز بالإبدال واوًا أو ياء ، أو بغير عوض . وأقدم ما حدث في ذلك في اللغة السامية الأم ، قبل أن تفرق الأقوام الناطقون بها . والقانون الصوق لهذا الحذف الأقدم ، هو أنه إذا توالى همزتان ، أولاهما في أول مقطع ، والثانية في آخره ، حذفت الثانية ، ومدت الحركة قبلها ؛ مثال ذلك : كلمة : « آو » ، أصلها : « آو » . (آ) مقطع أوله همزة وآخره همزة أيضا ، فحذفت الهمزة الثانية ، ومدت الفتحة قبلها . والدليل على أن هذا الحذف سامي الأصل ، وجوده في العبرية ، والآرامية أيضا ؛ فإن كلمة : « أمر » يطابقها في العبرية *ʾōmar* ، وحركة (ō) نشأت عن الفتحة المماودة ، حسب القوانين الصوتية الخاصة باللغة العبرية ، وفي الآرامية يطابقها : *ʾōmar* ، وحركة (ō) تقابل حركة (ō) العبرية في هذه الحالات .

ومثال آخر لهذا النوع ، من حذف الهمز ، كلمة : « إيثر » وما يوازن بناءها

من أبنية الأمر ، أصلها : >i'tir . وما يدلنا على أن سبب حذف الهمزة الثانية ، التي هي فاء الفعل هو وقوع همزة قبلها ، هو أنه إذا وصلنا هذا الأمر بالفاء أو بالواو ، بقيت الهمزة الثانية على حالها ، لزوال همزة التوصل قبلها ، فكان : « فَأَثْرَ وَ أَثْرَ »

ومثال شاذ من هذا النوع ، كلمة : « أول » فإنها كان يلزم أن تكون : « أول » على وزن : « أفعل » ، كما أن المؤنث : « أولى » على وزن : « فُعَلَى »^(١) . و « أول » لم نصر : « أول » ، كما أن « أو » صارت « آو » ، بل عُوِّضَ عن مَدِّ الحركة بتشديد الحرف بعدها ، فصارت الكلمة : أول .

هذا هو أقدم أنواع الحذف ، وبعده أتى النوع الثاني ، وهو أنه إذا وقع هزتان ، في أول مقطعين متتاليين ، خففت الثانية ، وهذا النوع قسمان : منه ما يكون مقطعه الأول من الهمزة المتحركة فقط ، ومنه ماتركب مقطعه الأول من الهمزة المتحركة وحرف ساكن .

مثال الأول : كلمة : « أئمة » أصلها : « أئمة » ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة (أ) فخففت الهمزة الثانية وأبدلت ياء . ومنهم من يقول : « أئمة » بتحقيق الهمزة ، والنحويون يستنكرون ذلك .

ومنه كلمة : « رياء »^(٢) ، أصلها : « رياء » أى المراءاة . و « آيب » أصلها : « آيب » ، و « جاء » أصلها : « جآى » . ومنه أيضا : « بُراء »^(٣) جمع : « برىء » ، وكان الأولى أن تكون : « بُراء » على قياس : « ظرفاء » جمع « ظريف » ، فخذفت الهمزة وامتد المقطعان^(٤) ، وعوض عن المقطع الناقص بالتنوين ، فصارت الكلمة

(١) هذا على عكس مايرى نخاة العرب ، من أن (أول) أصلها : وولى ، وأن أول فائها وعينها واو .

(٢) المؤلف يتحدث عن تخفيف الهمزة الثانية ، مع أن الذى حذف هنا هو الهمزة الأولى .

(٣) وهذا المثال حذفت منه الهمزة الأولى كذلك .

(٤) لم أهتمد إلى معنى عبارة : « وامتد المقطعان » هنا !

منصرفه ، بعد أن كانت غير منصرفه ، كما أنه عوض بالتنوين عن مقطع محذوف في مثل : « جَوَارٍ » جمع : « جارية » ، فإنه على القياس : « جوارى » كفواعل غير منصرف .

وربما كان من هذا القسم صيغة المتكلم من مضارع الأفعال الرباعية ؛ فإنها : أُفْعِل ، وأصلها : أُفْعِل ، نحو : ušakšid في الأكديّة ، والشين الأكديّة تقابل هنا الهمزة العربية ، فحذفت الهمزة الثانية ، مع حركتها . وعلى قياس هذه الصيغة ، حُذِف الهمز في سائر الصيغ أيضا ، فقالوا : يُفْعِل ، بدل : يُؤَفْعِل .. إلخ

ومن القسم الثاني ، الذى فيه المقطع الأول مركب من همزة متحركة وحرف ساكن ، كلمة : « أَرَيْتُ » ، أصلها : « أَرَأَيْتَ » ، فحذفت الهمزة الثانية ، و « أَرَى » بدل : « أَرَأَى » . ومن : « أَرَى » سرى الحذف إلى يَرَى وإلى يُرَى إلخ . ومنه كلمة « أَسَل » بدل : « أَسَأَل » ، ومنها سرى حذف الهمز إلى « تَسَل » وغيرها . وبالعكس فإن تحقيق الهمزة ، أى عدم تخفيفها وحذفها ، الذى هو صحيح لآمانع له فى : « تَسَأَل » نقل إلى المتكلم ، فقالوا : « أَسَأَل » بدل : « أَسَل » فكان الأصل هو الحذف فى المتكلم الواحد ، والتحقيق فى الباقى ؛ نحو : يَسَأَل تَسَأَل أَسَل .

ومن المرجح أن تكون كلمة : « أنا » من هذا القسم أيضا ، فالظاهر أنها مركبة من : « أن » الموجودة فى : أنت وأنتم ، ومن (أ) الموجودة فى صيغة المتكلم من مضارع الفعل ، نحو : أفعل ، كما أن « أنت » مركبة من (أن) بعينها ، ومن : ta الموجودة فى صيغة المخاطب من مضارع الفعل .

ومن ذلك القسم جمع التكسير على صيغة : « أفْعَل » و « أفعال » للكلمات التى عينها همز ، نحو : « أَرَس » جمع : « رأس » و « آبار » جمع : « بئر » (١) .

(١) يرى الصرفيون العرب ، حدوث القلب المكافئ ، نى سئل هذه الأمثلة :

والفرق بين هذه الأمثلة ، والمذكورة قبلها من هذا القسم ، هو أن حركة المقطع السابق تمد في هذه ، ولا تمد في تلك ، فإننا نجد : « أرى وأسل » وأمثالها ، بالفتحة المقصورة ، و « آرس وآبار » وأمثالهما ، بالفتحة الممدودة . والعلة في هذا الفرق ، أنه في النوع الأول ، الذى لامدّ فيه ، حذفت الهمزة [منه] في وقت أقدم بكثير من وقت حذف الهمزة في النوع الثانى ؛ فإننا نرى كلمة : « أنا » يقابلها في الآرامية : enā » التى حذفت فيها الهمزة أيضا بغير مد للحركة قبلها . وحذف الهمزة في مثل : « آرس وآبار » ، مع مد الحركة قبلها ، خاص باللغة العربية ، لا يرتقى إلى زمان أقدم ، من زمان افتراق العرب عن الأقسام السامية الشمالية .

وهذا الباب من تخفيف الهمز ، كله باب من أبواب التخالف المذكور آنفا ، ضد التشابه ؛ وذلك أن سبب الحذف والإبدال فيه ، توالى حرفين متماثلين ، لكن يختلف هذا التخالف عن الأنواع الأخرى ، بأن نتيجته تسهيل النطق أكثر مما لو حذف ، أو أبدل أى حرف آخر ؛ إذ إن الهمزة أصعب لإخراجها من غيرها من الحروف ، فينبغى لإخراجها تغليق فم الحنجرة ، وهو مفتوح في غيرها ، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام .

والنوعان المذكوران من تخفيف الهمز ، شائعان في اللغة العربية قديما وحديثا ، وعليهما و [على] نظيرهما فقط ، تقتصر اللغة العربية الفصحى السائدة ، وقراءة القرآن السائدة في الشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم . وأما سائر قراءات القرآن الكريم ، فمنها ما يخفف فيه الهمز تخفيفا أكثر من ذلك بكثير ، والنحويون أيضا يذكرون أن الهمزة كانت تخفف تخفيفا زائدا ، في بعض لهجات العرب القديمة المختلفة ، فكان تدرج تخفيف الهمز من أهم علاماتها ، وكانت لهجة الحجاز تخفيف الهمز أكثر من اللهجات الأخرى .

ويؤيد قول النحويين ، رسم القرآن الكريم ، التابع للهجة الحجاز ، فكثيرا ما يبدل فيه الهمز بالواو والياء أو يحذف . وإذا أردنا أن نفهم ما يدل عليه

رسم القرآن في حالة تخفيف الهمز ، ينبغي أن تترك كل الحركات^(١) والأشكال المضافة للحروف الهجائية ، مكتفين بالحروف نفسها ، فنشرحها على الطريقة التي نشرح عليها المستندات الآرامية ؛ فإن الخط العربي مشتق من الآرامي ، والإملاء العربي العتيق ، قريب من الإملاء الآرامي ، فإذا اطلعنا على الإملاء الآرامي ، رأينا الهمزة موسومة بالألف دائما ، وبالعكس كل ألف تشير إلى همزة ، إلا في أواخر الكلمات ، فإن الألف فيها حرف مدّ يشير إلى الفتحة الممدودة ، وإلى غيرها من الحركات الممدودة ، في بعض الأوقات ؛ مثال ذلك أن : *ملا* بالسريانية ، المقابلة لمات حرفا بحرف ، لاتشير إلى : *māt* أبدا ، بل معناها : *mā'et* ، و *ملا* المقابلة لمات ، هي بالعكس *maḏḏīt* ، و *ملا* تحتل أن تقرأ : *rmā* و *rāmē* .

فأهم فرق بين الإملاء الآرامي والعربي ، أن استخدام الألف كحرف مد في الإملاء العربي ، لا يقتصر على أواخر الكلمات فقط ، بل يكون في أواسطها أيضا . وهذا نشاهده في رسم القرآن الكريم ، في حال الانكشاف ، لا في حال الكمال ، فكثير من الألفات المستعملة في الإملاء العربي العادي ، لتأدية الفتحة الممدودة ، ساقط في القرآن الكريم ؛ نحو : « فعلنه » أي : فَعَلْنَاهُ ، و « فعلت » أي : فاعِلات ، و « كتب » أي : كتاب ، و « يقوم » أي : ياقوم . وأمثال ذلك كثيرة .

فالخلاصة أن الألف في رسم القرآن ، تدل على الهمز في بعض الحالات ، وعلى المد في بعضها^(٢) ، وأنه لاهمزة بغير ألف دالة عليها ؛ فإذا وجدنا أن كثيرا من الهمزات لا توسم بألف ، عزونا ذلك إلى أن الهمزة كانت تخفف في لهجة الحجاز ، فكانت إذن الهمزة تحذف بعد كل ساكن ، نحو : « مِل » *milun* بدل : *mil'un* ، و « شطه » أي : *šāḥū* بدل : *šai'ahū* ، و « قرانا » أي : *qurānā* بدل :

(١) في الأصل : « الحركات » .

(٢) انظر فصل « مشكلة الخط العربي » في كتابنا : « فصول في فقه العربية » ٣٩٩ .

kur'ānan ومثله : « المَوْدَة » أى : al-mawūdatu بدل : al-maw'ūdatu . إلا بعد لام التعريف فكانت الهمزة تكتب بالألف ، نحو : « الإبل » ، طبقا لرسم الكلمة بغير الألف واللام ، أى « إبل » . غير أن كلمة : « أصحاب الأيكة » ترسم بالألف في بعض المواضع ، وبغيرها أى : « أصحاب لَيْكَة » في بعضها^(١) . ولا ريب أن سبب ذلك هو أن بعض كتاب القرآن الكريم ، لم يكن يعرف كلمة : « أيكة » بغير الألف واللام ، فحذف همزة « الأيكة » ، قياسا على حذف سائر الهمزات ، الواقع قبلها حرف ساكن .

وكانت الهمزة تحذف إذا وقعت هي ساكنة بعد حركة ، مع مد هذه الحركة ؛ وذلك واضح في الكسر والضم ، نحو : « بير » و « يوخذ » . وأما في الفتح ، فنجد في الرسم ألفا في أكثر الحالات ، نحو : « تاويل » و « أخطانا » لا نعرف ، أهي علامة الهمز ، أم علامة المد ؟ غير أن المقرئين يذكرون أن كلمة : « ادَّارْتُم » في سورة البقرة^(٢) ترسم بغير ألف ، بدل « ادار أتم »^(٣) . ونعثر على أمثلة لذلك غير المذكورة ، في كثيرة من المصاحف العتيقة الكوفية نحو : « أخطنا » ، بدل : « أخطانا » ، و « تويل » بدل : « تأويل » ، و « استجرت » بدل : « استأجرت » ، فنستنتج من ذلك ، أن الألف في هذا الباب كله ، تشير إلى المد لا الهمز ، وأن نطق الكلمات في لهجة الحجاز ، كان : tāwīl و aḥlānā .

وأما الهمزة بين حركتين ، يعنى الهمزة المتحركة ، بعد حرف متحرك أو حرف مد ؛ فإنها بعد الكسرة والضممة ، أو قبلهما ، كانت تبدل بالياء أو الواو ، في أكثر

(١) في المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني ٢٩ : « وكتبوا في كل المصاحف أصحاب ليكة في الشعراء (١٧٦/٢٦) وص (١٣/٣٨) بلام من غير ألف قبلها ولا بعدها . وفي الحجر (٧٨/١٥) وق (١٤/٥٠) : الأيكة بالألف واللام . قال أبو عبيد : وكذلك رأيت ذلك في الإمام » . وانظر المقنع ٩٥ أيضا .

(٢) في الأصل : « في سورة ق » وهو خطأ . والصواب : سورة البقرة (٧٢/٢) .

(٣) في المقنع للداني ٣٤ : « واتفق جميع المصاحف ، على حذف الألف التي هي صورة المسرد ، في قوله ،

تعالى في البقرة (٧٢/٢) : فادرتم ، لاغير » . وانظر كذلك المقنع ٨٨

الحالات رسماً ونطقاً . وإذا وقعت بين فتحين ، بقيت على حالها في الإملاء العادي ، وكتبت بالألف ؛ بيد أن نطقها على ما ذكره النحويون ، كان وسطاً بين النطق بالهمز وبغير الهمز^(١) . ويغلب هذا على رسم القرآن الكريم أيضاً ، لكننا نجد شواذ لهذه القواعد ، حذفت فيها الهمزة أصلاً ؛ منها أن كلمة : « رأى » ترسم : برا . وخاطمين ، بخاطين . ويستنبئونك بيستنبونك^(٢) . ومنها في بعض المصاحف العتيقة : « يومئذ » بدل : يومئذ ، و « مطمئن » بدل : مطمئن ، و « جار » بدل : جائر ، و « لأملن » بدل : لأملن ، و « اطمئنا » بدل : اطمأنوا ، و « اشمزت » بدل : اشمأزت ، و « أريتم » بدل : أريتم ، و « المنشت » بدل : المنشآت . ومما يشترك فيه لهجات اللغة العربية من هذا أن : « لا أن » صارت : لن ، وأن « يا آل » صارت : يآل ؛ نحو « يآلقوم » ، وأن « يآبا » كثيراً ماتبدل بيابا .

بجمل القول ، أن أكثر الهمزات كانت لاتنطق في لهجة الحجاز ، إلا ما كان منها في أوائل الكلمات ، وبعض ما وقع منها بين حركتين . وبعض لهجات نجد خالفت لهجة الحجاز في ذلك ، فبقيت أكثر الهمزات فيها سالمة على حالها ، كما نشاهدها في شعرهم .

ومما حذف فيه الهمز في كل اللهجات العربية ، لسبب خاص ، لام التعريف فأصلها فيما يظهر : (أل) بهمزة القطع ، غير أنهم سلكوا فيها مسلك همزة الوصل ، فأسقطوها في وسط الكلام ، وثبتوها في الابتداء فقط .

وهمزة الوصل نفسها ، ليست بحرف أصلي ، من حروف اللغات السامية . وأصلها أن الحرف الأول من بعض الكلمات ، صار ساكناً في وسط الكلام ، نحو :

(١) وهو النطق الذي يسميه نخاة العربية : « همزة بين بين » . وهو في الحقيقة عبارة عن سقوط الهمزة من النطق ، ونطق الفتحين قبلها وبعدها ، بسكتة لطيفة بهما ، ولنا في ذلك دراسة مفصلة ، نشرها في القرب إن شاء الله تعالى .

(٢) السبب في هذا الذي رآه رحشتراسر شعودا ، هو أن الإللائين العرب كانوا يكرهون توالي الأمثال في الخط العربي ، ولولا ذلك لكتبوا : « رأ » و « خاطيين » و « يسسبونك » وغير ذلك !

« يا ابني » أصله : yābinī ، و « بِسْمِ » أصله : bisimi ، و « فافْعَلْ » وربما كان أصله : fa-fa^cal فإذا وقعت كلمة منها ابتداء ، زادوا إلى أولها همزة الوصل ؛ لأن الابتداء بساكن لا يمكن في اللغة العربية ، بخلاف كثير من اللغات ، فقالوا : « ابن » و « اسم » و « افعل » . [و] في وسط الكلام ، أى إذا وقعت بعد حركة ، لا تمس الحاجة إلى ألف الوصل ، إلا أنهم أثبتوها في الإملاء خلافا للنطق . وقد تكون الهمزة الزائدة أحيانا همزة قطع لاهمزة وصل ؛ مثالها : « أعجوبة » بدل : « عجوبة » ؛ فتبقى على حالها في وسط الكلام أيضا ؛ نحو : « بأعجوبة » .

[الواو الياء]

هذا جل ما يهمننا من أحوال الهمز ، ولنتنقل الآن إلى الكلام عن الواو والياء ، وتاريخ تبدلاتهما . وقد مَيَّز^(١) قدماء العرب هذين الحرفين من سائر الحروف الهجائية ، وخصصوهما بمخرج ، وهو الأول عندهم ، وسموه بالجوف . ونحن نخالفهم في ذلك ؛ فإننا نرى نطق الواو والياء ، أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما ، مطابق تلك الخاصة بنطق الضمة والكسرة ، مطابقة تامة ، فنعد الواو والياء بين الحركات ، أو الحروف الصائتة (voyelles) ، لا بين الحروف الصامتة .

غير أنا ثبت فرقا بين الواو والضمة ، وبين الياء والكسرة ، من جهة بنية مقطع الكلمة ؛ فإن المقطع يتركب من حروف ، يؤثر على السمع أحدها أكثر من باقيها . وأشدها تأثيرا نسميه بمركز المقطع ، وما عداه من الحروف هو طرفا المقطع . ومركز المقطع يكون في أكثر الحالات حركة ، أى حرفا صائتا ، بيد أنه قد يكون أحيانا حرفا صوتيا محضا ، من الحروف الصامتة ، أو حرفا من حروف الصفير أو غيرها .

وأمثلة ذلك كثيرة ، خصوصا في اللغات السلافية^(٢) (slaves) وتوجد أيضا

(١) في الأصل : « وقد عدّ » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : « الاسلافية » ا

في بعض اللهجات العربية الدارجة ، وخصوصا في المغربية ؛ مثال ذلك : أن لام التعريف ، كثيرا ما فقدت الحركة السابقة للام ، فيقولون : flbayl بدل : « في البيت » .

فالواو والياء إذا كانت مركزا للمقطع ، نسميها : ضمة أو كسرة . وبالعكس إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفا للمقطع ، نسميها واوا أو ياء ؛ فالواو في نفسها عين الضمة ، والياء في نفسها عين الكسرة^(١) . وإنما تفترق الواو عن الضمة ، والياء عن الكسرة ، من جهة وظيفتهما في مقطع الكلمة ؛ ولذلك نسمى الواو والياء : شبهي الحركات^(٢) .

ويتقرر مما وصفناه من طبيعة الواو والياء ، أنهما حرفا العلة ، لأنه يسهل انتقالهما عن طرف المقطع إلى مركزه ، ويسهل أيضا اتحادهما بالحركات ، إلى حركة واحدة ممدودة .

فالاتحاد نوعان ؛ الأول : اتحاد الواو أو الياء الساكنة ، مع ضمة أو كسرة سابقة لها ؛ فمثال الواو مع الضمة : « يُوجد » ، ومثال الياء مع الكسرة : « سيرة » فهاتان الحالتان بسيطتان . وأما الواو مع الكسرة ، فتصير كسرة ممدودة ؛ نحو : « ميتة » أصلها : « مِوتة » . والياء مع الضمة منها ما يصير كسرة ممدودة أيضا ؛ نحو : « بيض » جمع : أبيض ، أصلها : « بِيض » . ومنها ما يصير ضمة ممدودة ، نحو : « يُويس » ، أصلها : « يُيبس » .

(١) هذا كلام فيه تجوز كبير من المؤلف ؛ فالواو والياء الصامتان ، تفترقان عن الضمة والكسرة ، باحتكاك الهواء بمخرجيهما ، علاوة على ذبذبات الأوتار الصوتية ، التي لا يوجد غيرها في نطق الحركات . انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٩٤

(٢) ينسب المؤلف هنا إلى المصطلح العلمي ، مثل هذا النوع من الأصوات ، وهو : semivowel . وفي الأصل معاد ذلك عبارة : « ونشير إليهما في الحقل الصوتي بعين علامتي الضمة والكسرة ، أي : u و ä بزيادة هلال صغير حتهما » . وقد حذفنا هذه العبارة ؛ لأننا نكتب الواو هنا : (w) والياء : (y) كما ذكرنا ذلك من قبل .

والنوع الثاني هو اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء ، بالحركة التالية لها ، مع حذف الواو أو الياء نفسها ؛ مثال ذلك : « غزا » ، أصلها : « غَزَوَ » ، و « رَمَى » أصلها : « رَمَى »^(١) .

وللواو والياء انقلابات غير الاتحاد ، منها أنهما في بعض الحالات ، حذفنا إذا وقعتا بعد حرف ساكن ، نحو : « مَقُول » بدل : « مَقُوُول » ، و « مَخِيْط » بدل : « مَخِيِيْط » التي أبدلت من : « مَخِيُوْط » ، و « لُغَة » بدل : « لُغُوَة » ، و « كُرَة » بدل : « كُرُوَة » ، و « قَلَة » بدل : « قَلُوَة » ، و « إِرَة » بدل : « إِرِيَة » . والواو أو الياء في هذه الأمثلة ، تحذف بغير عوض ، كالهمز في مثل : أرى ، وأسل .

وقد يعوض عن الواو أو الياء المحذوفة ، بمد الحركة التي قبلها ، كمدتها في مثل « آرس » و « آبار » مع حذف الهمزة فيهما ؛ مثال ذلك : كلمة : « آسُق » جمع : سوق ، و « آدُر » جمع : دار ، على وزن أفعل .

وحذف الواو والياء في الأمثلة^(٢) المذكورة ، مما يشبه التخالف ؛ وذلك أن حركة الواو فيها كلها هي الضمة ، وحركة الياء هي الكسرة ، فيتتابع حرفان مثلان .

ومن انقلابات الواو ، أنها إذا كانت لام الفعل ، صارت ياء في كثير من أبنية الفعل ، وبعض أبنية الاسم ؛ مثال ذلك من الدلو : « أدليت » و « تدلّيت » و « أدل » ، وهي مستمدة عن : أدلّيت ، التي أبدلت من : أدلّو . ونظيرها : « عِصِي » جمع : عصاً ، أصلها : عُصُوِي .

[و] قلبت الواو ياء أيضا ، في كل الحالات التي وقعت فيها ساكنة قبل ياء أو متحركة بعد كسرة ، نحو : « كَي » من : كَوِي ، بدل : كَوِي ، و « جِياد » جمع : جَوَاد ، و « رَضِي » من : الرُّضَوَان ، و « عَلِي » من العَلُو ، بدل : عَلِيُو .

(١) انظر في مراحل تطور هذه الأفعال المعتلة كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٣٧٤ - ٣٧٧

(٢) في الأصل : « الأمثال » .

وأما : « جوار » و « طوال » وأمثالهما ، فاشتقت حديثا عن : جاوره ، وطويل ، فحافظوا فيهما على واو أصولهما .

وقد تبدل الواو ياء في غير هذه المواضع ، نحو : « دَيْمُومَة » من الدوام ، وهذا للتخالف بين المقطعين .

وعكس هذا الانقلاب ، أى قلب الياء واوا ، أقل بكثير ؛ مثاله : « الأموى » من أُمَيَّة ، بواو بدل الياء . وهذا نوع من التخالف أيضا .

والواو والياء قد تستبدلان من الهمزة وبها . وأكثر هذا التغير اتفاق ، يذكر النحويون أمثلة له ، منها أن « أسماء » اسم العلم ، أصلها : « وَسْمَاء » ^(١) وأن « أدْيَة » اسم علم مآكر ، تصغير اليد ، أصلها : « يُدْيَة » ، وأن في اسم « يثرب » لغة بالهمز ، بدل الياء ، أى « أثرب » ، وأن جمع الخال : « خَوْلَة » . ومنه في القرآن الكريم : « أَقْتت » بدل : « وَقْتت » ، وكذلك قرأها أبو عمرو ^(١) .

وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة ، مطرد قديم جدا ، وهو في حالة وقوعهما بعد فتحة ممدودة ؛ مثاله : « قائم » و « سائر » إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل ، يرتقى إلى اللغة السامية الأم ، هو أننا نجده في الأكديّة والآرامية . ويوجد في اللغة العربيّة شواذ لهذا القانون الصوتي ، لها علل تختص بها ، منها : « قاول » و « زاوية وزوايا » .

[نحاة العربيّة والأصوات الصامتة]

ونود أن نختم كلامنا عن انقلابات الحروف الصامتة ، بمناقشة مآذره نحوويّ العرب ؛ فقد أورد الزخشرى مثلا ، وهو من أشهر علماء النحو ، القسم الرابع من

(١) انظر : التيسير للذاني ٢١٩

كتاب « المفصل » لما سماه المشترك ، وهو ما يشترك فيه سائر أجزاء الكلام^(١) من الأسماء والأفعال والحروف ، أى الأدوات ، وهو يقرب مما نسميه نحن : بحث الأصوات .

وبين أبوابه مما يخص^(٢) الحروف الصامتة : باب في تخفيف الهمز ، وأومأنا إليه من قبل ، وباب في الإدغام ، وذكرناه آنفاً ، وباب في الاعتلال أى فى الواو والياء ، وبابان فى زيادة الحروف ، وفى إبدال الحروف .

أما باب زيادة الحروف ، فقد تكلم فيه عن الحروف التى زيدت إلى مادة الفعل ، لإفادة معنى من المعانى ، كزيادة الهمز فى الأفعال الرباعية ، وهذا مما يخص الحروف ، لامن جهة صوتها ونطقها ، بل من جهة معناها وخدمتها^(٣) ، ولا حاجة لنا الآن إلى تفصيله .

وفى باب إبدال الحروف ذكر كثيراً مما هو إبدال للحروف فى الحقيقة ، غير أن بعضه ليس بعام فى العربية ، بل هو خاص بلهجة من لهجاتها ، نحو : « هِنْ » بدل « إِنْ » عند طيىء ، وهى تشبه : hen الآرامية ، التى معناها عين معنى : « إِنْ » العربية .

وأضاف الزنجشري إلى ذلك أشياء ليس هذا موضعها ؛ مثال ذلك : أنه ذكر أن الهمزة فى ماء وأمواء ، أبدلت من الهاء ، مستندا فى حكمه على وجود الهاء فى : مياه جمع : ماء . وهذا خلاف الحقيقة ؛ إذ إنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى ، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء ، كانت : māy أو قرية منها ، وأن الهاء فى

(١) يستخدم المؤلف كلمة : « سائر » هنا بمعنى : جميع ، وهو لحن . انظر : درة الغواص للخريري ٣

(٢) فى الأصل : « ما يخص » تخفيف .

(٣) يقصد : ووظيفتها .

« مياه » وما مثلها من الجموع زائدة . ولو ألمّ الزمخشري باللغات السامية ، لسلم من الوقوع في هذا الخطأ .

وذكر الزمخشري أن الميم في كلمة : « فم » أبدلت من الواو ، ونحن نعرف أنها ميم التميم ، الذي هو التنوين في اللغة العربية ، فكان الرفع : fum والحفض : fim والنصب : fam . والميم فيها لم تصر نونا مع سائر الميمات الانتهائية ، بل بقيت على حالها ؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين ، فصارت : فمّ ، فم ، فمأ ، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها ، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتي الذي بمقتضاه ، أصبحت الميم الانتهائية ، نونا في اللغة العربية .

وذكر الزمخشري أن التاء في : « الأنحت » و « البنت » أبدلت من الواو ، وذلك أنه ظن أن مادتهما : « أخو » و « بنو » ، وأن التاء أصلية لام الفعل ، قامت مقام الواو .

ونحن نعرف أن « الأخ » و « الابن » من الأسماء القديمة جدا ، التي مادتها مركبة من حرفين فقط ، لامن ثلاثة أحرف ، وأن التاء وإن لم تسبقها فتحة^(١) هي تاء التأنيث ، فهي في غير اللغة العربية ، وخصوصا في الأكديّة والعبريّة ، كثيرا ما لا فتحة قبلها . مثال ذلك أن « الخمسة » في الأكديّة : hamīštu وفي العبريّة : hāmēšet أصلها : hamīšt كلاهما بشين ساكنة . ففي الأمثلة المذكورة كلها ، كان أصل الحرف غير ما ذكره الزمخشري .

وقد أصاب الزمخشري ، في معرفة أصل الحرف ، في كثير من الكلمات ، غير أنه ضل طريقة الإبدال في بعضها ، فزعم أنها قصيرة ، وهي في الحقيقة طويلة منحرفة ؛ فقد ذكر مثلا أن التاء في كلمة « تهمة » أبدلت من الواو ، وهذا هو عين

(١) انظر سبب سقوط هذه الفتحة ، في مقالتنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٦٢ وانظر كذلك كتابنا :

الصواب ، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة ، كما رأى هو ، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة « بناء الأبنية »^(١) ، وذلك أن الافتعال من : « وهم » هو : « اتهم » ، بقلب الواو تاء بالتشابه ، ثم إدغامها في تاء الافتعال ، و « اتهم » كاتبع في مظهرها ، فظنوا أنها من : « تهم » كتبع ، فاشتقوا منها كلمات عديدة ، فأوها التاء ، منها : « التهمة » .

وأحيانا ذكر الزمخشري ، أن حرفا مبدل من آخر ، والأمر في الحقيقة على العكس ؛ مثال ذلك أنه زعم أن التاء في كلمة : « لصت » أبدلت من الصاد الثانية في : « لَصَّ » . والحقيقة أن التاء هي الأصل ، والصاد الثانية مبدلة منها ، فنحن نعرف أن « اللصّ » معرب من اليونانية ، بواسطة الآرامية أى السريانية ، وهو في اليونانية ληστῆς أى : Lēstēs وفي السريانية Lesṭā فيتضح من ذلك أن : « لصت » هي الأصل ، وأن « لص » أبدلت منها بتشابه التاء للصاد ، ثم إدغامها فيها^(٢) .

ومن هنا نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء ، نشأ من جهلهم باللغات السامية ، على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم .

* * *

(١) يقصد المؤلف بهذا المصطلح ، ما يسمى بالألمانية : Retrograde Ableitung وهو ما سميناه « بالقياس البنائي » في ترجمتنا لكتاب بروكلمان : فقه اللغات السامية .
(٢) في الأصل : « ثم إدغامها إليها » ! .

[٢ - الحركات]

والآن بعد الكلام عن الحروف الصامتة ، ننتقل إلى القسم الثاني من الباب الأول ، في الحروف الصائتة ، فنقول : إن النحويين القدماء ، وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة ، إلما مقبولا حسنا ، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة ؛ لأنهم كانوا يتأثرون بالخط ، خلافا للنطق ، فرأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة ؛ نحو : « فَعَلَّ » ، وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المد ، نحو : « فاعَلَّ » ، فلم يدروا أن الحالتين سيان ، في أن تنطق بعد الفاء حركة في كليهما ، إلا أنها مقصورة في الأولى ، وممدودة في الثانية ، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين ، أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هو الألف .

وهذه الضلالة هي منبع ضلالات ومشكلات كثيرة ، نجتنبها نحن ، إذا فهمنا أن الحركات منها مقصورة ومنها ممدودة ، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد^(١) .

ولهذا السبب نرزم للحركة المقصورة والممدودة بإشارة واحدة ؛ نحو : (a) للفتحة ، ولانفرق بين الممدود منها [والمقصود إلا بخط أفقى فوقها] ؛ نحو (ā) . وللمد موضع ثان في تركيب الأصوات ، غير مدّ الحركات ، هو التشديد ، فإن الحروف المشددة ، وخصوصا المتأداة^(٢) منها ، من أهم خصائصها أن امتداد نطقها ، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة . فالتشديد مدّ للحروف الصامتة ، نظير لمد الحروف الصائتة ، أى الحركات . وفي بعض اللغات تقتصر الحروف المشددة ، على كونها ممدودة ، وفي بعضها يحتوى التشديد على خصائص أخرى غير المد .

(١) انظر السر في كتابة الحركات الطويلة على هذا النحو ، في كتابنا : فصول في فقه العربية ٣٩٩

(٢) يقصد : الرخوة . وفي الأصل : « المتأداة » تحريف .

[عدد الحركات]

أما عدد الحروف الصائتة ، فهي في اللغة العربية ثلاثة : الفتحة أى (a) والكسرة أى (i) والضمة أى (u) . والحركات الممدودة الموجودة في اللغة العربية توافق الحركات الممدودة الموجودة في اللغة السامية الأم . والفرق بينهما في اللغتين طفيف ، غير أنه يحتمل أن اللغة السامية الأم ، كان لها حركة ممدودة رابعة ، هي : (ē) ، وهذه الحركة صارت : (ā) في العربية الفصحى ؛ مثال ذلك أن كلمة : « جار » يطابقها في العبرية : gēr و « نار » يطابقها : nēr وإن خالفتها في المعنى ؛ فإن معنى : nēr في العبرية : النور ، و « على » في العبرية : ēlē .

وأما الحركات المقصورة ، فيظهر أنها كانت في الأصل ، اثنتين لا ثلاث ، يعنى حركة كاملة ، هي الفتحة ، وحركة ناقصة أحيانا تشبه الكسرة ، وأحيانا تشبه الضمة . ونحن نشاهد في العربية آثارا كثيرة ، تدل على أن الكسرة والضمة ، لافرق بينهما في الأصل معنى ووظيفة ، منها أن كثيرا من الأفعال ماضيها إما فَعَلَّ أو فَعَّلَ ، وقد يوجد فرق بين الصيغتين ، لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين : فَعَّلَ و فَعَلَّ ، أو بين فَعَّلَ وفَعَّلَ . وكثير من الأفعال مضارعه إما يفْعَلُ أو يفْعِلُ . والفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعَلَّ وفَعَّلَ . وأحيانا لا يقتصر التطابق على الحركتين المقصورتين ، بل يتعداهما إلى الممدودتين ، مثال ذلك أن : فَعِلَ وفَعُولَ ، قريب بعضه من بعض .

هذه هي الحالة في اللغة العربية . ومقابلة سائر اللغات السامية ، تؤكد ما استنتجناه من العربية^(١) ؛ وذلك خصلتان ، إحداهما : أن اللغة الحبشية فيها حركتان مقصورتان فقط ، هما الفتحة المقابلة للفتحة العربية ، والـ (e) المقابلة للكسرة الضمة . والأخرى أن كثيرا من الكلمات التي وزنها : « فَعَلَّ » ، يقابله في سائر اللغات السامية « فَعَّلَ » وبالعكس . مثال ذلك : أن « البِكر » هو في الأكديّة : bukru وفي العبرية :

(١) الذي نعرفه أن « الظل » في الآرامية هو : eīfālā .

bkōr وفي الآرامية bukrā . و « ظل » في الآرامية : ʔullā^(١) ، والآكدية والعبرية توافقان العربية ، في أن « الظل » فيهما : šillu ؛ šēl . و « البئر » في الآكدية : būru والآرامية توافق العربية ، فهو فيها : bēra وأما العبرية فيوجد فيها كلا الشكلين ، يعنى : bōr ؛ b'ēr . و « الاسم » في الآكدية : šumu وفي الآرامية : šmā أصلها : šum والعبرية توافق العربية ، فهو فيها šēm . وبالعكس « فاللب » في الآكدية : libbu وفي العبرية : lēb وفي الآرامية : lebbā . و « الأم » في العبرية : ʔēm وفي الآرامية : ʔemmā وهي في الآكدية : ʔummu كما هي في العربية . ومن الغريب أن بعض القراء قرعوا : « إم » في القرآن الكريم^(٢) ، حسب نطقها في بعض اللهجات العربية العتيقة . و « الرُكبة » ذكرنا أنها في الآكدية : birku وفي العبرية : bérek وهي الآرامية : burkā بالضممة ، مثل العربية . و « الظفر » في الآرامية : ʔēprā وفي العبرية يشتق منه كلمة : šippōren وهي في الآكدية : šupru موافقة للعربية ، وقد يوجد في العربية بالكسرة أيضا .

وما يجب اعتباره ، أنه في أكثر الكلمات المذكورة ، يلاحق الكسرة والضممة حرف شفهي ؛ كالباء في : البكر والبئر واللب ، أو الفاء في : الظفر ، أو الميم في الأم والاسم . وسنرجع إلى هذه المسألة فيما بعد .

وكأني بكم تتساءلون : كيف يكون أصل حركتين متضادتين ، تضاد الكسر والضم ، حركة واحدة ؟ أجل إن أصلهما واحد . وسأعرض لكم من النظريات الصوتية ، والمشاهدات في اللغة العربية نفسها ، ما يثبت لكم صحة ذلك :

إن كل الأصوات ، صامتة كانت أو صائتة ، جنسان : صوت ثبات ، وصوت انتقال ؛ وذلك أن الصوت إما أن يخرج وآلات النطق من اللسان والحنك

(١) الذي نعرفه أن « الظل » في الآرامية هو : ʔullā ؛ .

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٨

والشفتين وغيرهما ، ثابتة باقية في وضعها ، أو يخرج وآلات النطق تمر وتنتقل وتحرك من وضع إلى وضع . والأول هو الغالب على النطق ، ولو لم يكن كذلك ، لما أمكن فهم الكلام البتة .

غير أنه لابد من تداخل أصوات انتقالية في الأصوات الثابتة ؛ مثال ذلك : أنه إذا نطقنا كلمة : « ما » وجب ضرورة أن تكون الشفتان أولاً مطبقتين^(١) ، ثم مفتوحتين ، فلا بد من تحركهما وانتقالهما من وضع الانطباق إلى وضع الفتح ، فإذا إتانا لانقطع النطق في هذه الأثناء ، بل تظل الحنجرة مفتوحة ، والأوتار الصوتية مهتزة ، وسير الزفير متواصلا ، يخرج صوت أو أصوات أثناء ذلك الانتقال ضرورة ، وهي أصوات انتقالية ، غير أن مدة الانتقال قصيرة جدا ، بالنسبة إلى مدتي الثبات قبله ، أثناء نطق الميم ، وبعده أثناء نطق الفتحة الممدودة ؛ ولذلك لا ندرك أكثر الأصوات الانتقالية بالسمع .

[الضمة والكسرة حركة واحدة في الأصل]

ولنرجع الآن إلى مسألة تطابق الكسرة والضمة ؛ فنقول : إن الفتحة في اللغات السامية ، كانت دائما حرفا ثابتا ، فإن آلات النطق ، كانت توضع في وضع معين لنطقها ، فهي حركة كاملة معينة ، وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافا جزئيا ظاهرا .

والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين ، فهما حركتان ناقصتان ، غير معينتين ليس بينهما فرق معلوم ثابت ، بل صوتهما تابع للحروف الصامتة ، السابقة والتالية لهما في الكلمة .

ومما يؤكد ذلك ، ما ذكرناه من أن التردد بين الكسرة والضمة ، أكثره في جوار حرف شفهي ، فيكون مبدأ انتقال أعضائه النطق أو منتهاه ، شبيها بمخرج الضمة

(١) في الأصل : « مطبقتين » .

الذى هو أيضا من الشفتين ، فيحتمل أن تكون الحركة الانتقالية ضمة ، تبعا لذلك الحرف الشفهى ، أو كسرة ، تبعا لمخرج الحرف الآخر الذى يلاصقه .

ومن هنا نتوجه إلى المسألة العملية وهى : هل يوجد فى اللغة العربية نطق للكسرة والضمة ، كالذى وصفناه آنفا ؟ فرمما قال قائل : إنه توجد حركة متوسطة بين الكسرة والضمة ، فيما ذكره النحويون والمقرئون ، من إشماع الكسرة بالضمة ، أو بالعكس ؛ فى مثل : « قيل » و « رد » أى : *kûla* و *rûdda* بال (û) الفرنسية ، أو ال (ü) الألمانية .

فنقول هذا صحيح لاشك فيه ، غير أن هذه الحركة المتوسطة بين الكسرة والضمة ، ليست بحرف انتقالى ، بل هى حرف ثباتى ، ومخرجها معين ، فلا علاقة لها بمسألتنا .

ومما يعيننا على حلها حقيقة ، أنا نشاهد فى بعض اللهجات العربية الدارجة ، مثل لهجة الشام ، أن الكسرة والضمة كثيرا ماتلفظان بغير مخرج قائم ثابت ، بل فى أثناء انتقال أعضاء النطق^(١) ، من مخرج الحرف السابق لهما ، إلى مخرج الحرف التالى ، فهما لا كسرة ولا ضمة ، ولا (ü) ، بل أنواع من الصوت مضطربة^(٢) مبهمه ، تؤثر على كفيتهما الحروف المجاورة لها ، وبناء الكلمة . مثال ذلك : كلمة : *l'ydes* أى : « القدس » ، فحركتها حركة لانظير لها بين الحركات المعينة المحدودة الكاملة ، بل هى حركة ناقصة انتقالية .

فيتضح مما بيناه أن عدد الحركات فى اللغة السامية الأم ، كان قليلا جدا ، فكانت الممدودة منها ثلاثا أو أربعا ، والمقصورة اثنتين . ومعنى ذلك : عدد الحركات المتخالفة معنى ووظيفة لانطقا ؛ فإننا قد رأينا أن الحركة الناقصة الانتقالية ، كانت

(١) فى الأصل : « البطن » وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : « مضربة » وهو تحريف .

تقارب الضمة في بعض الحالات ، والكسرة في بعضها . ولها مع ذلك أنواع لا تحصى ولا تحدد ، غير أنه لا فرق بينها في المعنى والوظيفة^(١) .

والحركة الكاملة ، أى الفتحة ، لها أيضا أنواع من النطق متعددة ، فنراها أحيانا تقارب الـ (e) وأحيانا الـ (o) على حسب طبائع الحروف الصامتة المجاورة لها . فهذا التنوع في نطق الفتحة ، جنس من أجناس التشابه ، وهو من تشابه الحروف الصائتة للصامتة .

وقد يؤثر على نطق الفتحة عوامل غير المذكور . ونشاهد في بعض اللهجات العربية ، مثل لهجة الشام ، أن أنواع نطق الفتحة ، متصلة بعضها ببعض لا يفرق بين اثنين منها ؛ وذلك أننا إذا ابتدأنا مثلا بكلمة تنطق الفتحة فيها : (e) نحو : telʒ^(٢) ، أمكننا أن نجد كلمة أخرى ، يفترق نطق الفتحة فيها عنه في الأولى ، فرقا لا يكاد أن يدرك بالسمع ، وهلم جرا ، إلى أن نصل إلى الكلمات ، التي فيها نطق الفتحة مثل (o) نحو rotl^(٣) والأرجح أن الحالة في الفتحة وسائر الحركات ، كانت في اللغة السامية مثل هذه .

فهذا من أهم خصائص اللغة السامية ، خلافا مثلا للغات الهندية والإيرانية والغربية^(٤) ، الموسومة بالـ Indo-European Languages فإننا نرى أمها التي اشتقت منها ، كانت تحتوى على خمس حركات مقصورة متخالفة وظيفية ومعنى . وكثير من بناتها ، أى اللغات الهندية والإيرانية والغربية المستعملة اليوم ، محتو على أكثر من ذلك من الحركات المقصورة . والحركات في هذه اللغات ، لا يتصل بعضها ببعض كأنواع

(١) يفتن برجشتراسر هنا إلى « الفونيم » وتنوعاته ، قبل أن تتحدد مثل هذه المفاهيم ، على يد « تروبتسكوى » بسنوات .

(٢) يعنى : « ثلج » .

(٣) يعنى : « رطل » .

(٤) في الأصل : « الغربية » وهو تحريف .

الفتحة في لهجة الشام ، بل بين كل اثنتين منها فارق ، فنجد مثلا في الإنكليزية كلمات : but, bat, bet (و but إملاؤها الضمة ونطقها نوع من أنواع الفتحة) لا يختلف بعضها عن بعض إلا بالحركة ، ونرى الحركات متقاربة تقاربا بينا ، غير أن بين كل اثنتين فارقا ، فلا توجد كلمة في الإنكليزية حركتها بين حركتي : bat, bet أو بين : but, bat والكلمات المذكورة وإن تقاربت حركاتها ، فهي مختلفة في المعنى اختلافا تاما ، ف bet معناها : المخاطرة ، bat معناها : الوطواط ، و but معناها : لكن .

[الإمالة]

والحركات الممدودة في اللغة السامية الأم ، عددها أكثر ، وتنوعها أقل منها في الحركات المقصورة ؛ فالفتحة الممدودة دائما كانت قريبة من (ā) إلى غير ذلك .
وأما اللغة العربية ، فالفتحة الممدودة على ماقاله النحاة والمقرئون ، كثيرا ما كانت تقارب حركة (ē) ، ونشاهد مثله في كثير من اللهجات الدارجة ، وهذا ماسمونه إمالة الفتحة والألف ، نحو الكسرة أو الياء .

والمقرئون وفوا الإمالة كل حقها ، مقتصرين على ماوجد منها في قراءات القرآن الكريم . والنحويون لم يوفقوا إلى ضبط حالاتها ، وتقييد قواعدها تماما ، وهم يناقضون المقرئين في كثير من التفصيلات . ونحن لايمكننا ولا يلزمنا هنا تبين كل ذلك ، بل نستغنى عنه بنظر عام .

فالإمالة جنسان ، الأول : هو تنوع نطق الفتحة الممدودة ، تشبيها لها بالحروف المجاورة لها ، ويسائر حركات الكلمة ، وهو نظير ماذكرناه من تنوع نطق الفتحة المقصورة . ومن هذا الجنس كل^(١) ما يوجد من الإمالة في اللهجات الدارجة أو أكثره . ومنه أيضا ما أماله القراء البصريون ، وأشهرهم أبو عمرو ، وبعض الكوفيين والمدنيين ، كما إمالة الألف الممدودة قبل راء مكسورة ، في مثل : « أبصارهم » و « حمارك » . وهذا الباب واسع جدا .

(١) في الأصل : « قل » تحريف .

والجنس الثاني ، وهو أهم الجنسين : إمالة مالا داعى لإمالاته فى الحروف المجاورة للفتحة الممالة ، ولاقى سائر حركات الكلمة . ومن هذا الجنس ، ما أوماً إلى إمالاته الإملاء ، وبالأخص رسم القرآن بياء تكون حرف المد ، بدل الألف ؛ نحو : « رَمَى » . ومن المهم أن الياء أثبت فى رسم القرآن ، قبل الضمائر أيضاً ؛ نحو : « رَمَيْهَا » ، والإملاء العادى أبدلها بالألف فى هذه الحالة ، فكانت : « رماها » ، فنرى من رسم القرآن أن الفتحة الممدودة ، كانت ممالة عند الحجازيين ، فى أواخر كثير من الكلمات ؛ نحو : « إلى » و « إحدى » و « رمى » وما يشابهها فى أن لامه ياء و « رماها » إلى آخره .

وقد ذكرنا قبل أن أصل الفتحة الممدودة ، فى : « على » و « إحدى » ومثلهما : حركة : (ē) (١) . وقد بينا أن الفتحة الممدودة فى مثل : « رَمَى » ، نشأت من اتحاد : aya فى : « رَمَى » ، فالأرجح أن الياء كانت أثرت فى نطق الفتحتين المجاورتين لها ، وأمألتها إلى ال (e) فصارت الحركة المتحدة : (ē) لا (ā) (٢) .

فيتضح الآن أن لهجة الحجاز ، حافظت على كثير من الفتححات الممالة ، أى (e) الموجودة فى اللغة السامية الأم ، ولم تبدلها بالفتحة الخالصة ، مع أكثر لهجات العرب ، ولم تحتفظ بها كلها ؛ فإننا نرى كلمتى : « جار » و « نار » اللتين أصلهما : nēr , gēr ترسمان بالألف لا بالياء .

والقراء منهم من تبع الرسم فى إمالة الفتححات المرسومة بالياء ، أو الكثير منها . ومنهم من أهمله ولم يميل تلك الفتححات . والأول هو الحال عند الكوفيين خاصة ماعدا عاصما ؛ ولهذا السبب لا تمال الألف فى قراءة القرآن الكريم السائدة اليوم فى المشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم ، إلا فى قليل من الحالات .

(١) انظر : أول الفقرة الخاصة بعداد الحركات فيما مضى .

(٢) انظر رأينا فى سبب هذه الظاهرة ، فى كتابنا : لحن العامه والتطور المغوى ٣٧ : ٣٧٧

ومن القراء من يميل بعض ما هو مرسوم بالألف أيضا ، من هذا الجنس ؛ من ذلك أن حمزة أمال الفتحة في مثل : « جاء » و « زاد » و « شاء » ، التي عينها ياء ، وفي « خاف » التي عينها واو ، غير أنها تشبه ذوات الياء ، في أن صيغة المتكلم منها : « خِفْتُ » على وزن : « زِدْتُ » ، فرمما كانت الفتحة الممدودة في « زاد » وأمثالها متحدة aya ، كما هي في : « رمى » ، فأصلها : (e) لا (a) .

ومما يؤكد هذا الرأي ، أن بعض المصاحف المكية ، كان رسم فيها : « جيا » بدل : « جا »^(١) ، على مارواه المقرئون ؛ فإذا كان الأمر كذلك ، لزمنا أن نفرض أنه في لهجة الحجاز ، المتبعة في رسم القرآن ، كانت حركة (e) العتيقة ، سالمة على حالها في أواخر الكلمات ، مبدلة منها^(٢) الفتحة الخالصة في أواسطها ، وأن لهجة مكة خاصة وبعض لهجات غيرها ، كانت تحافظ على (e) في أواسط الكلمات أيضا .

[تغير الحركات]

وأكثر تغيرات الحروف الصائتة ، الواقعة في اللغة العربية ، غير المذكورة إلى الآن ، اتفاقية ، وليس فيها إلا قليل من المطردة ، فبقيت الحركات السامية على العموم سالمة على حالها في اللغة العربية ، إلا أن الحركة القصيرة الناقصة الانتقالية صارت حركتين كاملتين ، في كثير من اللهجات العربية ، فهي في بعض ضمة ، وفي بعض كسرة^(٣) .

وأما التغيرات للحروف الصائتة ، فهي في الممدودة التقصير ، وفي المقصورة الإبدال والحذف والزيادة ، فلا يوجد في العربية إبدال للحركات الممدودة ، إلا نادرا

(١) في : المقنع للداني : « وقال أبو حاتم : في مصحف أهل مكة : جاء : جيا ، وجاءتهم : جياهم كتبنا على الأصل . قال أبو عمرو : ولم نجد ذلك كذلك مرسوما في شيء من مصاحف أهل الأنصار » .
 (٢) في الأصل : « من » تحريف .
 (٣) في الأصل : « فهي بعضا ضمة ، وبعضا كسرة » .

جدا ، إذا صرفنا نظرنا عن الإمالة المذكورة آنفا . ولا يوجد مد للحركات المقصورة إلا نادرا أيضا .

والإبدال هو انقلاب مخرج الحركة ، فللحروف الصائتة مخرج ، مثل مخرج الحروف الصامتة ، غير أن تحديدها وتمييزها مشكل ، ولا تمس الحاجة إلى الكلام عنها هنا .

والمد والتقصير والحذف والزيادة ، كلها تغيير للمدة التي يشغلها نطق الحركة . أما الإبدال فأهم أنواعه : التشابه ، وهو جنسان : تشابه الحركة لحركة أخرى ، أو تشابهها لحرف صامت . والأول : لا بد أن يكون منفصلا ؛ لأن بين الحركتين حرفا صامتا فارقا بينهما ، مثال ذلك : « مُنْذُ » أصلها : « مِنْ ذُو » و « مُنْخَلٌ » أصلها : « مِنْخَلٌ^(١) » ، فهي من أسماء الآلة ، التي ميمها مكسورة دائما ، و « سِنِينٌ » جمع : سنة ، بدل : « سَنِينٌ » ، و « عَصِيٌّ » جمع : عصا ، بدل : « عُصِيٌّ » على وزن : فُعول ، فأصبحت العين مكسورة تبعا لكسر الصاد ، التي سنذكرها بعد .

وكثيرا مايكون الحرف الفارق بين الحركتين ، حرفا حلقيا ، نحو : « امرِيءٌ » و « امرؤٌ » بدل : « امرِيءٌ » و « امرؤٌ » . و « نِعَمٌ » و « بَيْسٌ » أصلهما : « نَعِمٌ » و « بَيْسٌ » على وزن : فَعِلٌ .

وأشهر مثال لذلك : ضمير الغائب المتصل ، الذي تقلب ضمته كسرة بعد كسرة ، أو ياء ساكنة ، نحو : « بِهِ » و « فِيهِ » و « عَلَيْهِ » و « بِهِمْ » و « فِيهِمْ » و « عَلَيْهِمْ » . وهذا من التشابه المقبل ، وما ذكر قبله من : « سِنِينٌ » و « امرِيءٌ » و « نِعَمٌ » الخ ، من التشابه المدبر .

ومن أنواع هذا الجنس من التشابه [نوع] مطرد ، وقانونه الصوتي : أن كل

(١) ليس في هذا المثال مماثلة صوتية ، فلم تكن الحاء مضمومة في الأصل الذي تصوره المؤلف .

« فَعْلُول » و « فَعْلِيل » صار : فَعْلُولًا وفَعْلِيلًا ، في اللغة الفصحى . وكثير من اللهجات احتفظت بَفَعْلُول وفَعْلِيل ، مثال ذلك : « تلميذ » وهو معرب من : talmīdā الآرامية ، و « جُمهور » أصله : « جَمهور » غير أنه في صيغتي : مفعول وتفعيل ، إذا كانت مصدرًا ، لم تنقلب الفتحة ضمة أو كسرة .

وتشابه الحركة لحرف صامت نوعان ، فالحرف إما أن يكون حرفًا حلقيًا ، أو من شبه الحركات أى واو أو ياء ، ومن هذا الباب بعض إبدالات مطردة ؛ منها أن مضارع الأفعال التي لامها حرف حلقي دائمًا من وزن (يفعل) لا (يفعل) ولا (يفعل) ، نحو : فتح يفتح ، وكان ينبغي أن تكون : يفتح ، أو يفتح ، كمضارع سائر الأفعال التي ماضيها على (فَعَل) . وسبب الميل إلى الفتحة أن اللسان في نطق الحروف الحلقية ، يُجذب إلى وراء ، مع بسط وتسطيح له ، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة .

وإذا قال قائل : ما السبب في أنهم مالوا إلى الفتحة في مضارع (فَعَل) خاصة وليس في سائر أبنية الفعل والاسم ؟ فالجواب : أما الفرق بين مثل : « يفتح » ، ومثل : « يُفتح » إلى آخره ، فهو أن « يفتح » أقدم بكثير من سائر المضارعات ، وهي ترتقى إلى أول طور تكون اللغات السامية ، وكان القياس ليس بقوى بعد في ذلك العهد . ونشاهد آثار ذلك في أن الأفعال متنوعة تنوعًا زائدًا في بنائها : منها ما ماضيها بالفتحة ومضارعه بالفتحة ، أو بالكسرة أو بهما .. إلى آخره ؛ فغلب في مثل : « يفتح » التشابه الصوتي على القياس في اللغة السامية الأم ، وبقي كذلك في أكثر اللغات السامية والعربية معها ، وإن وجد بينها شواذ قليلة ، فـ « يفتح » في الأكديّة : iptē أصله : yiptah وفي العبرية : yiṭtah وفي الآرامية : neṭtah وفي الحبشية : yestah . ومثل : « يُفتح » أحدث بكثير ، وكل أمثاله بنيت على قياس واحد ، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتي .

وأما الفرق بين مثل : « يفتح » ومثل : « وسع » أو « فاتح » ، فهو أن

المضارع ، كان في الأصل مجزوما ، ثم زيد إليه في العربية : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب . والماضي آخره مفتوح من زمان قديم جدا ، والأسماء لا تكون أواخرها مجزومة أبدا إلا في الوقف ، فكانت الحركة في مثل : « يَفْتَحُ » تجاور الحرف الحلقي في مقطع واحد ، وهما في مثل : « وسع » و « فاتح » من مقطعين (fā-ti-ḥun) . فهذا الجوار أقل اتصالاً^(١) من الأول ، فلم يؤثر فيه الحرف الحلقي على الحركة تأثيره في الحالة الأولى .

وأما الأفعال التي عينها حرف حلقي ، فتأثيره في الحركة التالية له ، وقلبه^(٢) إياها فتحة ، اتفاق نادرا بالنسبة [لغيره] . منه في المضارع : « يَضَعُ »^(٣) و « يَهَبُ » ، فينبغي أن تكون قد كانت : « يَهَبُ » و « يَضِعُ » ؛ لأن الواو في الأفعال التي فاؤها واو ، حذفت فيما مضارعه بالكسرة فقط ، ولم تحذف في مثل : « يَوَجُلُ » .

ومن ذلك في الماضي : « سأل » و « رأى » اللتان مضارعهما بالفتحة أيضا ، أى : « يسأل » و « يرى » ، فلا بد أن تكون الحركة أبدلت في واحد منهما ، أى في الماضي أو المضارع^(٤) . ومما يدلنا على أيهما هو ، أنا نرى « سأل » يقابلها في العبرية : šā'al^(٥) ، وفي الآرامية : šel ، و « رأى » يقابلها في الحبشية : re'eya . وزد على ذلك أن « سمع » ماضيها بالكسرة ، فالأفعال المذكورة ، أى : سمع ، ورأى ، وسأل ، وعدد قليل غير هذه ، هي مجموعة في نفسها موجبة الالتفات ، فهي وإن كانت متعدية ، شبهت بالأفعال اللازمة ، وبنيت على : فَعِلَ يَفْعَلُ ، رعاية لأن الإدراك بالحواس ، والاستخبار ، ليس بعمل وفعل ، بل تأثر وانطباع .

(١) في الأصل : « اتصال » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وتقليبه » .

(٣) هذا المثال فيه خطأ ، لأن عينه ليست من حروف الملق !

(٤) في الأصل : « في أحد منهما ، أى من الماضي والمضارع » !

(٥) في الأصل : « آة » وهو تحريف .

فهذا أول نوعي تشابه الحركة لحرف صامت حلقى^(١) . وثانيهما تشابه الضمة لياء بعدها ، وقلبها كسرة . وهذا الإبدال من [الإبدالات] المطردة . ومثاله من الضمة الممدودة : « مَرْمِيَّ » بدل : مَرْمُوى ، و « عِصِيَّ » بدل : عُصُوى . ومن الضمة المقصورة : « أدلٍ » جمع : دلو ، على وزن : أفعل ، فكان يلزم أن يكون : أدلُو ، وقد ذكرنا آنفا إبدال الواو بالياء ، فصار أدلُيُّ ، ثم شبهت الضمة بالياء ، فأصبح : أدلُيُّ ، ثم اتحد المقطعان الأخيران^(٢) ، فنتج : أدلٍ .

[تقصير الحركات]

إلى هنا تكلمنا عن إبدال الحركات . ونوجه نظرنا الآن إلى تقصير الحركات الممدودة ، فهو مطرد قبل حرف ساكن^(٣) . مثال ذلك : « رَمَت » ، أصلها : ramayat ، فكان ينبغي أن تكون : ramāt بالفتحة الممدودة ، فقصرت و « راي » أصلها : rāmiyin فاتحدت الحركتان ، فأصبحت : rāmīn ، ثم : راي .

ويعتضى هذا القانون الصوقى ، ينطق مثلا : « فى البيت » بالكسرة المقصورة . والإملاء يحافظ على الياء ، تبعا لأصل الكلمة . وهذا القانون قديم سائد فى أكثر اللغات السامية ، والشواذ منه قليلة فى اللغة العربية ؛ منها [اسم] الفاعل من الأفعال المضاعفة ، نحو : « دأل » .

ومن الغريب أن التقصير ، قد يتعدى الحركات الممدودة البسيطة ، إلى المركبتين ، أى diphthongues وهما الفتحة مع الكسرة ، يعنى : (ai) أو مع الضمة ،

(١) فى الأصل : « صامت اختياري » ولا معنى له ! .

(٢) فى الأصل : « الأخران » وهو تحريف .

(٣) إلا إذا كان ذلك الساكن مذغما فى مثله ، كما يقول نخاعة العربية ، فى نحو : شابة ودابة وما أشبهها .

وقد تنبه إلى ذلك المؤلف بعد سطور . وانظر كذلك مقالتنا : 'تطور المعوى وفوائده ١٤٤

يعنى : (au) ، فالفتحة مركز المقطع ، والكسرة أو الضمة طرفه الأخير^(١) ؛ ولذلك تكتب بالواو أو الياء .

فمثال تقصير الحركة المترتبة : « لَسْتُ » ، فأصلها : « لَيْسْتُ » من : ليس فقصرت الـ ai لأجل الساكن بعدها ، وأصبحت فتحة مقصورة .

وأكثر أنواع تقصير الحركات الممدودة اتفاق ؛ منه تقصيرها في أواخر الكلمات فإننا نرى الحركة الممدودة الانتهائية في بعضها ، قد تحافظ على الامتداد ؛ نحو « بما » و « فيما » و « لما » . وقد تقصر نحو : « بَمَ » و « فَيَمَ » و « لَمَ » . وقد يحذف نحو : « كَمَ » أصلها : كما . وفي بعضها تقصر أو تحذف ، نحو : « أَنْمَ » و « هَمَ » وأمثالهما ، فهى مجزومة^(٢) ، وإذا وقعت قبل ألف الوصل فمضمومة على أصلها ، نحو « هُمُ المفلحون » .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة في الأصل ، يكتب دائما بحرف المد ؛ نحو « على » و « رمى » و « غزا » و « معى » و « فيها » و « فعلنا » .. إلخ . وكلمة : « أنا » ليست من هذا القبيل ، فالألف فيها زائدة ، لا تشير إلى مد الحركة ، وهى فى الشعر العتيق تكاد أن تكون مقصورة دائما^(٣) .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة فى الأصل ، يكتب أبدا بغير حرف مد ؛ نحو : « فيه » و « له » و « أنت » ، فالحركة الأخيرة فى هذه الكلمات كلها ، كانت ممدودة فى الأصل ، ونعرف ذلك من مقابلة سائر اللغات السامية ؛ فضمير :

(١) ليس فى العربية حركات مركبة حقيقية ، بالمعنى الذى نعرفه فى اللغات الأوربية . وما فى مثل : بيت ويوم ، ليس فى الحقيقة إلا ياء أو واو بعد فتحة . وإطلاق اسم الحركات المركبة على مثل هذه الأصوات فى العربية ، إطلاق فيه نحوز !

(٢) يقصد : ساكنة الآخر .

(٣) انظر : ما كتبه عن ذلك « نولدكه » فى كتابه : Zur Grammatik ص ١٤

(هـ) يقابله : sū في الأكديّة ، و hū في الحبشية . و « أنت » في العبرية : attā .
و « أنتم » في الحبشية : antemmū إلى آخر ذلك .

والأرجح أن كل الحركات الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في اللغة السامية
الأمّ في بعض المواضع ، ولا نعرف في أيها . وهذا من قواعد الوصل ، وهي تؤثر في
اللغات السامية ، وخصوصا في العبرية ، تأثيرا زائدا . واللغات الهندية والإيرانية
والغربية ، ليس لأكثرها قواعد مثلها ، ماعدا اللغة الهندية العتيقة ، يعنى Sanskrit
فقواعد الوصل فيها ، أكثر تأثيرا منها في غيرها ، حتى اللغة العربية أيضا ؛ ولذلك
استعار الألسنيون ، لتأدية معنى الوصل : الاصطلاح الهندى وهو : Sandhi أى
تركيب .

وقد يوجد في اللغة العربية ، أثر من تبادل مد الحركات الانتهائية وقصرها ، وهو
أن ضمير الغائب المتصل ، أى : (هـ) أو (هـ) ، وإن كتب بغير حرف مد ، فكثيرا ما
ينطق بالضمّة أو الكسرة الممدودتين ، حسب ماقاله النحويون ، والمقرئون ، ولزم في
قولهم المدّ ، إذا كان المقطع السابق مقصورا ، أى لا يحتوى إلا على حرف متحرك
بحركة مقصورة فقط ؛ فلزم نطق مثل : « له » و « به » بالحركة الممدودة . وأما مثل :
« إياه » و « فيه » و « عليه » ، فجاز فيه المد والقصر ، والقصر أكثر استعمالا . ومثل
ضمير الغائب كلمة : « هذه » . والإملاء العربى دائما يتبع حالة الوقف والابتداء ، لا
الوصل^(١) .

والقاعدة المذكورة لها أساس وزنى (rhythmique) يشاكل أوزان الشعر ؛ وذلك
أن تتابع المقطعين الممدودين ، ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات ، فاجتنبوه ؛ ومن
ذلك أنهم قالوا : « قتال » في مصدر : قَاتَلَ ، وكان الأولى أن يكون : قيتالا ، لامتداد
الحركة الأولى في : قاتل ، فقصرها لكيلا يتتابع الممدودان . ومنه أيضا : « رضيع »

(١) انظر : التحفة البهية والطرفة الشهية ٥٤ والإتقان للسيوطى ١٦٦/٢ وشرح الشافية للرضى

بمعنى : مراضع ، و « حليف » ، بمعنى : محالف ، وما يشبههما ، فكان الأولى أن تكون راضيع ، وحاليف ، تبعا لامتداد الفتحة في : راضِع ، وحالِف . ومنه : « ثراث » بدل : tawrāt و « تجاه » بدل : tawgāh على وزن : تُفَعَال^(١) . وهذا من تقصير الحركة المركبة .

[الحركات والرسم الإملائي]

هذه هي حالة الحركات الممدودة الانتهائية في الإملاء العادى . وأما في رسم القرآن ، فكثيرا ماتحذف الياء ، الدالة على الكسرة الممدودة في أواخر الكلمات ، ضميرا كانت أو غيرها ؛ نحو : « ياقوم » و « دعان » و « الداج » و « يوم يأت » ، و ذلك يدل على أن الكسرة الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في لهجة الحجاز في كثير من الحالات .

[حذف الحركات]

وحذف الحركات قليل في اللغة العربية ، منه ما ذكرناه من حذف الحركة الأصلية ، في : « ابن » و « اسم » ، وحذف الحركة الثانية في : « نِعَم » و « بئس » بدل : نِعِم ، وبئس . ويوازى ذلك : « الكِرش » بدل الكَرِش ، و « السَّرقة » بدل : السَّرِقة ، و « المِعدة » بدل : المِعِدة . وقد تحذف الحركة الثانية من (فَعِل) بغير قلب الأولى كسرة ، نحو : « كَبِد » بدل : كَبِيد ، وهو « كَبِد » أيضا ، و « نَفَس » بدل : نَفِيس ، فهي في العربية دائما بالحذف ، وكذا في العبرية : népeš بدل : napš غير أنها في الأكديّة على الصورة الأصلية ، وهي : napištu بتاء التأنيث .

وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو متشابهين ، فيدغمان . وهذا ما سماه المقرئون : « الإدغام الكبير » ، ويقع أحيانا في وسط كلمة واحدة ، وأحيانا بين كلمتين . مثال الأول من المثليين : « مَكْنَى » بدل : مَكْنَى ، و « تَأْمَنَّا » بدل :

(١) بل هما على وزن (فعال) وأبدلت الواو تاء ، بسبب قياس « بناء الأبنية » الذى ذكره المؤلف من قبل .

تَأْمُنَا ، وهما في القرآن الكريم^(١) ، و « إنا » بدل : « إنا » و « نِعْمًا » بدل : نِعْمَ ما .
ومن الشبهيين^(٢) : « يذْكَرُ » بدل : يَتَذَكَّرُ ، وأمثاله في القرآن الكريم
كثيرة^(٣) .

وقد يحذف مع الحركة همزة قبلها ، نحو : « الله » بدل : الإله ، و « الناس »
بدل : الأناس . فأصل حذف الهمزة هاهنا في التعريف ، ثم نقل إلى التنكير أيضا ،
فقالوا : « ناس » بدل : أناس . والإدغام الكبير بين الكلمتين ، كثير في قراءة
« أئى عمرو » وغيره ؛ مثال ذلك : « يشفَعُ عنده » بدل : « يشفَعُ عنده »^(٤) .

[زيادة الحركات]

والنوع الآخر من أنواع تغيرات الحروف الصائتة ، وهو الزيادة ، فنادر أيضا
في العربية . منه أن أكثر الأسماء التى وزنها : (فُعَل) قد تكون على : (فُعَل) أيضا ،
نحو : « أُذُن » و « أُذُن » وهى فى الأكدية : uznu و فى العبرية : ozen و أصلها :
uzn فنرى من ذلك أن « أُذُن » بالذال الساكنة ، هى الأصل ، وأن : « أُذُن »
المتحركة مقلوبة منها .

ومن الزيادة زيادة حركة بعد حرفين ساكنين فى آخر الكلمة ؛ نحو : « يَمْر »
أو « يَمْد »^(٥) فى المضارع المجزوم من الأفعال المضاعفة ، وزيارة حركة بعد حرف

(١) سورة يوسف ١١/١٢ وسورة الكهف ٩٥/١٨

(٢) فى الأصل : « الشبهيين » .

(٣) انظر مقالتنا : التطور اللغوى وقوانينه ١١٨

(٤) سورة البقرة ٢/٢٥٥

(٥) يجوز فى مثل هذه الأفعال فى الحزم : الضم والفتح والكسر انظر المصطلح ٣٥٣ وشرح ابن يمش

١٢٨/٩ ومعانى القرآن للفراء ٢٣٢/١

ساكن في آخر الكلمة ، إذا تبعته همزة الوصل ؛ نحو : « عن البيت » و « زيد الطويل » . وهاتان القاعدتان مطردتان ، وسائر أنواع زيادة الحركة اتفاقية .

[الترخيم]

هذا ما يخصنا من أحوال الحروف الصائتة ، ونلحق به ملاحظتين ، لا تحتاجان إلى باب على حدته ؛ أولاهما : في الترخيم . والثانية : في الضغط .

أما الترخيم ، وهو اختصار الكلمة ، وحذف أكثر من حركة واحدة منها ، فقد ذكر النحويون كثيرا منه وخصوصا في النداء ، نحو : « يا حارِ » ، بدل : « يا حارث » . فالنداء وما يشاكله من : الأمر ، والسؤال ، والتحية ، والقسم ، والفن ، كثيرا ما يختلف عن سائر الكلام ، بأنه لا ينطق مثله ، بل ينادى ويصاح به ، فيتغير تغيرات لا توجد في سائر الكلام ؛ منها الترخيم الزائد ، مثال من السؤال : « أيش »^(١) ؟ بدل : أى شيء^(٢) ؟ .

ومن التحية : « عِمَّ صباحا » ، وزعموا أن أصلها : أنعم صباحا . ومن القسم « مُ الله » ، وزعموا أن أصلها : أيمن الله . وربما كان أصل التاء في : « تالله » أيضا كلمة رُخمت ، فلم يبق منها إلا حرف واحد .

ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف ، وهو حذف أحد مقطعين متتاليين ، أوهما حرفان مثلان ، أو شبهان ، نحو : « تَدَكَّرُون » بدل : تتذكرون^(٣) . وأمثال ذلك في القرآن عديدة ، و « يقتلونى » بدل : يقتلوننى ، و « اسطال » بدل : استطال ، و « اسطاع » بدل : استطاع ، و « بلحارث » بدل : بنو الحارث ، و « أيْمُ الله » بدل : أيمن الله .

(١) في الأصل : « أين » وهو تعريف .

(٢) انظر موضوع : « بلى الألفاظ » في مقالنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٥ - ١٦٩

(٣) انظر مقالنا : كراهه توالى الأمثال في أبنية العربية ٣ ٦

ونوع آخر من الترخيم ، اختصار كلمة : « سوف » قبل المضارع بـ (سَ) والداعى إليه أن « سوف » كانت اسماً معناه النهاية والغاية (و sawpā بالآرامية في هذا المعنى) ، فصارت أداة بعد أن كانت اسماً ، فرحمت مع حط درجتها^(١) . ومثله كثير في تاريخ اللغات .

[الضغط والنغمة]

هذه هي الملاحظة الأولى . أما الثانية ، فتدور على : الضغط والنغمة . وهذه مسألة مشكلة صعبة ، فكل لغة لها نغمة خاصة بها ؛ وذلك أن مقاطع الكلام تختلف في ألحانها الموسيقية ، فمنها ماهو عال ، ومنها ماهو واطئ ، تتدرج بين تلك الغائتين . وأيضاً منها في أكثر اللغات ما يرتفع في أثناء اللحن ، ومنها ما ينحدر ؛ فإتاً وإن لم تُغنَّ عند النطق العادى للكلمات ، فكل كلام يمازجه شيء من الغناء . وهو كثير في بعض اللغات ، وقليل في بعضها ؛ مثال الأول : الصينية ، ومثالها أيضاً بعض اللهجات الألمانية ، فيقولون فيها مثلاً : Nun sag mal, warum bist du denn nicht eher gekommen? أى : ياللعجب ، لماذا ماجئت قبل هذا^(٢)؟! فنجد الألحان العالية ، تؤثر على السمع ، تأثيراً أكثر من الوطيفة ، فتقدر اللغة أن تميز بين أجزاء الكلام المهمة وغيرها ، برفع اللحن في الأجزاء المهمة .

وبعض اللغات تكتفى بذلك ، منها الفرنسية ، فتتابع المقاطع فيها على سوية ، كأنها تنظم مثل خرزات السبحة . وبعض اللغات تضيف إلى النغمة التي وصفناها : الضغط ، يعنى أنها تفرق بين المقاطع والكلمات ، بمقدار القوة التي تنطق بها أيضاً ، فبعض المقاطع قوى ، كأنه يصاح به ، وبعضها ضعيف ، كأنه يُهَوَّ به .

(١) كلمة « سوف » من الكلمات التي عانت كثيراً من آفة اليل اللفظى ، فقد اختصرت في لهجات

العرب إلى « سو » و « سف » كذلك . انظر : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الأفضل ترجمتها بعبارة : « قل لى بالله ، لِمَ لَمْ تأت تبجل هذا ؟! »

وكل كلمة أحد مقاطعها أقوى من الباقي ، فيكون هو المضغوط ، وصاحب ضغط الكلمة . وكل جملة إحدى كلماتها أقوى من الباقي ، فتكون هي المضغوطة وصاحبة ضغط الجملة .

ومن هذا الضرب من اللغات : اللغة الإنكليزية والألمانية ، فإذا قابلنا مثلا جملة « لم أره اليوم » في اللغات الثلاث المذكورة ، اتضح الفرق ، فهي في الإنكليزية : I have not seen him to day وفي الألمانية : Ich habe ihn heute nicht gesehen فنجد أقوى المقاطع في الأولى : seen وفي الثانية : seh ونَسِمُهُ بـ (٤) أى : accent aigu وفي القوة في الأولى : day وفي الثانية : heu ونَسِمُهُ بـ (٥) أى : accent grave والجملة في الفرنسية : Je ne l'ai pas vu aujourd'hui فكل مقطع ، يكاد أن يكون مثل صاحبه فإنه وإن ازدادت القوة قليلا إلى آخر الجملة ، فالفرق في القوة بين المقاطع قليل ، أقل بكثير منه في اللغات الأخرى ، والازدياد يتدرج ، لاتضاد بين المقاطع ، مثل ما يوجد في تلك .

والآن ، بعد هذه التوطئة العامة ، نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة ، فنتعجب كل العجب ، من أن النحويين والمقرئين القدماء ، لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا ، غير أن أهل الأراء والتجويد خاصة ، رمزوا إلى ما يشبه النغمة ، ولا يفيدنا ما قالوه شيئا ؛ فلانص نستند عليه في إجابة مسألة : كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن ؟

ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ، ومن وزن شعرها ، أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد ؛ وذلك أن اللغة الضاغطة كثيرا [ما يحدث] فيها حذف الحركات غير^(١) المضغوطة ، وتقصيرها وتغييرها ، ومد الحركات المضغوطة . وقد رأينا أن كل ذلك نادر في اللغة العربية التي نظرنا إلى اللهجات العربية الدارجة ، وجدنا فيها كلها



فيما أعرف - الضغط ، وهو في بعضها قوى ، وفي بعضها متوسط ، غير أنها تتخالف في موضعه من الكلمة في كثير من الحالات ؛ فمن المعلوم أن المصريين يضغطون في مثل : « مطبعة » المقطع الثاني ، وغيرهم يضغطون الأول ؛ فلو أن الضغط كان قويا في الزمان العتيق ، لكانت اللهجات على أغلب الاحتمال ، حافظت على موضعه من الكلمة ، ولم تنقله إلى مقطع آخر^(١) . وأما وزن الشعر فيراعى فيه مدة المقطع فقط أهو مقصور ، أم ممدود ؟ خلافا للشعرين الإنكليزي والألماني ؛ فإنه لا رعاية فيهما لمدة المقطع ، بل للضغط فقط .

هذا ما يمكن استخراجه في خصوص الضغط في اللغة العربية . وأما النغمة فلا نعلم في خصوصها شيئا أصلا .

* * *

(١) هذا هو رأى المؤلف . أما أنه ليس لدينا نص ، نستند إليه في معرفة حالة النبر في العربية القديمة ، فهذا صحيح ، وأما أن العربية لم تكن تنبر ، فإننا نشك في ذلك الذى قاله برجشتراسر ، وهو يغفل في كلامه التطور اللغوى ، وتأثير الشعوب المختلفة التى غزتها العربية ، بعاداتها القديمة في النبر ، وأثر ذلك في إجتلاف موضعه من الكلمة ، كما يبدو لنا الآن ، في تعدد طرق النبر في مثل كلمة : مضبعة .

الباب الثاني في الأبنية

نقسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام ؛ الأول : في الضمائر ، وما جانسها من الأسماء ، أى أسماء الإشارة والاستفهام . والثاني : في الأفعال . والثالث : في الأسماء الباقية .

[القسم الأول : الضمائر وما جانسها]

أما الضمائر ، فمنها : منفصلة ، نحو : « أنا » . ومتصلة ، وهى إما أن تدل على الرفع ، نحو « فعلتُ » و « أفعلُ » ، فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أيضا . أو تدل على الجر ، نحو : « كتابى » . أو على النصب ، نحو : « ضرينى » .
ومن جهة الأصل والاشتقاق ، فهى ثلاثة أنواع ، الأول : يحتوى على ضمائر المتكلم والمخاطب المنفصلة ، وعلى المتصلة المرفوعة . والثاني : عليها مجرورة ومنصوبة . والثالث : على ضمائر الغائب .
أما النوع الأول ، فهذا جدول ما يوجد منه في العربية :

المتصل المرفوع في المضارع		المتصل المرفوع في الماضى	المنفصل	[نوع الضمير]
[في أول الفعل]	[في آخر الفعل]			
-	أ	ثُ	أنا	المتكلم المفرد
-	ن	نا	نحن	المتكلم الجمع
-	ت	تَ	أنتَ	المخاطب المفرد المذكر
ح	ت	تِ	أنتِ	المخاطب المفرد المؤنث
وا	ت	تُمْ	أنتم	المخاطب المجموع المذكر
ن	ت	تِنَ	أنتن	المخاطب المجموع المؤنث
ا	ت	تا	أنتما	المخاطب المثني

وقد ذكرنا من قبل أن الضمائر المنفصلة للمخاطب ، مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ، ومن مقطع : (أن) وهو يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة .
 وضمير المتكلم المفرد مركب من : (an) عينها ، ومن الضمير المتصل المستعمل في المضارع ، أي : (a) أو (u) .

وذلك أن الحرف الزائد ، هو في المتكلم المجموع ، وفي المخاطب عين الحرف الموجود في الضمير المتصل في الماضي ، يعنى النون في المتكلم المجموع ، والتاء في المخاطب . وفي المتكلم المفرد ، يتحالف الضميران المتصلان ؛ أحدهما : الهمزة ، والآخر : التاء المضمومة .

وفي بعض اللغات السامية ، نرى ضمير المتكلم المفرد المنفصل ، يجمع بين الضميرين المتصلين ، فهو في الأكادية : anākū أصله : an + ā + kū في العبرية : ānōkī . والفرق بينهما أن الضمة في الأكادية ، موافقة للعربية ، والكسرة في العبرية . والضمة هي الأصل ، والكسرة مأخوذة من الضمير المتصل المجرور ، أي : (ā) في مثل « كتابي » .

ونشاهد تغالفا بين الضميرين الأكدي والعبري ، وبين الضمير العبري ، هو أن حرف الضمير في هاتين اللغتين هو الكاف ، وفي العبرية التاء . والكاف هي الأصل ؛ ويدلنا على ذلك : الاحتجاج الآتي : لو كانت التاء هي الأصل ، لكنا نضطر أن نفترض أنها قلبت كافا في بعض اللغات السامية ، بغير علة ظاهرة مفهومة . وبالعكس إذا كانت الكاف هي الأصل ، فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة ، وهو أن التاء موجودة في المخاطب ، فأدخلوها إلى المتكلم أيضا ، على قياس المخاطب^(١) . ومما يؤكد ذلك أن الكاف سالمة على حالها في بعض اللغات السامية ، فالأكادية ذكرنا أن الضمير المنفصل فيها : anākū والمتصل هو : -kū ، والعبرية ، وإن كان الضمير المتصل

(١) انظر تفصيل القول في ذلك في كتابنا : نصوص من اللغات السامية ١٥٣ ١٥٥

فيها : tī - فالمنفصل : ānōkī > كما قلنا . والحيشية المتصل فيها : kū - .

والاحتجاج المذكور ، يدل على قاعدة مهمة ، وهي أن الاختلاف في حياة اللسان ، أقدم من الاتفاق في أكثر الحالات ؛ مثاله ما ذكرناه من أن التخالف في الحروف بين الضمائر المتصلة - أي أن المتكلم بالكاف والمخاطب بالتاء - أقدم من توافقهما ، أي أن كليهما بالتاء .

وأما المتكلم المجموع ، فنجدته مبنيًا على غير صيغة الضمائر المنفصلة الباقية تماما . وحركة أول نونيه ، كانت في الأصل كسرة لافتحه ، فنجدته في الأكديّة : nīnu أصلها : niḥnu وفي الحبشية : neḥna . وإبدال الكسرة بالفتحة فيها ، لتشابه الحركة للحرف الحلقي ، وقد ذكرنا مثله عند التكلم على الحروف الصائتة . والمتكلم المجموع أي : (نحن) يختلف عن مفرده ، أي : (أنا) اختلافا تاما ، وليس بينهما شيء من العلاقة التي تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرده ؛ ولذلك سبب واضح ، فإننا وإن عبرنا عن الصيغتين ، بالمفرد والمجموع ، فالنسبة بينهما ليست في الحقيقة ، نسبة جمع إلى مفرده ، فالجمع متكون من أفراد متساوية ، أو متشابهة ، نحو : « البيوت » التي كل واحد منها بيت ، ولكن المتكلم المجموع ، أي : (نحن) ، ليس بمتكون من أفراد متساوية ، كل واحد منهما ، متكلم مفرد ، أي : (أنا) ؛ ألم تروا أن (نحن) لم تكن عبارة عن (أنا و أنا و أنا) بل عن (أنا و أنت) أو (أنا وأنت وهو) إلى آخره . ولهذا السبب ، اشتق كثير من اللغات ، ضميرى المتكلم المفرد والمجموع ، من مادتين مختلفتين ؛ منها اللغات الهندية والإيرانية والغربية ؛ مثاله : nos , ego في اللاتينية ، و hēmeis , egō في اليونانية .

والمخاطب جمعه مشتق من مفرده ، بزيادة ميم في المذكر ، ونون مشددة مفتوحة في المؤنث . والميم مجزومة على العادة ، لكنها كانت في الأصل مضمومة ، كما قلنا آنفا . وإذا صارت الميم الانتهائية وسطية ، بإلحاق ضمير بها ، عادت مضمومة ، والضممة ممدودة ؛ لأنه في وسط الكلمة لا داعى إلى تقصير الحركة ، أو حذفها ؛ نحو : « قتلتموه » .

ونشاهد مثله في المخاطب المؤنث المفرد ؛ فقد يكون : « قتلتيه » ، وقد يكون « قتلتيه » ، والمد هو الأصل^(١) والقصر مأخوذ من : « قتلتي » بغير الضمير الملحق . وفي : « قتلته » و « قتلته » غلب القصر على المد تماما . وأما حركة التاء في المخاطب المجموع ، فهي ضمة في المذكر منه والمؤنث ، وكانت في الأصل كسرة في المؤنث ، كما هي في الأكديّة والآرامية ؛ فالمذكر في الأكديّة : attunu و المؤنث : attina والمذكر في الآرامية : attōn والمؤنث : attēn فكان ههنا أيضا : الاختلاف أقدم من الاتفاق . والكسرة في : attina^(٢) ، هي عين الكسرة في : « أنتي » مفرد : « أنتن » ، وفي المضارع والأمر ، نحو « تفعلين » و « تفعلين » و « افعلين » .

فبقى المخاطب المثني ، وهو مشتق من المجموع ، بإلحاق فتحة ممدودة ، وهي علامة التثنية فيها (ā) لا (ay)^(٣) . ولأن المخاطب المثني مشتق من المجموع ، وضعناه بعده في الجدول . ويتضح من ذلك أنه حديث بالنسبة إلى سائر الضمائر ، ولا يوجد في إحدى اللغات السامية غير العربية ، فاخترعتة هي . والعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميين ، ويستعملونها استعمالا أوسع منهم .

ولنوجه نظرنا الآن إلى النوع الثاني من الضمائر ، وهي : المتصلة المجرورة والمنصوبة . ولا فرق بين القسمين ، إلا في المتكلم المفرد ، فالجر فيه : (ī) أو (ya) ، والنصب : (nī) ونادرا : (نبي) ؛ فهي :

(١) الشائع في العربية الفصحى هو القصر ، وللمد شواهد قليلة في الشعر والنثر . انظر كتابنا :

نصوص من اللغات السامية ١٥٧

(٢) في الأصل : attinna .

(٣) في الأصل : فيها ny لا ā .

مخاطب					متكلم		[حالات الإعراب]
مثنى	مجموع	مفرد	مفرد	مجموع	مفرد [عام]	[عام]	
	مذكر مؤنث	مذكر مؤنث	مذكر مؤنث	[عام]			
كُما	كُنُّ	كُم	لِ	لِ	نا	ى (ī) أو ى (ya)	
كُما	كُنُّ	كُم	لِ	لِ	نا	ى (niya) أو نى (nī)	

فمادتها غير مادة النوع الأول ، إلا فى المتكلم المجموع . وعلامات الجمع
والثنائية فى هذه ، مثلها فى تلك .

وضمائر الغائب ، التى هى (١) النوع الثالث من الضمائر ، موضعها
الحقيقى ، بين الضمائر وبين أسماء الإشارة ، تشارك الضمائر فى الانقسام إلى :
منفصلة ومتصلة ، مرفوعة ومجرورة ومنصوبة . وتشارك أسماء الإشارة ، فى أنه يكنى بها
عن الأسماء . أمثال ذلك : أنى إذا سئلت : أين زيد ؟ أمكننى أن أجيب : « هو فى
البيت » ، بدل : « زيد فى البيت » ، فأكنى بالضمير عن الاسم . والكناية قريبة من
الإشارة ، ومشتقة منها . ومما يدل على ذلك أن (hū) العبية ، المطابقة لـ (هُوَ) العربية ،
معناها : (ذلك) فى كثير من الحالات .

وضمائر المتكلم والمخاطب ، تفيد معانى خاصة بها مستقلة ، لا يكنى بها عن
شئ آخر من الأسماء ، كما ظنه القدماء . فالكلام من طبيعته وجوهره ، أنه كلام

(١) فى الأصل : « هو » تحريف .

متكلم ، فـ (أنا) المتكلم أصل كل كلام ، ومنبعه وأقدم منه . والمتكلم لا يكلم نفسه في الأصل ، بل مخاطبا ، فـ (أنت) المخاطب أصل ثان ، ومنبع للكلام أقدم منه أيضا ؛ فإذا سئلتُ : « أين أنت ؟ » وأجبت : « أنا في البيت » ، لم يُكَنَّ السائل بـ (أنت) عن اسمي ، ولا كنييت أنا بـ (أنا) عن اسمي أيضا . فلو سأل : « أين عمرو ؟ » ونفرض أن اسمي عمرو ، لكان المخاطب ليس إياي ، بل غيري ، وأنا الغائب . ولو أجبت : « عمرو في البيت » ، لكنت لا أتكلم عن نفسي ، بل عن غيري اسمه عمرو أيضا . فالخلاصة أن ضمائر الغائب نوع بنفسه بين الضمائر وبين أسماء الإشارة . وهذا جدول ضمائر الغائب في العربية :

المثنى		المجموع		المفرد		[نوع الضمير]
المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	
هما	هما	هن	هم	هي	هو	المنفصل
هما	هما	هن	هم	ها	هـ	المتصل المجرور والمنصوب
تـ	يـ	يـ	يـ	يـ	يـ	المتصل المرفوع في المضارع

فإذا قابلنا هذا الجدول بالجدولين السابقين ، عثرنا على فرقين ، بين بنية ضمائر المتكلم والمخاطب ، وبين بنية ضمائر الغائب ؛ أولهما : أن المنفصلة من هذا ليست بمركبة من المتصلة ومقطع : (أَنْ) . والثاني : أنه لا يوجد في الغائب ضمائر متصلة مرفوعة خاصة بالماضي .

فإن قال قائل : فإذا ماذا تكون الفتحة في : (فَعَلَّ) ، والتاء في (فَعَلَّتْ) و (فَعَلَّتَا) والفتحة الممدودة فيها وفي : (فَعَلَّا) ، والضممة الممدودة في : (فَعَلُّوا) ، والنون في : (فَعَلْنَ) ؟ .

قلنا له : أما الفتحة الانتهائية في : (فَعَلَّ) فأصلها مجهول ، ومعناها غامض .
ومع ذلك ، يتضح كل الاتضاح أن لاعلاقة بينها وبين : (هو) أو (هـ) . وأما سائر
الحروف المذكورة ، فبعضها علامة للمؤنث ، وبعضها علامة للتثنية ، وبعضها علامة
للجمع ، وليس فيها ضمير .

وذلك أن التاء في (فعلت) و (فعلتأ) هي عين تاء التأنيث المستعملة في
الأسماء ، وليس بينهما فرق ، إلا أنه في الأسماء يلحق بالتاء الإعراب والتنوين : (فاعلة)
ويوقف عليها بالهاء .

والفتحة الممدودة في : (فَعَلَّا) و (فَعَلَّتَا) هي علامة التثنية المعروفة ، وهي
مستعملة في المضارع والأمر أيضا ، نحو : « لم يفعلا » و « لاتفعلا » . وفي الرفع تلحق
بها النون المكسورة ، نحو : « تفعلان » ، مثلما تلحق بتثنية الاسم غير المضاف ، نحو
« فاعلان » .

والضمة الممدودة في : « فعلوا » هي عين علامة الجمع الصحيح ، في مثل
« ضاربو زيد » . وتوجد في المضارع ، وفي الأمر أيضا . وفي المضارع المرفوع يضاف
إليها النون ، فصارت : « يفعلون » ، طبقا لـ « ضاربون » .

فبقيت النون في : « فعلن » ، وتلاقيها أيضا في الأمر ، نحو : « افعلن » ، وفي
المضارع ، نحو : « يفعلن » و « تفعلن » ، فيتشارك فيها المخاطب والغائب ، فلا يحتمل
أن تكون ضميرا ، بل لابد من كونها علامة للمؤنث المجموع .

وإذا اطلعنا على الحرفين الزائدين ، الخاصين بالغائب في المضارع ، لاحظنا
أحدهما وهو : التاء ، لاعلاقة له مع سائر ضمائر الغائب . وربما كانت التاء علامة
للتأنيث . وأما الياء فيمكن أن تكون ضميرا في الحقيقة .

وأما المنفصلة والمتصلة ، المجرورة أو المنصوبة ، من ضمائر الغائب ، فكلها يبدأ
بالهاء . وهذه الحالة أيضا من الاتفاق الحديث ، الذي قام مقام اختلاف قديم ،

نشاهد آثاره في بعض اللغات السامية ، وخصوصا في المهرية ؛ فضمائر الغائب فيها : he هو ، si هي ، hem هم ، sen هن ، فحرف المذكر هو الهاء كما هي في العربية ، وحرف المؤنث هو السين ، المقابلة : للشين في اللغات السامية الشمالية . ولم يحافظ على الشين لغة من اللغات السامية الشمالية ، إلا الأكديّة ، وهذه أشاعتها ونقلتها إلى المذكر أيضا ، بدل الهاء ؛ فصارت الضمائر فيها : šū هو ، šī هي ، šumū هم ، šinā هن .

والمفرد من ضمائر الغائب ، هو في العبرية ، وفي أقدم المستندات الآرامية : hū و hī أي : hū و hī ، غير أن آخره في الإملاء ألف تدل على همزة قد سقطت ، فنستنتج من ذلك أن الأصل كان : hū^a و hī^a أو بالأحرى : šū^a وأن الهمزة حذفت في العربية ، وأبدلت واوا في المذكر ، وياء في المؤنث . ولاشك في أن ذلك الإبدال ، كان في زمن قديم جدا ، أقدم من زمان سائر تخفيفات الهمز ، في اللهجات العربية بكثير ، فإننا لانجد للهمز أثرا في العربية أصلا ؛ فينبغي أن يكون قد سبب هذا الحذف سبب خاص بهذين الضميرين ، ولا نعرفه معرفة يقينية .

والحالة في جمع ضمير الغائب وتثنيته هي عين ^(١) حالتيهما في ضمير المخاطب . وهذا يدل أن ضمير الغائب ، وإن كان أصله ووظيفته ، غير أصل ضمير المتكلم والمخاطب ووظيفتهما ، فقد علق بهما في نفس اللغة السامية الأم .

[أسماء الإشارة]

والآن ، وبعد أن حللنا الضمائر ، نوجه نظرنا إلى أسماء الإشارة ، وهي حسب ما قلناه ، قريبة من ضمير الغائب ؛ فنجد عددها كثيرا ، في كتب الصرف والنحو ، غير أن أكثرها نادر الوجود ، لاتكاد أن توجد في النثر البتة . ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة ، كانت تتخالف تخالفا بينا في أسماء الإشارة ، على مثل مانرى عليه

(١) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

اللهجات الآرامية ، أو اللهجات العربية الدارجة ، من التخالف الكثير في أسماء الإشارة ، فجمع النحويون كل ما وجد منها في سائر اللهجات ، على اختلافها ، وأودعوه كتبهم بغير تفريق بين لهجاتها .

ونحن نقتصر هنا على المألوف الكثير الوجود من أسماء الإشارة ، ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه في الأصل من أسماء الإشارة أيضا ، واسم (ذو) بمعنى : صاحب ، فإنه قريب من أسماء الإشارة . فهذا جدولها .

[الموصول]	[ذو واشتقاقاتها]	[البعيد]	[القريب]	[العدد والجنس]
الذى	ذو . ذى . ذا	ذلك	هذا	المفرد المذكر
التي	ذات	تلك	هذه	المفرد المؤنث
الذين	أولى . ذوو . ذوى	أولئك	هؤلاء	المجموع المذكر
اللاتى	أولات . ذوات	أولئك	هؤلاء	المجموع المؤنث

فنشاهد في هذا الجدول ، اضطرابا واختلافا زائدا . وكنا فهمنا أن ذلك يدل على قدم أشكال الكلمات ، وعدم تشابهها بعضها ببعض^(١) . والذى هو أقرب إلى القياس هو : (ذو) ، فتراها تعرب مثل : الأب ، وتؤنث على وزن : اللات ، والشاة ، وستكلم عنهما فيما بعد ، ولها جمع صحيح ، غير أن لها جمعا ثانيا مخالفا للقياس . وأما تثنيها فتركناها من الجدول ، مع غيرها من التثنيات ؛ لأن كلها حديث ، وأكثرها قياسى ، وباقيها نادر . وأما مادة : ذوو ، وأولو ، فهى عين مادة القسم الثانى من : هذا وهؤلاء .

(١) في الأصل : « بعضا ببعض » .

ويوجد بين أشكال اسم الموصول أيضا ما هو على قياس سائر الأسماء ، وهو الجمع ، فنرى المذكر والمؤنث منه يتخالفان ، كما هي الحالة في الأسماء ، ولا فرق بينهما في : هؤلاء وأولئك . وأخذت علامة الجمع المذكر من الجمع الصحيح ، غير أنها : $\bar{t}na$ دائما لا يميز بين المرفوع منها والمنصوب والمجرور^(١) . وسبب ذلك التشابه للمفرد ، الذي هو مبنى على الكسرة الممدودة . واللاتي : اشتقت من : التي ، بمدّ الحركة على قياس مدها في الجمع المؤنث الصحيح .

أما سائر الصيغ التي لم تبين على قياس الأسماء ، فإن (هذا) يقابلها بالعبرية : $hazzē$ وكلاهما مركب من الهاء والذال ، غير أن ($hā$) في العبرية آلة التعريف ، وتلحق باسم الإشارة ، إذا كان تأكيداً لاسم آخر ، نحو : $hāzē$ $hāzē$ أي : (هذا الرجل) ، وإن لم يكن تأكيداً سقطت ، نحو : $zē$ $hāzē$ أي : (هذا هو الرجل) ، فيتفارقان^(٢) : (هذا) و ($hazzē$) في المعنى والوظيفة ، وإن تقاربا في البنية ، مع أن بينهما فرقا للبنية أيضا ، هو أن $zē$ العبرية ، ربما كان أصلها : $dī$ فلا تقابل (ذا) العبرية مقابلة تامة ، و (ذى) توجد في العبرية أيضا ، وهي أصل : (ذه) في : (هذه) ؛ فهي في العبرية مذكرة ، وفي العربية مؤنثة .

فنرى الفروق واقعة بين العربية والعبرية في هذا الباب ، مع كون العبرية فيه أقرب إلى العربية ، من سائر اللغات السامية ؛ فبدلنا ذلك على أن أسماء الإشارة ، وإن كانت عناصرها قديمة سامية الأصل ، تحدد^(٣) معناها واقترن بعضها ببعض ، في زمان أحدث من زمان تكونها في كل لغة على حدها .

(١) قبيلة هذيل تجرى هذا الاسم مجرى جمع المذكر ؛ فتقول : « الذون » في الرفع ، و « الذين » في النصب

والجر . انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٣/١

(٢) جرى أسلوب المؤلف هنا على لغة : « أكلوني البراغيث » .

(٣) في الأصل : « فحدد » .

وأما جمع (هذا) وهو: (هؤلاء) ، فيقابله في العبرية : hē'ellē . والنسبة بينهما شبيهة بالنسبة بين : هذا و hazzē ، فاللام في العبرية والعبرية جمع الذال في أسماء الإشارة ، وفي غيرها من اللغات السامية أيضا ، كالآرامية والحبشية ، فـ (هذا) في الآرامية العتيقة : dnā وفي الحبشية : ze والجمع في تلك : ellē ، وفي هذه : ellū ، فيحتمل أن يكون جمع الذال على اللام سامي الأصل .

وأما (ذلك) فمركبة من (ذا) المذكورة ، ولام غير لام الجمع المشار إليها فيما قبل ، قريبة من اللام المؤكدة في مثل : « لأفعلن » و « إنها لكبيرة » ، وضم إلى الذال واللام حرف ثالث هو الكاف ، ومعناها الإشارة إلا ما هو لا يباشر^(١) . ونجدها مؤدية لعين هذا المعنى في الآرامية العتيقة ، نحو : dēk أى : ذلك . والكاف نشاهدها في : (تلك) و (أولئك) أيضا ، واللام لانجدها إلا في : تلك ، وهي ساكنة هنا بخلافها في : ذلك . والأصل هو : tīlīka ، فحذفت الكسرة الثانية تخفيفا وتخالفا ؛ لتجاور حرفين مثلين في : tīlīka ثم قصرت الكسرة الممدودة ، لأن بعدها حرفا ساكنا . و (tī) هذه أبدلت من (ذى) قياسا على تاء التأنيث ، وقد توجد التاء في أسماء الإشارة الخاصة بسائر اللغات السامية أيضا . واللام التي وجدناها في : ذلك وتلك ، ناقصة في جمعهما وهو : أولئك ، وربما حذفت للتخالف ؛ لأنهم لو قالوا : utā'ilīka لتجاور حرفان مثلان . والضممة في : « أولئك » وفي : « أولو » مقصورة مثلها في : « هؤلاء » . وإملاؤها بالواو مأخوذ من رسم القرآن الكريم ، وهو من الغرائب الكثيرة في رسم القرآن^(٢) .

(١) هكذا يرى المؤلف . والمعروف أن الكاف في العبرية للخطاب ، وهي تتغير لذلك تبعاً لتغير المخاطب ، فيقال : ذلك وذلكما و ذلكم وذلكن .

(٢) وهو المعروف بالرسم العثماني ، الذي ترك على مر الزمان في كتابات الناس ؛ ولذلك صار من الغرائب ، إلا لمن ألف النظر في المصحف الشريف من المسلمين !

[اسم الموصول]

وبقى الآن اسم الموصول ، فأول عناصره لام التعريف ، وثانيها [لام] التأكيد وثالثها : (ذى) وهى هنا مذكرة ، كماهى فى : zē العبرية ، على ماقلناه قبل ، بخلافها فى هذه . وموثئها : ī المذكرة آنفا . و (الذى) يطابقها فى العبرية : hallāzē حرفا بحرف غير أن hā هى أداة التعريف فى العبرية ، كما ذكرنا . ومعنى : hallāzē هو : (هذا) لا (الذى) .

[مجالات استعمال العناصر الإشارية]

وبعض العناصر الإشارية ، يستخدم فى غير أسماء الإشارة أيضا ؛ منها الهاء فى ههنا ، والكاف فى : هناك . وربما كان منها الذال فى : إذ ، وما شاكلها ، فالظاهر فى العبرية أنه كان يوجد اسم بمعنى الوقت هو : (إذ) ، نشاهد جره فى مثل : حينئذ ، ونصبه فى : إذا ، وإذا . غير أن الأرجح هو أن أصلها كلها أداة إشارية ، صارت اسما فيما بعد .

ومن العناصر الإشارية : الألف واللام للتعريف . ومما يدل على أنها فى الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة للإشارة ، أنها حافظت على معنى الإشارة فى بعض الحالات ، نحو : « اليوم » أى : فى هذا اليوم و « الليلة » أى : فى هذه الليلة .

[أسماء الاستفهام]

ونلحق بالإشارة الاستفهام ، فنقول : إن (مَنْ) و (ما) أصلهما واحد ، يعنى : (ما) ، وألحقت بها النون ، وهى من العناصر الإشارية أيضا ، وإن لم توجد فى العبرية بين أسماء الإشارة ، فتدل (ما) على الأشخاص ، إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق ، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه . وبعض اللغات السامية يستعمل : mā و mī أيضا ، كما أن أكثرها يستعمل : (ذا) و (ذى) . ولا أثر لـ mī فى اللغة العبرية الفصيحة .

ومن أسماء الاستفهام : (أى) ، وهى مضافة دائما فى العبرية ، مع أنها وصف فى بعض اللغات السامية الأخرى ؛ مثال ذلك من السريانية : 'aynā hēl أى : أية قوة

ومن الحبشية : ay-nū hezb أى : أى قوم . فيدلنا تداخل : nā وهى من أدوات الإشارة ، أو : nū وهى من أدوات الاستفهام بين الكلمتين ، على أن التركيب وصفى لا إضافى .

[القسم الثانى : الأفعال]

إلى هنا تم القسم الأول من هذا الباب . ونبدأ بالثانى فى الأفعال ، فنقول : إن اللغة العربية ، وإن قاربت اللغة السامية الأم ، فى أكثر حروفها وضمائرها ، فهى فى بناء أفعالها وبعض أسمائها ، أبعد عن الأصل من اللغتين : الأكديّة والعبرية ، وقرية من اللغة الحبشية والآرامية ؛ فالعربية مع الحبشية والآرامية ، أقل حفظاً للأبنية القديمة ومعانيها ، من بين سائر اللغات السامية . وأما الأكديّة والعبرية فتختلفان اختلافاً ظاهراً بيننا ، فالأكديّة وحيدة بين أخواتها فى بعض الحالات ، والعبرية ترافق فيها سائر اللغات السامية الغربية .

هذا هو تقسيم اللغات السامية ، من جهة نظام أبنية الفعل ؛ فاللغة العبرية متوسطة بين الأكديّة وسائر اللغات السامية . أما الأكديّة فلها خاصيتان تمتاز بهما ؛ أولاهما : أنه لا يوجد فيها ماض متعديّ ، على وزن : فَعَلَ ، وفِعَلَ ، إلى آخره . قلت : ماض متعديّ ، وكان الاخرى أن أقول : ماض يدل على عمل وفعل اختياريّ ، بخلاف التأثر والانطباع . وقد ذكرنا فيما سبق ، أن بعض الأفعال المتعدية ؛ نحو : « سمع » ، ليست من هذا القبيل . وبالعكس نجد أفعالاً لازمة ، تدل على عمل اختياريّ ، نحو : مشى ، وفكّر .

والخاصة الثانية للأكديّة ، هى : أن فيها صيغتين للمضارع ؛ إحداهما : مثل المضارع العبرى ، والأخرى : تختلف عن تلك بإدخال فتحة بعد فاء الفعل ، والأولى تدل على الماضى ، والثانية على الحاضر والمستقبل ، مثال ذلك : iḳbir أى : قَبِرَ ، و iḳabir أى : يقبر .

ومن الغريب أن شبه هذا المضارع الثاني ، يعنى : *ikābir* يوجد في الحبشية واللغات العربية الجمانية ، نحو : *yekber* و *yekābir* في الحبشية ، و *yifōteh* و *yiftāh* في المهرية . غير أن معناه في هذه اللغات ، غير معناه في الأكديّة ؛ وذلك أن *yekber* مثلا [في الحبشية] معناها : النصب والجزم ، أى : يقبّر [ويقبّر] ، و *yekābir* معناها : الرفع ، أى : يقبّر . والمستشرقون مختلفو الآراء في سبب هذا التقارب الغريب بين الأكديّة واللغات المذكورة .

وأما فِعْلٌ وَقَعْلٌ اللّازمتان ، إذا لم تدلا على عمل اختياري ، فيقابلهما في الأكديّة صيغة معناها : البقاء على حالة واحدة ؛ نحو *marṣat* أصلها : *marīṣat* أى : مَرِيضَةٌ . وأحيانا تقابل هذه الصيغة ، صيغة المفعول الماضي أيضا ، نحو *katim* أى : كتم .

وقد حافظت العبرية على استعمال المضارع بمعنى الماضي ، محافظة واسعة ، نحو : *wayyikbor* أى : فَقَبَّرَ ، وأكثر ما يكون ذلك بعد واو العطف ، والعربية فقدته إلا بعد « لم » و « إن » وأخواتها ، نحو : « لم يفعل » و « إن يفعل » أى : ما فَعَلَ ، وإن فَعَلَ ، فالمضارع مجزوم في هذه الحالات ، كما هو في العبرية إذا دل على الماضي ؛ مثال ذلك أن (لم يقم) يقابلها في العبرية : *wayyāqom* أى : فقام ، مع أن (يقوم) يقابلها *yāqūm* صيغة ومعنى . ومدّ^(١) الضمة فيها بخلاف قصرها في تلك ، يدل على أن الميم كانت محرّكة في الأصل ، مثلها في العبرية^(٢) . [و] *yāqūm* معناها ليس (يقوم) بالرفع فقط ، بل (يقوم) بالنصب أيضا ، فيظهر أن العربية ميزت بين هاتين الصيغتين وكانت في الأصل واحدة .

فخلاصة قولنا أن العبرية ابتدعت ماضيا متعديا ، دالا على عمل اختياري ،

(١) في الأصل : « ومن » تحريف .

(٢) في الأصل : « في العبرية » وهو خطأ .

على صيغة : فعل ، متفقة في ذلك مع سائر اللغات السامية الغربية ، وأنها ابتدعت مضارعا منصوبا ، علاوة على المجزوم والمرفوع ، مختصة بذلك وحدها دون سائر أخواها .

وأما إلحاق النون المؤكدة بالمضارع والأمر ، فنجد مثله في الأكديّة والعبريّة أيضا ، وهو نادر في الآرامية ، فيمكننا أن نعزو ذلك إلى اللغة السامية الأم ، وإن تخالفت اللغات المذكورة تخالفا يسيرا ، في معنى النون المؤكدة ، وكيفية إلحاقها . فالأكديّة تستخدم الميم لا النون ، وكانت الميم في الأصل تقتصر على الأفعال المؤدية لمعنى الحركة ، فتدل الميم فيها على انتهاء الحركة إلى غاية ؛ نحو : ušabil > أى : بعث ، ušabilam > أى : بعث فوصل المبعوث به إلى الموضع المبعوث به إليه . وفي العبريّة لا تلحق النون إلا قبل الضمائر المتصلة المنصوبة^(١) ، نحو : ebennā > أصلها : ebnenhā > أى : أبنيته .

فالخصائص المذكورة تميز العربية ، عن سائر اللغات السامية . وما يزيد تمايزا عن سائرهما : تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها ، وذلك بواسطتين ؛ إحداهما : اقترانها بالأدوات ، نحو : « قد فعل » و « قد يفعل » و « سيفعل » وفي النفي^(٢) : « لا أفعل » بخلاف : « ما فعل » ، و « لن يفعل » بخلاف : « لا يفعل » و « ما يفعل » . والأخرى : تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغة ، نحو : « كان قد فعل » و « كان يفعل » و « سيكون قد فعل » إلى آخر ذلك .

فكل هذا ينوع معاني الفعل ، تنويعا أكثر بكثير ، مما يوجد في أية لغة كانت ، من سائر اللغات السامية ، قريبا من غنى الفعل اليوناني والغربي ، أو بالأحرى : أغنى

(١) وهناك نون أخرى خفيفة ، قلبت في الوقف ألفا ، ثم سادت صيغة الوقف في الوصل كذلك مثل :

habbiṭā - انظر (اللغة العبرية ، للدكتور رمضان عبد التواب ٨٨) .

(٢) في الأصل : « وفي السبب » تحريف .

منهما في بعض الأشياء . وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها ، فهي أبدا تؤثر المعين المحدود ، على المهم المطلق ، وتميل إلى التفريق والتخصيص .

فاللغة العربية أكمل اللغات السامية ، وأتمها في هذا الباب ، أى باب معاني الفعل الوقتية وغيرها ، وهي مع ذلك أحدثها ، انكشفت انكشافا زائدا على ما في غيرها ، وابتعدت عن الأصل ابتعادا أكثر منها .

واللغة السريانية أقرب الكل إلى العربية في بعض مذكرناه ، فهي أيضا قد تقدم قبل الفعل صيغا من صيغ (كان) ، أو تؤخرها بعده . و (كان) في السريانية : hwā وكثيرا ما حذف الهاء ، وصارت : wā مثل ذلك : ktab-wā أى : كان كتب ، غير أنه ليس في السريانية فرق ثابت ، بينها وبين : ktab بغير : wā فمعنى : ktab-wā عين معنى : ktab أى : كتب ، في كثير من الأحوال . وهذا يظهر طبيعة السريانية ، بخلاف العربية ، فهي وإن حازت كثيرا من وسائل التنويع والتخصيص ، فلا تستفيد منها ، بل تحمل الفروق ، وتبقى مهمة المعاني مسهبة الألفاظ .

ونستثنى من ذلك أن السريانية ، استخدمت اسمى الفاعل والمفعول ، لتأدية بعض المعاني الوقتية ، والعربية لاتسايرها في ذلك ؛ فإنه وإن أمكننا أن نقول : « أنا كاتب » لتأدية معنى الزمان الحاضر ، فهي أقل استعمالا وإيضاحا من : katebnā في السريانية^(١) . وأما اسم المفعول فلا يستعمل في العربية أصلا ، كاستعماله في السريانية في مثل : šmī^c-lan أى : مسموع لنا ، بمعنى : قد سمعناه . غير أن العربية لا تحتاج إلى هذه الوسيلة ؛ لأنه يمكنها تأدية المعنى بغير اشتباه ، بضم (قد) إلى الماضي .

(١) استغنت السريانية الحديثة ، التي بقيت حتى الآن في بعض المناطق الجبلية النائية ، في سوريا والعراق ، بهذا التركيب من اسم الفاعل والضمير ، عن صيغتي : الماضي والمضارع ، وأصبح هذا التركيب يدل فيها على الماضي والحاضر والمستقبل ، بمساعدة بعض الظروف الدالة على ذلك . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٨

وأما أبنية الفعل^(١) ، من تفعيل ، مفاعلة .. إلى آخره ، فنراها في بعض اللغات السامية ، وبالأخص في الأكديّة ، كثيرة تتركب علاماتها من تشديد العين ، وتاء التفعّل ، ونون الانفعال ، وغيرها مع بعضها تركبا لاحدله . مثال ذلك في الأكديّة :

العلامات الموجودة فيها	الكلمة	المعنى
n + t	ʾittaškan	عمل
t + n	ʾišanatti	شرب
n + t + n	ʾittanabriḫ	برق
t + t	ʾuptatḫuru	اجتمعوا
š + تشديد	ʾušrappiš	عَرَض
š + t + تشديد	ʾuštabarri	أشبع
t + t + š	ʾuštataḫir	قبلت

ويغلب على الظن أن اللغة السامية الأم كانت على مثل هذا . والعربية استغنت عن هذا الفضول ، واكتفت بالقليل منه . وهذا جدولته :

(١) انظر تفصيلا أكثر في مقالتنا : أبنية الفعل في اللغات السامية ، بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض -

نوى	تأى	[وزنه]	[نوع البناء]
انفعل	افتعل	فَعَلَ	[مجرد]
—	تفَعَّل	فَعَّلَ	مشدد
—	تفاعَلَ	فَاعَلَ	ممدود
—	استفعل	أَفْعَلَ	رباعى ^(١)

ف فعل على ثلاثة أضرب : بفتح العين ، وكسرها ، وضمها . ومضارع الضرب الأول بالكسرة أو الضمة ، والثاني بالفتحة ، والثالث بالضممة . وهذا كله موافق للأصل ، غير أن مضارع (فَعَلَ) هو بالفتحة في اللغة العبرية ، نحو : kāton : yiktan أى : صَغُرَ يصغُرُ ، ولا نعرف أيهما الأصل : آفتحة أو الضمة^(٢) ؟

والافتعال تأوّه في العربية دائما تالية لفاء الفعل ، وكانت في الأصل سابقة لها ، كما هي في الآرامية ، نحو : etkri^٤ أى : اقترأ ، يعنى : قرىء ، لكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل ، إذا كانت هي واحدا من حروف الصفير ، نحو : eštma^٥ أى استمع ، يعنى : سُمِعَ . وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضا .

والممدود أى (فَاعَلَ) خاص بالعربية والحبشية . وهو مشتق من المشدد ، أى (فَعَّلَ) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها ، أى تشديده . وهذا التعويض كثير

(١) يقصد المؤلف بالرباعى هنا : المزيد بالألف أو السين أو بالشين في أوله . مثل : أفعل و سفعل ، وشفعل . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٤١

(٢) في الأصل : * الكسرة أو الضمة * !

في الأكديّة والعبريّة ، وقد يوجد في غيرها أيضا . وخصّصت العربيّة لهذه الصيغة الجديدة معنى معيناً يفارق معاني سائر الصيغ ، مفارقة بينة^(١) ، لا تستطيع إحدى اللغات السامية أن تؤدّيه بصيغة بسيطة .

والرباعيّ يختلف غير المزيد^(٢) منه عن التائيّ ، بأن الحرف الأول من (أفعل) همزة ، وفي (استفعل) سين . والحال مثل هذه في الحبشية أيضا ، نحو : *ḏaḳtala* ، وفي (استفعل) فنى بعض اللغات السامية ، تستعمل الهمز في الأفعال الرباعية ، موافقة للعربية ، ومنها السريانية ، نحو : *ḏašlem* أى : أسلم ، يعنى : سلّم . وبعضها يستعمل الهاء ، كالعبريّة ، نحو : *hiḳrīb* أى : أقرب ، يعنى : أضحى أضحية . وبعضها يستعمل الشين كالأكديّة ، نحو : *ḏušaklil* أى : أكمل^(٣) ، يعنى : كَمَلَّ وأتمّ . والشين يقابلها في العربيّة والحبشية السين ، فنفهم أن اللغتين الساميتين الجنوبيتين ، لم تشتقا صيغة الرباعيّ التائية ، من أصل الرباعيّ عندهما^(٤) ، بل من أصل غيره زال عندهما من الاستعمال وفقد^(٥) .

ويوجد في العربيّة غير الأبنية المذكورة . وأكثرها وقوعا هو : أفعلّ ، نحو : « اخضرّ » ، وقد تمدّ الفتحة ، فتصير : « اخضارّ » . وهذا البناء وإن يوجد نظيره في بعض اللغات السامية الأخرى ، فقد حصرت اللغة العربيّة استعماله ، معتمدة في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب ، وهى : أفعل ، نحو : أبيض وأعرج .

ومن أبنية الفعل ما يبتدى ماضيه وأمره بهمزة الوصل ، وبعدها حرف ساكن ، وهى : افتعل ، واستفعل ، وانفعل ، وافعلّ ، ونظائرها . فالعربية في ذلك متوسطة بين

(١) هو معنى الاشتراك في الحدث بين فاعلين ؛ نحو : « قاتل » و « حاور » ونحو ذلك .

(٢) في الأصل : « الغير المزيد » .

(٣) في الأصل : « أكل » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « عندهم » .

(٥) أى : لامن أفعل ، ولكن من سفعل .

الحبشية ، وبين سائر اللغات السامية ، فانا نرى أن الحبشية لا يوجد فيها حرف ساكن ابتداء ، إلا في الاستفعال ؛ نحو : ʔastarʔaya أى : استرأى ، يعنى : أرى ، أو أظهر^(١) . وافتعل يقابلها فيها مثلا : tawalda أى : اتلد ، يعنى : وُلِدَ . واللغات السامية الشمالية على ضد ذلك ، فيماثل التفعّل فيها الافتعال ، في وجود الساكن فيها ابتداء ، مثلا : hitkaddēš ^(٢) بالعبرية ، والهاء تنوب عن همزة الوصل ، و ʔetkaddaš في الآرامية ، أى : تقدّس .

والجدول التالى يظهر ذلك بوضوح :

اللغات السامية الشمالية	العربية	الحبشية
hitkaddēš , ʔetkaddaš ʔetkārī —————	tafaʔʔala ʔiftaʔʔala ʔistafʔʔala	taḡattala tawalda ʔastarʔaya

هذا ما يخصنا من بناء الأفعال على العموم . وأما الأفعال المعتلة ، فتمسكت العربية فيها بالصيغ القديمة السامية الأصل ، في أكثر الحالات .

ومما انفردت فيه عنها ، أن بعض الأفعال التى فاؤها همز ، يحذف الهمز فى الأمر [منها] ؛ نحو : كُئِلْ ، وَتُحَدِّدْ ، وَمُرُّ^(٣) ، وهى فى العبرية : ekōl و emōr و ʔehōz .

(١) فى الأصل : ʔ ظهر ʔ وهو تعريف .

(٢) فى الأصل هنا وفيما يلى : hitkaddaš بفتح العين ، ولا يوجد هذا الفتح فى العبرية ، إلا عند الإسناد إلى بعض الضمائر ، وهو الأصل فى هذه الصيغة .

(٣) ومثلها أيضا : ʔ سل ʔ من : سأل .

ومنه أن بعض الأفعال التي فاؤها واو^(١) ، أصبح ماضيها ومضارعها كلاهما بالكسرة على خلاف العادة ، نحو : وَرِثَ يَرِثُ . وهي في العبرية : yāraš, yāraš وفي الآرامية : nērat, 'īret فكانت من الأفعال الواوية السالمة ، كَوَجَل يُوَجَل ، ثم حذفوا واوها في المضارع والأمر ، على قياس : « يَجِدُ » وأخواتها .

ومما خالفت فيه العربية اللغة السامية الأم ، أن الأفعال الجوفاء ، شبهت حركة ماضيها بحركة مضارعها ، في مثل : « قُمت » على قياس : « يقوم » ، و « سيرت » على قياس : « يسير » . والحركة في العبرية والآرامية ، هي الفتحة دائما ، كما هي في الغائب أى : قام ، وسار ؛ مثال ذلك في العبرية : kamtā مضارعها : yākūm و šamtā مضارعها : yāsīm . ويوجد نوع ثالث في العربية : خاف يخاف يخفت ، وحركة فائها^(٢) بالكسرة ، لأن وزنها : فَعِلَ .

ومن الشاذ في الأفعال الناقصة ، صيغة المثني المؤنث في الماضي ؛ نحو : « رَمَتَا » أصلها : ramayata على وزن : فَعَلْنَا ، فكان يلزم أن تكون : ramāta باتحاد الفتحتين إلى فتحة واحدة ممدودة ، غير أنها قصرت على قياس : « رَمَتْ » ، وتقصيرها فيها واجب ، للحرف الساكن بعدها^(٣) .

[القسم الثالث : الأسماء]

إلى هنا تم القسم الثاني من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث ، في الأسماء . إن أقدم الأسماء صيغة ، هي الأسماء الثنائية . والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها ، غير أنها اشتقت من بعضها صيغا جديدة ، بزيادة أحد حرفي

(١) في الأصل : « واوا » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « فاؤها » وهو خطأ .

(٣) انظر في ذلك أيضا مقالنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٤٩

العلة ، أو بزيادة همز ، أوهاء ، مثال ذلك : في الجمع الصحيح : (أخوات) ، وفي جمع التكسير : (آباء) و (مياه) ، وفي الأسماء المشتقة : (أبوة) و (بُنَى) . وفي الأفعال المشتقة : (سَمَى) و (تَبَنَّى)^(١) .

ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة ، وهي بعض أسماء القرابة ، نحو : « أبو » و « أخو » و « حمو » ، ويشاكلها اسم محتو على حرف واحد فقط ، هو : « فو » . والحركة الممدودة سالمة في المضاف ، نحو : « أبو زيد » و « أبونا » ، وقد قصرت مع التنوين ، نحو : « أبّ » و « فمّ » وقد ذكرنا أصلها فيما سبق . وحذفت مع ضمير المتكلم المفرد ، نحو : « أبى » .

وكانت الفتحة السابقة لتاء التانيث ، ممدودة أيضا في هذه الأسماء ؛ ومن ذلك في العربية : « حماة » ، يقابلها في العبرية : ḥāmōi وفي الآرامية : ḥmātā وفي الأكدية : emētu . ومنه في العبرية : āhōi أى : الأخت ، وهي في الآرامية : ḥātā وفي الأكدية : ahātu ، غير أنها صارت في العربية : « أخت » على قياس : « بنت » .

و (ابن) وأصله : bin كما ذكرنا آنفا ، ليس من هذا القبيل ، ولم تكن في آخره ممدودة أبدا ، فلا مانع لإلحاق تاء التانيث بغير فتحة على الطريقة المتبعة كثيرا ، في بعض اللغات السامية ؛ ف (بنت) هي الأصل ، و (ابنة) استحدثت في العربية ، على قياس : ابن . وجمع ابن (بُنُون) بالفتحة بدل الكسرة ، وهذا الإبدال قديم سامي الأصل ، فنجد في العبرية أيضا ؛ فالجمع فيها : bānīm . والابن يماثل : (اثنان) ، وأصلها : tināni ، والبنت يماثلها : (ثنتان) في الأصل أيضا ، واثنان محدثة على قياس اثنان ، كما أن ابنة محدثة ، على قياس : ابن . ومن هذا الوزن : (اسم) ، أصلها simun و(أست) ، أصلها : situn وهي في العبرية : set .

ومما حركته كسرة ، ولم تحذف مثلما حذفت في : ابن وأمثالها : (كَيْلًا) وهي تثنية ،

(١) في الأصل : « يفاو » ولا معنى له !

مثل : *linā* . ومنه مع تاء التأنيث : « عضة » و « رئة » و « مئة » و « اللات » ، وأصلها : *al-ḥilāi* والفتحة فيها ممدودة ، بخلاف ما ذكرناه قبلها ، وذلك على قياس : « حماة » وأمثالها . وأما مذكر (اللات) الثنائي ، فلا يوجد في العربية الفصحى ، وهو في الأكديّة : *ḥilu* وفي العبرية : *ḥēl* . وينوب عن ذلك في العربية : « إله » بزيادة الهاء .

ومما حركته فتحة مقصورة : « يد » و « دم » ، ومع تاء التأنيث : « شفة » و « سنة » و « أمة » . والضممة نادرة ، نحو : « حمة » ، وهي في الأكديّة : *ḥimtu* وفي العبرية : *ḥēmā*^(١) وفي الآرامية : *ḥemtā* كلها بالكسرة .

وقد توجد فتحة ممدودة ، نحو : « ماء » أصلها : *māy* فهي في الحبشية : *māy* وقصرت الحركة في العبرية والآرامية فصارت : *mayim* و *mayyā* ، واتحدت بالإعراب في الأكديّة ، فأصبحت : *mū* . ويمثلها في العربية^(٢) : « شاء » ، ولا نعرف صيغتها الأصلية معرفة يقينية ؛ فالواحدة منها : « شاة » ، وهي في العبرية : *sē* وفي الأكديّة : *šū* .

وقد تكرر مادة ثنائية مرتين ، فيصبح الاسم في ظاهره رباعياً ، نحو : « كوكب » ، أصله : *kabkab* والباء الأولى صارت واوا في بعض اللغات السامية ، وأدغمت الكاف الثانية في بعضها ، نحو : *kakkabu* في الأكديّة . ولم تبق سالمة على حالها إلا في المهرية ، فالكوكب فيها : *kabkib* . ومن هذه الأسماء الرباعية مظهراً : « قرقر » و « سلسلة » ، ومنها أيضاً : « ليل » أصلها : *laylay* ، كما هي في السريانية . ويدل على ذلك الأصل جمعها : « ليالٍ » أي *layāliyu* على : فعائل ، من الرباعي . فكل الأسماء المذكورة ، وما شاكلها في سائر اللغات السامية ، أصلية غير مشتقة من الأفعال ، كما زعم بعض النحويين واللغويين القدماء . والحقيقة على عكس

(١) في الأصل : *ḥāmā* وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « العربية » وهو خطأ .

ذلك ، فالأفعال منها إذا وجدت ، مشتقة من الأسماء .

وكثير من الأسماء الثلاثية أصلى أيضا ، وبالأخص من أسماء الأشياء المادية المنظورة الملموسة ؛ منها الحيوانات كالتمر ، والذئب ، والأيل ، والثور ، والحمار ، والكلب ، والخنزير ، والنسر ، والذباب . ومنها النباتات كالعنب ، والثوم ، والقثاء ، والكمون . ومنها أعضاء البدن كالرأس ، والعين ، والأذن ، والأنف ، والسن ، والشعر ، والشفة ، والظفر ، والركبة ، والذنب ، والقرن ، واللب ، والكلية ، والكتف . ومنها غير ذلك كالسما ، والشمس ، والأرض ، والحقل ، والبئر ، والبيت ، والعمود ، والعرش ، والقوس ، والحبل ، والإناء ، والقمح ، والدبس . ومنها اليوم .

وكل الأسماء المذكورة سامية الأصل ، موجودة في كل اللغات السامية . ومما يدلنا على أنها وكثيرا من الأسماء غيرها ، لم يشتق من الأفعال ، هو ثلاث^(١) ملاحظات :

الأولى :

أنه في كثير منها لا يكاد معناها أن يحتمل الاشتقاق من فعل أصلا . فمن أى فعل نستطيع أن نشق أسماء كالذئب ، والقوم ، والرأس ، والأرض ؟ وهل يجوز أن يكون أى فعل كان من الأفعال ، أقدم من هذه الأسماء وأمثالها ؟

والملاحظة الثانية :

أن بعض هذه الأسماء تخالف الأفعال ، التى يحتمل معناها اشتقاقها منها ، مخالفة تامة ، نحو : « الأذن » ، فإنه يمكننا التصور أن الأذن مشتقة من السمع ، لكن نراها تتخالفان في كل حروفهما . وكذلك : « العين » والرؤية ، وهلم جرا .

(١) في الأصل : « ثلاثة » وهو خطأ .

والملاحظة الثالثة :

أنا لانبج علاقة بين أوزان هذه الأسماء ومعانيها ، فإننا نرى الأسماء المتقاربة في المعنى ، متفارقة^(١) في الوزن ، نحو : الثور ، والحمار ، أو العين ، والأذن . ولو اشتقت من أفعال لكان من الواجب أن يكون لكل معنى وزن واحد بنى عليه الأسماء ، أو أوزان قليلة .

وقد توجد أسماء دالة على أشياء مادية محسوسة ، لها معانٍ متقاربة ، ووزن واحد . وأقدم مثال لذلك ، بعض أسماء أعضاء البدن ، على وزن : (فَعِل) منها من الأسماء السامية الأصل : الكتف ، والرحم ، والكبد ، والكرش ، والمعدة . ومنها أيضا : النفس ، وقد ذكرنا أن أصلها : nafis كما هي في الأكديّة : napištu وكانت تعد من أعضاء البدن ، في الزمان القديم .

وظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ، ناشئ عن أحد سببين ؛ أولهما : أنها اشتقت من أفعال ، أو بالأحرى من مواد ثلاثية ، وبقيت على وزن واحد . والآخر : أن أحدها كان هو الأسوة ، وأن الباقية شبهت به . ومثل ذلك كثير في تاريخ اللغات ، وقد ذكر قدماء العرب أمثلة له ، كما أن ابن يعيش قال : إن الفتحة في : « يَدْر » استبدلت من الكسرة ، على قياس : « يَدْع » . والسببان في الحقيقة سبب واحد ؛ فإن من المرجح أن الوزن الواحد في كثير من الحالات ، نشأ عن كلمة واحدة معينة ، قيست عليها كلمات أخرى ، معانيها شبيهة بمعنى تلك .

ومن الأوزان القديمة جدا لأسماء من أسماء الأشياء المادية المحسوسة : فَعَلَل ، وهو رباعي ، ويستعمل في أسامي الحيوانات ، منه : عِكْبَر^(٢) وعقرب ، وأرنب ، وهبي سامية الأصل . وربما كانت الباء في الأخيرتين ، علامة ألحقت للإشارة على معنهما .

(١) في الأصل : « متفارقة » وهو تحريف .

(٢) انعكس كسر العين وفتح الباء : ذكر اليرابيع . انظر النسان (عكبر) ٢٧٨/٦

ومن أسماء الأشياء المادية ، ماهو مشتق من الأفعال ، اشتقاقا بينا ، لاشك فيه على أوزان معروفة ظاهرة ؛ مثال ذلك : أسماء الآلة والمكان ، نحو : مفتاح ، ومسكن ؛ فإنها وإن كانت حديثة بالنسبة إلى ما ذكرناه قبلها ، فهي سامية الأصل أيضا ، فنجد « المفتاح » مثلا بالعبرية : maṣṣiēyah وفي الأكادية : nipīū أصلها : miṣṣiāhu فنرى من ذلك أن وزن أسماء الآلة ، كان موجودا في اللغة السامية الأم ، غير أنه لم يكن ثابتا بعد ، فحركة الميم في بعض اللغات السامية كسرة ، وفي بعضها فتحة . و « المسكن » يقابله في الأكادية : maškānu وفي العبرية : miškān وفي الآرامية : mašknā .

ووزن (مفعال) في : مفتاح ، أصله : (فَعَال) ألحقت بها الميم . وفعل أقدم وزن لأسماء الآلة ، منه : « سينان » ، وهي الآرامية : šnānā ، و « نِطاق » وربما قابلها في الحبشية : konāt بالتقديم والتأخير ، وإبدال الحرف السنّي . ومنه « الوعاء » ويظهر أن منه « اللسان » ، وهي في الحبشية : lesān وفي الأكادية : lišānu وهي في الآرامية : leššānā بالتشديد الحديث ، وفي العبرية : lāšōn بالفتح يدل الكسر .

وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان ، هي أسماء المعاني والصفات ، فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة . وكل اسم معناه وتخدمته داخل في ذلك الحيز ، يبنى على ذلك الوزن ، مع أن كثيرا من الأوزان تجمع بين معان مختلفة . وكثير^(١) من المعاني يؤدي بها بأوزان متعددة .

ولذلك سبيان ، أولهما : أنه^(٢) يوجد بين أسماء المعاني والصفات ، ما هو أقدم من الأوزان ، شبيها بالأسماء الدالة على الأشياء المادية المحسوسة ، التي عددها قبل .

(١) في الأصل : « وكثيرا » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « أن » تحريف .

والسبب الثاني : أن طرقات القياس قد كثرت ، واشتبكت بعضها ببعض ، فكان يخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتفاق والاضطراب .

ومع كل ذلك ، فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء ؛ وذلك لأن أسماء المعاني والصفات ، قريبة جدا إلى الأفعال ، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة . مثال ذلك أنا نرى (فرح) تكون إما فعلا ، فهي إذن مبنية على الفتحة ، أى : « فَرِحَ » ، أو صفة ، فهي إذن متصرفة ، أى : « فَرِحَّ » . و (قرب) تكون فعلا ، إذا كانت الكسرة مقصورة ، أى : « قَرِبَ »^(١) ، وإذا مدّت أصبحت وصفا ، أى : « قريب » . ومثله كثير في كل اللغات السامية ، وأكثر منه ما تخالف فيه الفعل والاسم في الوزن ، وتوافقا في المعنى ؛ منه كل اسم على وزن فاعل ومِفْعَل .. إلى آخره ، وكل المصادر ، وغير ذلك مما لا يحصى .

وأكثر اللغات السامية ، أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة ، في زمان قديم جدا ، إلا على القليل من الأوزان ، كالمصادر والأنساب ، فأصبحت جملة أسمائها محدودة ، لايزاد^(٢) عليها إلا القليل في المدة الطويلة ؛ فاشتقاق الأسماء فيها ، ميت أو قريب من الميت . واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة ، على الأوزان المتنوعة ، وكل شاعر من الشعراء المتقدمين ، كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة ، على الأوزان المعروفة ، فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة في بيت من الشعر ، ثم تنسى متى نسى ذلك البيت ، فكانت جملة الأسماء غير محدودة ، بل قابلة للزيادة والنقصان ، في كل آن ، وكان عدد من الأسماء غير منته ، يوجد في القوة ، وإن لم يكن موجودا في الفعل والحقيقة . ثم أتى اللغويون ، وجمعوا الكلمات الموجودة في الشعر

(١) يقال : « قرب منه » بضم القاء ، و « قربه » بكسر القاء . انظر القاموس المحيط (قرب) ١١٤/١

(٢) في الأصل : « لايزال » وهو تحريف .

المروى عند العرب ، وضبطوا معانيها ، فظن الناس أن هذه الأسماء المدونة في القواميس هي اللغة العربية ، فصاروا لايجسرون^(١) على اختراع الأسماء ، راكنين إلى اللغة الحية في عقولهم وأفئدتهم ، بل يتعلمون لغة قد كانت ماتت وقبرت في الكتب^(٢) . ولاعجب في ذلك ؛ إذ إن كثيرا منهم ، لم يكن يعرف اللغة العربية من فم أمه ، بل أصله أعجمي ، أو آرامي ، أو قبطي ، أو يوناني ، فتعلم اللغة العربية كلغة أجنبية .

فمن الأوزان ، التي كانت العرب تقترح عليها الكلمات الجديدة : فَعَل ، وَفَعَالٍ ، وَفَعِيل ، وَفَعَّالٍ للصفات ؛ فترى كل الصفات المبنية على هذه الأوزان أو أكثرها ، نادرة ليست بكلمات مألوفة ثابتة ، بل تشتق من أفعالها عند الحاجة إليها ، وللأوزان المذكورة معان خاصة بها مختلفة ؛ ففَعَّالٍ مثلا للعيوب ، وَفَعَّلٍ للذم في أكثر الحالات . ونحو ذلك كثير .

وأظهر علامات العربية في باب أوزان الاسم أربع ؛ أولها : كثرة أوزان مصدر (فَعَّل) . والثانية : وزنا : (فَعَّلَة) و (فَعَّلَة) . والثالثة : وزن : (فُعَّيْل) والرابعة : وزن : (أفَعَّل) .

أما الأولى ، فترى كل اللغات السامية ، لها في مصدر : فَعَّل ، صيغة واحدة ، أو على الأكثر صيغتان ، وهي : (فَعَّال) في الأكديّة والعبرية ، نحو : kabāru و k̄apōr ، وتوجد في العربية أيضا ، نحو : « هلاك » و « طواف » ، و « ضلال » و « رجاء » ، وقريب منها صيغة : فَعَّالٍ ، نحو : « نَزَّالٍ » أي : انزلوا . و pā'ōl في العبرية تستعمل في هذا المعنى أيضا . وللعبرية مصدر ثان^(٣) ، وهو العادي ،

(١) في الأصل : « لايجسرو » وهو خطأ .

(٢) لقد جانب المؤلف الصواب ، في هذه العبارة ، فلا يصح أن توصف لغة ما ، بهذا الوصف ؛ مجرد اندثار مجموعة ضعيفة من ألفاظها ، التي تعد بالآلاف .

(٣) في الأصل : « ثاني » وهو خطأ .

وصيغته : p^cōl يوازنها : فُعَل في العربية^(١) ، وهي نادراً ما توجد بين المصادر العربية ، نحو : « ثَقُلَ » و « قُبِحَ » . والسريانية مصدرها على : mep^cal ، أى^(٢) مصدر ميمى . وأمثاله في العربية كثيرة ، غير أنه يوجد دائماً مع المصدر الميمى ، آخر بغير الميم ، وهو أكثر استعمالاً .

وللعربية أوزان كثيرة غير المذكورة ، خصصت بعضها ببعض صيغ الأفعال ومعانيها ، مثل : (فَعَلَّ) في أكثر ماوزنه : فَعَلَّ يَفْعَلُ ، و (فَعَلَّ) لَفْعِل يَفْعَلُ ، و (فَعَلَّ) في بعض الأفعال المتعدية على وزن : فَعِل يَفْعَلُ ، نحو : عَلِمَ ، وَلَيْسَ ، و (فَعَلَّ) في : فَعَلَّ ، للمساحة ، نحو : كَبِرَ وَصِغَرَ ، و (فُعَالَّ) في الأصوات ، نحو : صُرَّاح ، وَثَبَّاح ، وَسُؤَال ، و (فُعُولَّ) في الحركات وضدها ، نحو : دخول ، وخروج ، وركوب ، وسكون ، وقعود ، إلى غير ذلك مما لا يحصى .

ويتضح من ذلك أن العربية ، لما لم تكتف بصيغ قليلة ، مثل سائر اللغات السامية ، كانت تميل إلى كثرة الأشكال ، والتفنن في الصيغ الكثيرة . ونرى مثل ذلك في صيغ جمع التكسير ، فهي متعددة أيضاً ، وبعضها اقترحت العربية مع الحبشية ، وبعضها اقترحت العربية وحدها . واللغات السامية الشمالية لا يوجد فيها إلا القليل منها .

وأما مصادر سائر أبنية الفعل ، فأوزانها قليلة ؛ فلكل واحد من الأبنية واحد أو اثنان . وهي ثلاثة أنواع ؛ الأول : بالفتحة الممدودة بين عين الفعل ولامه ؛ نحو فَعَال ، وإفَعَال ، وانفَعَال ، وافتَعَال ، وافَعَلال ، واستفَعَال . ولا يوجد في سائر اللغات السامية مثلها . وقد كنا صادفنا الفتحة الممدودة ، في : فَعَالِ ، اسم فعل .

(١) هذا غلط ؛ فإن هذا المصدر الذى يستعمل في العربية في حالة الإضافة ، يوازن في العربية (فَعَال) كذلك ؛ فلا تزال فيه الفتحة الطويلة ، التى أميلت حسب قوانين العربية .

(٢) في الأصل : « يعنى » .

والنوع الثاني : بالضممة بين الحرفين ؛ منه : تَفَعَّل ، وَتَفَاعَلَ ، ومثله كثير في الأكديّة ، نحو : kutaššudu وفي الحبشية نحو : talabbesō ، أى : تَلَبَّس ، و : tanāgerō أى : تكألم . والـ (e) توافقها هنا الضممة في اللغة العربية .

والنوع الثالث : هو تفعيل ، وهو أحد الأوزان المزيد فيها التاء ، وتُخصَّص لَفَعَّل ، على أنه ليس له بها علاقة أصلية .

وأسماء الفاعل والمفعول بسيطة في العربية ، ففاعلٌ هي أصلية سامية كـ kāšidu في الأكديّة ، و pō^cēl في العبرية ، و pā^cei في الآرامية . ومَفْعُولٌ أصلها : فَعُولٌ ، زيدت فيها الميم الكثيرة الاستعمال في هذه الأسماء^(١) . وفَعُولٌ نفسها توجد في العربية في معنى المجهول فاعله ، نحو : « رَسُولٌ » ، أى : المُرْسَلُ ، وهي اسم المفعول في العبرية ، نحو : kabūr أى : مقبور . وينوب عنها في الآرامية : فَعِيلٌ^(٢) ، نحو : kṣīl أى : مقتول ، وذلك من تبادل الضممة والكسرة الممدودتين ، والميم في سائر أسماء الفاعل والمفعول ، سامية الأصل في كل اللغات السامية .

وأما وزن : (فَعَلَّة) وهي اسم المَرَّة ، و (فَعَلَّة) وهي اسم النوع^(٣) ، فلا يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية .

ووزن : (فُعَيْل) وهو اسم التصغير ، نادر فيها . وأكثر وجوده في الآرامية ، نحو : laymā^c أى : الغلام .

ووزن : (أَفْعَل) في معنييه ، وهما : التفضيل^(٤) ، واللون أو العيب ، لا يوجد في أية لغة من اللغات السامية ، حتى الحبشية ، فهو مرتجل في العربية جديد ، فأفعل إذا

(١) أى في غير الثلاثي كما هو واضح !

(٢) في الأصل : « فعل » والصواب ما أثبتناه ، بدليل كلمة : « الممدودتين » الآتية بعد .

(٣) يسميه نحاة العربية : « اسم الهيئة » .

(٤) في الأصل : « التصغير » تحريف .

كان للتفضيل ، هو أكثر تخصيصا وتحديدًا ، من بين سائر أبنية الاسم ؛ فاختراع العربية له ، من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين . و (أفعل) مع ذلك ، مما يسهل تركيب الجملة ، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة ؛ مثال ذلك : « هذا أكثر من أن يحصى » ، و « أنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك » . ولا يوجد مثلهما في سائر اللغات السامية .

ويقارب وزن : (أفعل) ، في كل واحد من معنيه ، صيغة من صيغ الفعل ، فأفعل للون أو العيب ، هو أصل : أفعل ، نحو : أخضر ، واخضر ، أو أعوج ، واعوج . وأفعل للتفضيل هو عين فعل التعجب ؛ نحو : أكرم ، وما أكرم زيداً ، فأصل الجملة جملة اسمية ، و « زيد » الاسم فيها ، ثم شبهت : (أكرم) بعد ذلك بالفعل الرباعي ، فنصبوا زيداً ، كأنه مفعول الفعل . وأما « أكرم يزيد » ، أى : ما أكرم زيداً أيضاً ، فلانعرف أصلها .

ومما يدل على حداثة وزن : (أفعل) ، أن حروف العلة تبقى سالمة فيه ، نحو : « أبيض » و « ما أحوجه إلى ذلك ، فلو أن الوزن عتيق ، لكان الأخرى أن تعتل بعض الاعتلال ، وتكون : aḥāga > مثلا ، بدل : أحوَج .

والأوزان الأربعة المذكورة أخيراً ، يعنى : فَعْلَة ، وَفَعْلَة ، وَفَعِيل ، وَأفعل للتفضيل ، هى حية فى العربية كل الحياة ، فيمكن صوغها من أى مادة كانت عند الحاجة إلى ذلك ، ولم يبق وزن من الأوزان حيا على هذا المثال فى واحدة من سائر اللغات ، غير أن بعض الإلحاقات ، كياء النسبة ، تلحق بكل الأسماء فى كل اللغات السامية .

ومن أبنية الاسم الفصيحة ، ما أثرت فيه اللغة الآرامية ، كفَعَال فى أسماء الصنّاع ، نحو : نجّار ، وطبّاخ ؛ فأقدمها معرب من الآرامية . ومنه : النجّار ، وهو فى الآرامية : naggārā ثم قيس باقيها على هذا القياس .

وما بين حروفه حرف علة ، له خصائص فى بناء الأسماء ، كما هى الحالة فى

الأفعال ؛ منها أن : فَعِيل ، كثيرا ما ينوب عنها في المواد الجوفاء : (فَعَّل) ؛ نحو : مَيَّت وبيَّن ، وهذه هي الصيغة العتيقة . و « طويل » وأشباهاها حديثة .

ومن المذكور أن الواو فاء الفعل ، تحذف في المصدر ، إذا حذفت في المضارع نحو : « لِدَة » ، كَتَلِدُ . وهذا الحذف قديم ، نشأه في العبرية أيضا ، فِلِدَة في العبرية : ledet ، أصلها : ladt بإبدال الفتحة من الكسرة ، و « دَعَة » صارت فيها الكسرة فتحة للتشابه بينها وبين الحرف الحلقي بعدها ، و « هِبَة » بقيت فيها الكسرة ، وأصبحت فتحة في : « يَهَبُ » . وتاء التانيث في الجمع عوض عن الواو المحذوفة .
ومما عوض فيه بتاء التانيث عن مقطع ساقط : الإفعال ، و الاستفعال ، من المواد الجوفاء ، على وزن : « إفادة » و « استفادة » . والتفعيل من المواد الناقصة على وزن : « تعزية » . وقد ذكرنا التعويض عن مقطع ساقط بالتنوين ، في مثل : « جَوَارٍ » .

[جموع التكسير]

والآن بعد الكلام عن بناء الأسماء ، نتكلم عن صرفها ، وهو : الجمع والتانيث والإعراب .

أما الجمع ، فشكله مما تنفرد فيه اللغة العربية ، ولا يشاركها فيه أو في كثير منه ، إلا اللغة الحبشية . والعربية أكثر انفراداً عن غيرها منها ؛ فنجد الجمع الصحيح ، وبالأخص المذكر منه ، قد انحصر حيزه في اللغتين ، وشغل جزءا منه جمع التكسير ، الذي لا يوجد في اللغات السامية الشمالية إلا بعض الأصول له .

وأصل جمع التكسير أسماء الجملة . وقد ذكرنا في المقدمة ، أنها هي الأسماء ، التي تدل على جنس متركب من الأفراد ، وهي كثيرة في اللغات السامية وغيرها . منها القوم ، والحَيُّ أى القبيلة ، والأهل ، والركب ، والقطيع من الغنم وغيره ، والغنم نفسها ، والضأن ، والطير ، إلى غير ذلك . ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد ،

فهى تشبه الجمع فى أنه يعبر بها عن غير واحد من الأفراد ، وتشبه المفرد فى أن « القوم » مثلا ، وإن احتوى على عدد كثير من الناس ، فهو فرد يميز عن غيره ؛ ولذلك يمكن جمعه على : « أقوام » . وكثيرا ما اشتقوا من مادة اسم الجملة ، اسما دالا على الواحد أيضا ؛ نحو : « راكب » واحد ، بخلاف « الركب » المحتوى على كثيرين منهم . وكلاهما موجود فى العبرية . والركب هو^(١) : *rekeb* والراكب : *rōkēb* .

وقد تكون مادة الواحد غير مادة الجملة فى بعض الأوقات ؛ نحو : « القوم » فالواحد منه : رجل ، أو امرأة .

وإذا تساوى الاسمان : اسم الجملة ، واسم الفرد فى مادتهما ، عرض أحيانا أن ينسب أحدهما إلى الآخر ، فيصير اسم الجملة جمعا حقيقيا ، دالا على الأفراد الكثيرة ، نحو : « قُرى » جمع : « قرية » . والدليل على أن « قُرى » اسم جملة فى الأصل ، لاجمع هو وجودها فى الآرامية ، وهى هناك : *ḵaryā* ؛ مع أن معنى *ḵaryā* فى السريانية ، هو معنى الجمع ، ومفرده : *ḵrītā* ، المقابلة لقرية ، وذلك أن « قُرى » ، وإن كان أصلها اسم جملة ، فقد صارت جمعا فى المعنى ، قبل افتراق اللغات السامية الجنوبية عن الشمالية ؛ فقُرى من أقدم أمثلة الجمع المكسر فى اللغة العربية .

وتكلمنا حتى الآن عن الحالات ، التى يشتق فيها من مادة واحدة ، اسم فرد واسم جملة ، وكلاهما عتيق لا يمكننا تعيين أيهما أقدم من صاحبه . وهذه الحالة نادرة ، وعلى العموم فأحدهما أصل ، والآخر مشتق منه ، فكثيرا ما اشتقوا من اسم الجملة القديم ، اسم وحدة بإلحاق تاء التأنيث ، نحو : شاء وشاة ، ونخل ونخلة . ومنه اسم المرة ، الذى ذكرناه آنفا ؛ نحو : المرة من المرّ .

ونجد فرقين بينه وبين سائر أسماء الوحدة ؛ أولهما : أن المصدر ليس باسم جملة ، واسم المرة ليس باسم عين ، كالنخلة والشاة وغيرهما . والفرق الثانى أن اسم

(١) فى الأصل : « والركب من » تحريف .

المرّة يكاد أن يكون دائما على وزن (فَعْلَة) ، وإن كان المصدر على غير وزن : (فَعْل) نحو : قعدت قَعْدَة . والمصدر : قَعود .

واسم الوحدة كثير جدا في العربية ، وقد يوجد في العبرية ، وإن لم يفرقوا بينه وبين اسم الجملة ، تفریق العرب بينهما ؛ مثال ذلك من العبرية šīr أى : غناء ، والأغنية الواحدة : šīrā إلا أنه قد يوجد في هذا المعنى : šīr أيضا . ويوجد القليل منه في الآرامية نحو : zabnā أى : الزمان ، وzbattā أصلها : zbanā أى المرة .

هذا إذا كان اسم الجملة هو الأصل ، وبالعكس إذا كان اسم الفرد هو الأقدم ، اشتقوا منه اسم جملة ، ثم جمعا بتغيير بنائه ، كما أنهم كانوا اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضها من بعض ، بتغيير الحركات والتشديد ، وإلحاق الزوائد ، وغير ذلك . وأقدم مثل لذلك جمع (الفُعْل) على : (فَعْل) ، ويتشارك فيه اللغات السامية الغربية ، غير أن العبريين والآراميين ، ألحقوا بهذا الجمع المكسر علامات الجمع الصحيح . وقد يكون ذلك في العربية والحبشية ؛ مثال ذلك في العبرية : mélek أى : الملك ، أصله : malk وجمعه : mlākīm و séper أى : الكتاب ، أصله : sipr وجمعه : spārīm و kōdeš أى القدس ، أصله : kudš وجمعه : kdāšīm و malkā أى : الملكة ، جمعها : mlākōt و šīpḥā أى : الأئمة ، جمعها : špāḥōt . ومن الآرامية : alpā أى : ألف ، جمعها : alpē و esbā أى : العشب ، جمعها : esbē ؛ فيصير الحرف الشديد في مفردهما ، رخوا في جمعهما ، وذلك لا يكون في الآرامية إلا بعد حركة ، فنستدل بذلك على أن أصل : alpē هو : alaḥē وأصل : esbē هو : esabē ، وأن الفتحة حذفت بمقتضى القوانين الصوتية الخاصة باللغة الآرامية .

ومن ذلك في الحبشية : ab أى : الأب ، جمعه : abaw و ezn أى : الأذن جمعها : ezan . وقد يلحق بمثله علامة الجمع الصحيح ، نحو : kalb أى : الكلب ، جمعه : kalabāt ، و helkat أى : الحلق ، وجمعه : ḥelakāt .

وأما العربية^(١) ، فلا يجمع على هذا المثال إلا المؤنث من (فُعَلَة) ؛ أما (فُعَلَة) فجمعها على (فِعْل) كثير ، وقد يلحق به الألف والتاء للجمع الصحيح ؛ وأما (فُعَلَة) فلا يكاد يكون جمعها إلا بالحقاق علامة الجمع الصحيح ؛ مثال ذلك : قِطْعَة : قِطْعَة ؛ وأمة : أمم ، وخَلْقَة : خَلَق ، (ومثل ذلك بالفتحة نادر) ، وسُدْرَة : سِدرات ، وظُلْمَة : ظُلُمات (وقد تشبه الفتحة بالضممة قبلها فتصير : ظُلُمات) ، وطِغْنَة : طِغْنات . وجمعت (الأرض) على هذا الوزن بأرضون ؛ لأنها مؤنثة ، وألحقوا بها علامة الجمع المذكور ؛ لأنه لاتاء للتأنيث في مفرداتها .

وزعم النحويون القدماء أن علامة الجمع في : سِدرات ، وظُلُمات ، وطِغْنات وما شاكلها ، هي الألف والتاء فقط ، وأن الفتحة زائدة . وإنا قد رأينا من مقابلة سائر اللغات السامية الغربية ، أن الأمر على ضد ذلك ، وأن الفتحة هي المؤدية لمعنى الجمع ، ثم زيدت فيه الألف والتاء ؛ فإدخال الفتحة بين الحرفين الأخيرين من وزن (فُعَل) و (فِعْل) هو ماسماه النحويون تكسيرا ، وهي عبارة جيدة مصيبة ، فإننا نرى [أنه] كثيرا ما يحرك في جمع التكسير ، حرف ساكن في المفرد ، أو يسكن متحرك ، أو تمد حركة مقصورة ، أو تقصر ممدودة . وكل هذا من تضاد الصيغتين ، يعبر به عن تضاد المعنيين ، معنى المفرد والجمع .

وقد تلحق في الجمع بآخر الكلمة اللواحق ، أو بأولها الهمز ، ويصاحب كل ذلك كثير من إبدال الحركات ، وقد لا يفرق بين الجمع [والمفرد] إلا به ؛ نمر : نُمر وكبير : كُبار ، وبالعكس : جِمَار : حَمِير . ومما تمد فيه الحركة مع الإبدال : جَبَل : جِبَال ، وملوك : ملوك . ومما تقصر فيه : كِتَاب : كُتُب ، وخادم : تَخْدَم ، وساجد : سُجَّد ، بالتشديد علاوة على التقصير . ومن تحريك الساكن : خَلْقَة : خَلَق ، وقِطْعَة : قِطْع ، وأمة : أمم ، التي ذكرناها من قبل .

(١) في الأصل : العربية .

وكثيرا ماتكون الحركة المُدخلة ممدودة ؛ نحو : بحر : بخار ، ونفس : نفوس ،
وعبد : عبيد ، وكوكب : كواكب ، وقنديل : قناديل . ومن هذا الباب : شاهد :
شواهد ، ورسالة : رسائل ، مع إدخال حرف علة ، أو همز في موضع الحركة
الممدودة . ومن إلحاق اللواحق بآخر الكلمة : أخ : إخوة ، وتاج : تيجان ، ويتيم :
يتامى .

وكثيرا مايجمع بين علامتين من علامات جمع التكسير ، أو أكثر من ذلك ؛
مثال ذلك : الجمع بين المد والتقصير في مثل : قائم : قيام ، وواقف : وقوف ، وحاكم :
حكام ، بالتشديد علاوة عليهما . ومن الجمع بين المد والإلحاق : حجر : حجارة .
وبين التقصير والإلحاق : كافر : كفرة ، وقاض : قضاة ، وضعيف : ضعفة ، وعالم :
علماء ، وفقير : فقراء . ومن الجمع بين التحريك والإلحاق : ثرس : ترسة ، وجورب :
جواربة ، وتلميذ : تلامذة (وتعوض تاء التأنيث فيها عن مد الكسرة) ، وسكران :
سكارى . والإسكان يرافقه دائما إلحاق الهمزة بأول الكلمة ، أو إلحاق اللواحق
بآخرها ، إلا في مثل : راكب : ركب ، وأحمر : حمر . وقد تلحق بآخر ذلك لاحقة
نحو : أسود : سودان . أما « ركب » فليست بجمع في الحقيقة ، بل هو اسم جملة ،
معناه غير معنى : « الركاب » جمع : الراكب . وأما أحمر وجر ، فنشاهد في المفرد
منهما الهمزة ملحقة بأول الكلمة ، وهى ساقطة في الجمع .

والحالة على العموم ضد هذه ، فإننا نرى الجمع كثيرا ماتلحق فيه بأول الكلمة
الهمزة مع إسكان فاء الفعل ؛ نحو : شريف : أشرف ، ومطر : أمطار ، وصاحب :
أصحاب (وفيها مد مع الإسكان والإلحاق) ، وذراع : أذرع (وفيها تقصير علاوة
عليهما) ، ولسان : ألسنة ، وصديق : أصدقاء (فيعوض فيهما عن مد الحركة بإلحاق
اللاحقتين) ، ونفس : أنفس ، وحكم : أحكام (بالتحريك مع الإسكان والإلحاق) .
ومن الجمع بين الإسكان وإلحاق اللواحق بآخر الكلمة : فتى : فتيان ، وراهب :
رهبان ، وغلّام : غلمان ، أو غلّمة ، وقتيل : قتلى .

وتاء التأنيث إذا وجدت في المفرد ، لم تؤثر في صيغة الجمع ، في كثير من الحالات ؛ نحو : روضة : رياض ، كثوب : ثياب ، وصحيفة : صحائف ، كضمير : ضمائر . وكذلك ياء النسبة ، نحو : أشغثنى : أشاعثة ، غير أن تاء التأنيث تعوض هنا عن الياء .

ومن خصائص العربية : حصر بعض صيغ جمع التكسير ، وهي : فَعَلَةٌ ، وَأَفْعُلٌ ، وَأَفْعَلَةٌ ، وَأَفْعَالٌ ، في القلة ، أى في عدد دون العشرة . وأما جمع الجمع ؛ نحو : بلد بلاد بُلدان ، أو : كلب أكلب أكالب ، أو : أرض أرضون أراض ، فيوجد مثله في الحبشية أيضا ، نحو : *amlāk يعنى : الملك ، وهو جمع على وزن : أفعال ، من مفرد مفقود . وجمعه : *amālekt .

[الجمع الصحيح]

نتقل الآن من جمع التكسير ، إلى الجمع الصحيح . وعلامته في المؤنث (āt) وهي سامية الأصل . وفي المذكر المرفوع : (ū) ، وفي المجرور والمنصوب : (ī) كما هي في الأكديّة العتيقة ، نحو : nīšī, nīšū أى : الناس . والضمّة الممدودة هي علامة الجمع المرفوع في الفعل أيضا ، كفعلوا ، وافعلوا . ويتضح من ذلك أنها من العناصر الأصلية للغات السامية . ويلحق بهما في العربية النون المفتوحة ، إذا كانتا غير مضافتين ، كما أنها تلحق بالمضارع مرفوعا ؛ نحو : يفعلون . وكالحاق النون المكسورة بالثنائية غير المضافة^(١) ، نحو : يَدَانِ و يَدَيْنِ . وربما كان أصل « يَدَانِ » : yadāna ، فأبدلت الفتحة بالكسرة لتتابع الحركتين المثليين^(٢) .

وقد توجد في العربية علامة للجمع قديمة جدا ، وهي الهاء . وتنحصر في الأسماء الثنائية ، ولا تنفرد وحدها ، بل يصير الاسم بزيادتها ثلاثيا ، ثم يجمع بالجمع

(١) في الأصل : « الغير المضافة » وهو خطأ .

(٢) أى عن طريقة المخالفة الصوتية (انظر مقالنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٢٩) .

الصحيح أو المكسر . مثال ذلك من الجسع الصحيح : « أب » كان جمعها : ^١abahlāi وهي في الآرامية : ^٢abāhāiā . وقيس عليه : أم : أمهات ، وإن لم تكن « الأم » من الأسماء الثنائية ، فجمعها بالهاء قديم^(١) أيضا ، يشاكله في الآرامية : ^٣emmhāiā ، وسنة : سنهات ، وعضة : عضهات . ومنه في العبرية : ^٤amāhōi وهي في الآرامية : ^٥amhāiā أي : الإماء ، ولا جمع على الهاء من « أمة » في العبرية . ومن جمع التكسير بالهاء : شفة : شفاه ، وشبهه في الآرامية : ^٦sephāiā ، وماء : مياه ، وشاء : شياه ، واست : ستاه .

[المشى]

والثنائية كثيرة الاستعمال في اللغة العربية ، اتسع فيها حيّزها الأصلي ؛ فهي في اللغة السامية الأم ، وكذلك في أكثر اللغات التي توجد فيها ، كالهندية ، والإيرانية ، والغربية ، كانت تشير إلى شيء مع شيء آخر شبيه به ، يرافقه طبعاً . وأكثر ذلك في أعضاء البدن ، فاليدان معناهما الأصلي : اليد الواحدة مع الأخرى ، أي الزوج منهما ؛ فالشيئان هنا مثلاً ، ولم يكن ذلك بضروري ، بل كان يكفى ارتباطهما ببعضهما حقيقة أو فكراً ، دون غيرهما ، مثال ذلك : القمران ، أي القمر والشمس معا زوج ، أو العمران ، أي عمر وأبو بكر معا زوج . وقد سقط هذا عن الاستعمال ، فاستعاروا الثنائية ، في معنى العدد المجرد عن الزوجية ، فقالوا مثلاً : « يومان » مع أنه لا ارتباط لهما ببعضهما دون غيرهما ، وهما اثنان من كثير .

[المؤنث والمذكر]

والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ، ومسائلهما عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً ، مع صرف الجهد الشديد في ذلك ؛ فنكتفى بتعدادها ، والإشارة إلى بعض الطرق المسلوكة لحلها .

(١) في الأصل : « الثنائية فقدم » وهو تحريف .

إن أكثر الأسماء والضمائر العربية والسامية ، ينقسم إلى مذكر ومؤنث . والذي يربط كل الأسماء والضمائر المذكورة مع بعضها ، وكل الأسماء والضمائر المؤنثة مع بعضها أيضا ، ويدل على أن الكل جنسان لا أكثر ولا أقل ، متفارقان متخالقان ، هو الإتياع^(١) . والإتياع هو القاعدة التي بمقتضاها لا يتبع الاسم المذكّر إلا مذكّر ، صفة أو خبرا أو فعلا ، وكذلك في المؤنث ، فكان من المنتظر أن يكون لكلا الجنسين أو لأحدهما ، علامة مميزة خاصة به ، يشترك فيها كل الأسماء المنسوبة إليه ، وأن يكون لعدّ كل واحد من الأسماء بين أسماء الجنس الواحد دون الآخر ، سبب مفهوم ظاهر . والأمر في الحقيقة على ضد ذلك في كلتا الجهتين^(٢) .

فأما العلامة ، فإننا وإن صرفنا نظرنا عن الجمع والضمائر وأسماء الإشارة ، وجدنا أن في العربية للتأنيث ثلاث علامات لا علامة : التاء ، والألف المقصورة ، نحو صُغرى ، وِعْضَى ، والألف الممدودة ، نحو : بيضاء . ونجد كثيرا من الأسماء المؤنثة مجردة من كل علامة ، فتشبه المذكرات . وليس بين الأسماء الموصوفة فقط ، نحو : الأم واليد ، بل بين^(٣) الأوصاف أيضا ، نحو : امرأة حامل ، وامرأة قتيل ، جاء في القرآن الكريم : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤) . وبالعكس فبعض الأسماء الملحقة بها التاء مذكّرة ، نحو : العلامّة ، والخليفة ، والراوية .

وإذا اطلعنا على الجمع ، رأينا جمع التذكير ، يُتبع في بعض الأوقات كأنه مذكر مجموع ، وفي بعضها كأنه مؤنث مجموع ، وفي أكثرها كأنه مؤنث مفرد ، بغير رعاية لمفرده أكان مذكرا أم مؤنثا . وأما الجمع الصحيح ، فنجد علامة المذكر منه

(١) أى المطابقة .

(٢) ذهب بعض اللغويين العرب كذلك إلى أن ظاهرة التذكير والتأنيث ، لا تحرى في اللغة العربية على قياس مطرد ، وأن المعول عليه في ذلك هو السماع . انظر مقدمتنا لكتاب البلغة لابن الأنباري ٤٩ - ٥٠ .

(٣) في الأصل : « بل وبين » الحن .

(٤) سورة الأعراف ٥٦/٧

تلحق بالاسم المؤنث في بعض الحالات ؛ نحو : أرض أرضون ، سنة : سنون ، ومائة
مئون . وعلامة المؤنث منه تلحق بالاسم المذكر في الكثير منها ، نحو : اصطلاح :
اصطلاحات ، ومخلوق : مخلوقات .

ومن جهة المعنى ، كان المأمول أن تكون أسماء كل الذكور من الحيوانات
مذكرة ، وأسماء الإناث مؤنثة ، ثم يشبه سائر الأسماء بأيهما كان ، والأمر ليس
كذلك . وإنه وإن كان الرجل مذكرا والمرأة مؤنثة ، والحمار مذكرا والأتان مؤنثة ، إلى
غير ذلك فلا رعاية للذكورية والأنوثة في أسماء كثير من الحيوانات ، نحو : الضبع ،
والأرنب ، والعقاب ، والأفعى ، والعقرب ، اختلفوا في بعضها . والشاة والحمامة
ومثلهما من أسماء الوحدة ، فكلها مؤنث دلت على حيوان ذكر ، أو على أنثى .

وأما معنى تاء التأنيث بالأخص ، فهو كثير الاضطراب والتخالف ، فراها
لاتدل على الأنوثة في الأصل البتة ؛ وذلك أنا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر
والأنثى في الزمان القديم ، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها ، نحو ما ذكرناه من
الرجل والمرأة ، والحمار | والأتان | وغير ذلك ، واستغنت عن التاء في الصفات
الخاصة بالإناث لمعناها ، نحو : « حامل » ، ثم نجد تاء التأنيث للذم ، نحو : « إمعة »
أى الرجل يتابع كل أحد على رأيه ، وللمدح ، نحو : « علامة » ، ونجدها لاشتقاق
اسم العين ، نحو : « ذبيحة » أى : ماسيذبح من النعم من ذبيح ، أى مذبوح ،
ولاشتقاق اسم المعنى ، نحو : « الماهية » ، ونجدها للوحدة ، نحو : « حمامة » و « مرّة »
وللكثرة ، نحو : « صوفية » و « سابلة » ، ونراها تحذف في جمع بعض ما توجد في
مفرده نحو : قطعة وقطع ، وتلحق في بعض صيغ الجمع ، نحو : أفعلة ، وفعللة ،
وفعاللة ، وهي لا توجد في المفرد ، إلى غير ذلك .

فالخلاصة أنه من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث ، والتعبير
عن هذا التقسيم بالمواحق المستعملة في اللغات السامية أصليا ، بل تضطر إلى أن
نفرض أن الأسماء ، كانت تقسم في الزمان القديم ، وتقسيما أكثر نقرنا من الحاضر ،

ولا نعرف أكان تمييز المذكر والمؤنث ، في ذلك التقسيم الأصلي ، أم مازجه حديثا ؟ وربما كان للغة السامية الأم ، أصناف من الأسماء متعددة ، على نحو ما نشاهده في كثير من اللغات ، خصوصا لغات Bantu الشاغلة قسما كبيرا من إفريقية^(١) .

وأما تاريخ لواحق التأنيث على حديثها ؛ فالتاء مع الفتحة قبلها ، أى (at) سامية الأصل ، ويدل على قدمها وجودها في ماضى الفعل ، نحو : « فعلت » . وقد ذكرنا ذلك . وكثيرا ما كانت الفتحة تحذف في اللغة السامية الأم ، ولم يبق من ذلك في العربية إلا القليل ، نحو : « بنت » و « ثنتان » مؤنث : *tināni* و « كلنا » مؤنث : « كِلا » .

والألف الممدودة ، لا يقابلها في اللغات السامية إلا القليل^(٢) . والألف المقصورة ، توجد في العبرية والآرامية ، وهى أحيانا : (ay) نحو : *Sāray* اسم علم في العبرية ؛ *uṣṣay* أى الضلالة ، في السريانية . وأحيانا تكون : (ē) نحو : *esrē* أى : عشرة في العبرية ، و *ohrē* في الآرامية العتيقة ، وهى تطابق تماما : « أخرى » العربية^(٣) .

وفي العربية آثار للاحقة رابعة للتأنيث ، هى : (ē) ، منها : « يالكاع » أى : يا امرأة لثيمة ، و « قطام » اسم علم لنساء ، وكلاهما وما فى جنسهما ، مبنى على الكسرة المقصورة وأصلها ممدودة . وربما كان منه « كراهية » و « عفريت » بإلحاق تاء التأنيث بالياء ، وفى الأولى فتحة قبل التاء على العادة ، والثانية لافتحة فيها ، كما ذكرنا

(١) فى هذه اللغات يراعى المتكلم التفرقة فى صيغ الخلدات بين الحى والجماد (من أسرار اللغة ٩١) .

(٢) يقابلها فى العبرية مثلا : (ō) فى أسماء الأماكن ، مثل : *šilō* (Grundriss I 410) .

(٣) العلامة (ay) أصل من (ō) . وقد نظرت إليها سعا لغابون انكماش الأصوات المترتبة . انظر

في « بنت » وغيرها . وقد تُلحق بالألف الممدودة بدل تاء التانيث ، نحو :
« كبرياء » .

[الإعراب]

والإعراب سامي الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكديّة ، وفي بعضه الحبشية ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً^(١) ، غير أن العربية ابتدعت شيئين ؛ الأول : إعراب الخبر والمضاف ، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها . والثاني : عدم الانصراف في بعض الأسماء ، وتنفرد بذلك عن غيرها^(٢) .

أما الأول ، فنرى اللغة السامية الأم ، كان خبر الجملة الاسمية فيها غير معرب ، مبنياً على الجزم . والدليل على ذلك ، هو ماضى الأفعال اللازمة ، نحو : « قَرِبَ » ؛ فقد كنا أقررنا أنه من أقدم صيغ الفعل ، سامي الأصل ؛ فنرى مثل : « قَرِبْتَن » أصلها جملة اسمية ، بغير مقدم ومبتدأ مؤخر^(٣) ، يعنى : karib و karibtunna في ذلك مماثلة لقريب ، التي اشتقت منها بمَد الكسرة ، فنجدها مبنية على الجزم ؛ ليس فيها إعراب ولا علامة للجمع ولا للتانيث . وهذه أقدم هيئة للجملة الاسمية في اللغات السامية ، وزالت عن الاستعمال ، إلا أنها بقيت في ماضى الفعل . والسبب في ذلك أنه في وقت تغير تركيب سائر الجمل الاسمية ، يعنى وقت ماابتدعوا إعراب الخبر ، كانوا نسوا أن أصل الماضى جملة اسمية أيضاً ، فتعودوا على تلقيه كصيغة بسيطة من صيغ الفعل ؛ مثل المضارع والأمر .

(١) انظر لبقايا الإعراب في اللغات السامية : كنانا : فصول في فقه العربية ٣٨٢ - ٣٨٥

(٢) يحتمل وجود المنوع من العرف في اللغة الأوجاريتية كذلك . انظر كتاب « جوردون » :

Gordon, Ugaritic Manual 45

(٣) هذا مجرد افراض لا سند له ، إلا اعتبار أن تكون (قرب) مفعولة من (قرب) ، مع أن المؤلف

يعكس الأمر بعد ذلك ؛ إذ يرى أن (قريب) مشتقة من (قرب) بما. الكسرة . !

وهذا مثال لحادثة كثيرة الوقوع في تاريخ اللسان ، وهي : الانفراد والارتباط ، ومعنى ذلك أن بعض عناصر اللغة ، ينفرد عما كان مرتبطا به في الصيغة ، ويرتبط بما لم يكن له ارتباط به في الصيغة ، بل يقرب منه في المعنى ، أو بالعكس ، كما أنه في مثالنا انفرد ضرب من ضروب الجملة الاسمية ، وهو المتركب من وصف وضمير ، عن سائر ضروبه ، وارتبط بالفعل ، ولم يكن من صيغه قبل ذلك . وسبب ارتباطه بالفعل اقترابه منه في المعنى .

ولنرجع إلى إعراب الخبر ، فتقول : إن الخبر بعد ما كان في الأول غير معرب ، شبه بالوصف المعرب ، وكان ذلك تدريجا من درجتين ، ونشاهد الأول منهما في ماضى (فَعَلَ) أيضا ، يعنى مثل : قَرَبْتُ وَقَرَّبُوا ، فقد بينا قبل أن الغائب من الماضى ، يختلف عن المتكلم والمخاطب منه ، في أنه ليس فيه ضمير على نحوهما ؛ فَقَرَبْتُ وَقَرَّبُوا وأمثالهما ليست بجمل اسمية ، كَقَرَبْتُ^(١) وما يماثلها ، بل قَرَبْتُ مثلا هي في الأصل خبر ، مبتدؤه مظهر أو مضمّر غائب ، نحو : قَرَبْتُ الْمَرْأَةَ ، أو قَرَبْتُ هِيَ ، ثم ارتبطت بَقَرَبْتُ^(٢) وغيرها^(٢) من صيغ المتكلم والمخاطب ، فكوّن الكل نظاما جديدا ، هو ماضى الفعل .

ولأن صيغ المتكلم والمخاطب منه ، تحتوى على الضمير ، صاروا يفهمون صيغ الغائب أيضا ، كأنها تشتمل عليه ، في حالة وقوعها بغير مبتدأ مظهر . فأصل قَرَبْتُ خبر جملة اسمية ، ومع ذلك أنثت وإن لم تعرب ، وَقَرَّبُوا جمعت ، وَقَرَّبْنَ أنثت وجمعت ؛ فهي الدرجة الأولى في تشبيه الأخبار بالأوصاف .

فنرى أن نظام الماضى مركب من نوعين من البناء ؛ أحدهما وهو المتكلم أو المخاطب ، أقدم في صيغته من الآخر وهو الغائب . ومع ذلك فكلاهما سامى

(١) في الأصل : « تعربتني » حريف .

(٢) في الأصل : « مما غيرها » !

الأصل كانا ثابتين مستعملين ، قبل افتراق اللغات السامية . والدرجة الثانية ، وهي التي نشاهدها في العربية ، إعراب الخبر بعد إلحاق علامات التأنيث والجمع به .
وأما المضاف فهو غير معرب في الأكديّة ، في كثير من الحالات نحو
pāliḥ ʾīli : مُتَّقِي الآلهة ، و : alap ʾawēlim : أى : ثور إنسان ، أصلها : ʾalp
على نحو مُعْرَبه : ʾalpu ونجد في العبرية والآرامية ، ما يدل على أن المضاف لم يكن معربا فيهما أيضا ، فيظهر أن إعرابه من ابتداعات اللغة العربية .

وأما عدم انصراف بعض الأسماء ، نحو : يغوث ، وعمر ، وطلحة ، وهند ، وأبيض ، وبيضاء ، وكثير من أبنية جمع التكسير ، فهو من غرائب اللغة العربية . ومما يدل على حداثة أن كل الأسماء غير المنصرفة^(١) ، يمكن انصرافها في الشعر . والشعر كثيرا ما يحافظ على القديم ، بخلاف الحديث . ومعلوم أن الانصراف مقصور على حالة التنكير ، فإننا نرى « الأبيض » مثلا ، جره : « الأبيض » بالكسرة ، و « أبيض » منكرا جره : « أبيض » بالفتحة ، وذلك يدل على أنه كانت بين عدم الانصراف والتنكير ، علاقة أصلية ؛ وكثرة وقوع عدم الانصراف في الأعلام ، يدل على ضد ذلك في الظاهر .

وحقيقة الأمر ، أن التنوين ، إن كان علامة التنكير ، في كل ما بقى من مستندات اللغة العربية ، فرمما كان في الأصل علامة للتعريف ؛ فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التميم ، وإننا نرى للتميم آثارا من معنى التعريف ، في الأكديّة العتيقة .
فإن قال قائل : فكيف يمكن أن يصير ما كان يشير إلى شيء واحد في الأول ، مشيرا إلى ضده فيما بعد ؟ قلنا : إن مثل ذلك ليس بمحال في حياة اللسان ، وقد نشاهد في تاريخ اللغة الآرامية ، طبق ما فرضناه ، من تبادل التعريف والتنكير ؛ وذلك أن أداة التعريف ، كانت في الآرامية العتيقة : فتحة ممدودة ، ملحقة بآخر الكلمة ؛

(١) في الأصل : « الغير المنصرفه » وهو لحن .

نحو : sum أى : اسم ، و : smā أى : الاسم . وربما كان أصل الفتحة الممدودة : (hā) التى هى آلة التعريف فى العبرية ، غير أنها تلحق فيها بأول الكلمة ، نحو : šēm أى : اسم ، و : haššēm أى : الاسم ، وتشديد الشين فيها عوض عن مد الحركة . ثم بعد ذلك ، صارت أداة التعريف فى اللغة الآرامية ، تخلق بالاستعمال الكثير ، وتضعف قوتها المعرفة . ومثل ذلك كثير فى تاريخ اللغات ، فنجد الفتحة الممدودة فى السريانية ، تلحق بأكثر الأسماء ، معرفة كانت أم نكرة ، نحو : mdītā (أصلها : mdīntā) أى : مدينة واحدة ، أو بالأحرى : إقليم واحد ، إلا فى قليل من الأسماء ، وخصوصا إذا كانت خبرا ؛ نحو : kāteb-nā أى : أنا كاتب ، المذكورة آنفا .

وبسبب ضعف آلة التعريف العتيقة ، احتاجوا إلى وسائل جديدة ، لتأدية التعريف ، فاخترعوا كثيرا منها فى اللغات الآرامية ، على اختلافها ، فأدى ذلك إلى أن كل كلمة ، لا يوجد معها إحدى تلك الأدوات الجديدة ، تُتلقى كأنها نكرة وإن ألحقت بآخرها الفتحة الممدودة ، فصارت هى علامة للتنكير ، وهذه هى الحالة فى بعض اللهجات الآرامية الدارجة ، وبالأخص فى لهجة : « طور العابدين » ، مثال ذلك : hmōrō (أصلها : hmārā) أى : حمار ، و : u hmōrō غير أن ال (u) لا تحذف فى لهجة طور العابدين ، مع إلحاق آلة التعريف ، كما أن التنوين يحذف فى العربية ، بعد الألف واللام .

فنستنتج من هذا المثال ، أنه من الممكن أن يكون التنوين ، قد كان فى الأصل أداة للتعريف ، ثم ضعف معناه المعرف ، فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين علامة للتنكير .

فإذا كان الأمر كذلك فهما سبب وجود التنوين ، فى كثير من الأعلام القديمة ؛ نحو : عمرو ، وزيد ؛ ونفهم أيضا سبب انعدامه فى بعضها ، نحو : عمر ، وطلحة ، وهند ؛ فإن العَلَمَ معرف فى نفسه ، لا يحتاج إلى علامة للتعريف ، وإن أمكن

أن تلحق به ، فنرى أكثر الأعلام بغير علامة تعريف في الفرنسية والإنكليزية والألمانية وغيرها ، وهي موجودة في القليل منها ، نحو : Lehavre ، بخلاف : Paris . ولو كان التنوين علامة للتذكير في الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام ، صعب الفهم جدا^(١) . فما قلناه ربما يبين سبب عدم التنوين في الأسماء غير المنصرفة^(٢) بعض التبيين ، وإن لم يوفقنا إلى معرفة سبب تطابق الجر والنصب فيها . وهذه المسألة أصعب من تلك^(٣) .

ومن مسائل الإعراب : تطابق الجر والنصب ، في الجمع المؤنث الصحيح ، نحو : « بنات » فيظهر أن يكون سببه صوتيا ، لا علاقة له مع نفس الإعراب ، فلو كان النصب : banātan لتبع الفتحة الممدودة فتحة مثلها ، فتخالفت ، فصارت الأخيرة كسرة^(٤) . ومما يدل على صحة هذا الرأي أن بعض الكلمات ، التي آخرها (āi) وهي ليست بعلامة الجمع المؤنث الصحيح ، قد تنصب بالكسر أيضا .

(١) نعم ، فدخل التنوين ، إذا كان للتذكير ، في الأعلام العربية ، مثل : « محمد » و « علي » أمر صعب التفسير ، لأن العلم معرفة ، كما نعلم . غير أنه يمكن أن يكون في كل علم شيء من الشبوح ، وإن كان أقل من شيوخ النكرة ، إذ كثيرون يسمون محمد و علي وغيرهما ، فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشبوح النسبي ، ولذلك نراه يزول عندما يوصف العالم بكلمة « ابن » ، لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف ، وأصبح العلم محمدا غاية التحديد ، ببيان النسب ، ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة ، فيقال مثلا : « محمد بن علي » وما أشبه ذلك .

وقد أحسن ابن جنى بهذا التذكير النسبي في الأعلام ، فقال (الخصائص ٣/ ٢٤٠) : « التنوين دليل التذكير ... فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك ، فما بالمهم نوتوا الأعلام ، كزهد وبكر ؟ قيل : جاز ذلك ، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات ، إذ كان تعرفها معنويا لا لفظيا ، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة » . وليس حذف التنوين هنا بسبب التقاء الساكنين ، كما يدعى بعض النحاة ، « بدليل حذفه من هند بنت عاصم ، على لغة من صرف هندا ، وإن لم ينتق هنا ساكنان » (الاقتراح للسيوطي ٥٢) . ويدل على أن التنوين في الأعلام ، للتذكير كذلك ، أنه إذا تحدد تعريف العلم تحديدا فاطعا بالنداء ، مع التنوين كذلك ، نحو : « يا محمدا ! » (٢) في الأصل : « الغير المنصرف » وهو الحق .

(٣) لعل السبب في هذا — كما ترى — أن بعض المصوح من الصرف ، من الأسماء التي جاءت من وزن الفعل ، مثل : يزيد و بعلب و أسماء ، والفعل لا جر ، كما هو معروف ، فيه لا يقلل الكسرة وفاد ليس حادبا ماعاها من الصيغ المنسوخة من الصرف .

(٤) انظر في هذا مقالاتنا : التطور اللغوي وفوائده ١٢٩

ومن مسائل الإعراب : أصل الفتحة الانتهائية في : تحت ، وقبل ، وبعد ، وأشباهاها ، فهي علامة للظرفية ، وتوجد في الحبشية ممدودة على أصلها ، نحو tāhtā أي : تحت ، وفي الأكديّة ، وهي فيها مضافة إلى الضمائر المتصلة ، نحو : ellamūa أي : أمامي . والعربية على ضد ذلك ، فإن المضاف في مثل : تحت ، ينصب فيها ، نحو : تحتّه ، أو يخفض بعد جار ، نحو : من تحتّه .

[أسماء العدد]

وآخر مابقى علينا تناوله في هذا الباب ، هو أسماء العدد ، فأخذ سامية الأصل ، و « واحد » مشتقة منها ، وربما كان أصلها الافتعال ، وهو : « اتحد » وكان يمكنهم أن يصوغوه^(١) هكذا على قياس « اتخذ » من : أخذ ؛ إذ^(٢) إن أكثر أشباه : « اتحد » أصل فائها الواو ، نحو^(٣) : « اتكل » ؛ [لهذا] كانوا يستطيعون أن يشتقوا من : اتحد مادة جديدة هي : « وحد »^(٣) .

والفرق في المعنى بين : أحد ، وواحد ، معروف ، وهو مثال ماقلناه من أن العربية تميل إلى التخصص ، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة ، فلم تستعملهما مترادفين ، بل فرقت بينهما ، وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه .

و « الخمس » في العبرية : ḥāmēš وفي الآرامية : ḥammeš فيظهر أن أصلها ḥamis ثم حذفت الكسرة في العربية ، وكذلك في الحبشية والأكديّة أيضا ، فالخمس فيهما : ḥams و ḥamsu . وقد تكلمنا عن مثل هذا الحذف .

(١) في الأصل : « بصيغوه » .

(٢) في الأصل : « وإذا » .

(٣) انظر لأثر القياس في نشوء كلمات جديدة في اللغة معاننا : التصور المعنوي وقوانينه . ١٥١ - ١٥١

وقد ذكرنا : « الاثنيين » و « الست » وأصلهما فيما سبق . وكل الأعداد من الاثنيين إلى التسع ، لها مؤنث يوافق مذكرها . والعشر على غير ذلك ؛ فالشين ساكنة في المذكر ، متحركة في المؤنث ، أى : « عشرة » ، وإذا ضم إليها عدد من الأعداد دونها ، فالشين متحركة في المذكر ، ساكنة في المؤنث ، نحو : « ثلاثة عَشْر » ، و « ثلاث عَشْرَة »^(١) ، وذلك مع ما فيه من الغريب ، قديم جدا ، نجد مثله في العبرية ؛ فالعشر فيها : *eser* والمؤنث *šārā* ، وثلاثة عَشْر في العبرية : *šlōšā āsār* وثلاث عَشْرَة *šlōš esrē* .

و (*esrē*) تختلف عن عشرة ، في أن حركة العين أصلها الكسرة ، لا الفتحة ، وأن علامة التأنيث هي الألف المقصورة ، لا التاء ؛ فنجد هذه الصيغة بعينها بين الأعداد العربية أيضا ، وذلك في : « إحدى » ، ولا يبنى مؤنث : « أحد » على هذه الصيغة في غير اللغة العربية .

و « العشرون » مثل : *esrīm* في العبرية ، و *esrīn* في الآرامية ، وأصلها : « العَشْران » تنبيه : عشر ، مثل : *esrā* في الأكديّة ، و : *esrā* في الحبشية . ونقيس بها على « الثلاثين » وما يتلوها في العربية ، والعبرية ، والآرامية . والعين مكسورة والشين ساكنة فيها كلها ، كما هما في المؤنث العبرى : *esrē* .

و « الثلاثون » جمع : « الثلاث » ، وكذلك إلى التسعين . وفي الأكديّة والحبشية قيس بها كلها على : *esrā* ، نحو : *šelāšā* و *šalāsā* . فهذا من أمثلة الاتفاق الحديث ، بل الاختلاف القديم ؛ فالأصل هو التثنية في العشرين ، والجمع فيما بعدها ، ثم صارت كلها جمعا في بعض اللغات السامية ، وكلها تثنية في باقيها .

ومن المعلوم أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، تضاد المعادود في الجنس ، أى تكون مؤنثة إذا كان هو مذكرا ، أو بالعكس ، نحو : « ثلاثة رجال » ، و « ثلاث

(١) في الأصل : « ثلاث وعشرة » وهو تحريف . انظر في كل ذلك كتاب اللغات العربية (ص ٦٠/٦٠)

نسوة « . وكذلك الثلاثة إلى التسعة ، إذا ضمت إلى العشرة . والعشرة نفسها توافق المعدود ؛ نحو : « ثلاثة عشر رجلا » و « ثلاث عشرة امرأة » . وهذه القاعدة سامية الأصل ، وهي من أغرب خصائص اللغات السامية ، وبذل العلماء الجهد الشديد في حل مسألة أصلها ، ولم يوفقوا إلى ذلك .

وأما جر المعدود ونصبه ، وإفراده وجمعه ، وتعريفه وتنكيره ، وتقديمه وتأخيريه ، فلكل ذلك قواعد ثابتة بينة ، لا تخفى من فرصة الاختيار إلا اليسير .

وهذه الحالة ليست أصلية ، بل سببها ميل العربية إلى التحديد والتقيد . فنجد في العبرية مثلا أمثلة لأكثر التركيبات المألوفة في العربية ، ولتركيبات أخرى معها ، فحيز الاختيار أوسع بكثير منه في العربية ، مثال ذلك أن « سبعون رجلا » في العبرية : $\text{šib}^{\text{c}}\text{im}^{\text{c}}\text{šib}^{\text{c}}\text{im}^{\text{c}}$ بالمفرد ، ويوجد مثل $\text{šib}^{\text{c}}\text{im}^{\text{c}}\text{šib}^{\text{c}}\text{im}^{\text{c}}$ بالجمع أيضا .

وصيغة : (فاعِل) في الثاني والثالث ، إلى آخر ذلك ، خاصة باللغتين الساميتين الجنوبيتين ، يقابلها في العبرية مثلا : šlš^{c} وفي الآرامية : $\text{tlī}^{\text{c}}\text{āy}$ أى : ثالث (āy و ī هما ياء النسبة) . وأصل معنى : « ثالث » مثلا ، هو الذى يكون الثلاثة ، ويكملها بعدما كانت اثنين قبل ذلك .

وصيغة : (فُعَل) في : « الثُلث » إلى آخره ، سامية ؛ في العبرية : hōmeš وفي الآرامية : humšā .

وصيغة : (مُفَعَّل) في : « المثلث » و « المربع » ، إلى آخر ذلك خاصة بالعربية .

الباب الثالث في التركيبات

نقسم هذا الباب إلى خمسة أقسام ، الأول : في شبه الجملة^(١) . والثاني : في الجملة البسيطة . والثالث : في تركيب الكلمات في داخل الجملة . والرابع : في أنواع الجملة . والخامس : في تركيب الجمل .

[١ - شبه الجملة]

القسم الأول :

أكثر الكلام جمل . والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ؛ فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً ، أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية .

ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية ، أو إضافية ، أو عطفية غير إسنادية ؛ مثال ذلك : النداء ، فإن (ياحسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مُظهِراً كان أو مُقَدِّراً ، بخلاف مثل قولي : « أمس » جواباً عن السؤال « متى جئت ؟ » ، فإن تقديره : « جئت أمس » ، فأمس وأمثالها ، جمل ناقصة . والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة .

(١) لا يقصد المؤلف بتسه الجملة هنا ، إلى ما نعرفه في النحو العربي ، من الطرف والجار والمجرور ، وإنما يقصد إلى ما يسميه الألمان : Satzäquivalent وهو : النائب عن الجملة ، أو ما يسمونه الجملة ، ويمكن أن يسمى كذلك بالجملة ذات الطرف الواحد .

فشبه الجملة اسم في أكثر الحالات ، ولا يمكن أن يكون فعلا ؛ لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة ، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهي المسند ؛ نحو : « فرحت » ، أصلها : fariḥ + ta أى : فرح أنت ، وما ليس بمركب من الاثنين ، فيقاس به على الباقي ، وذلك أننا قد ذكرنا أن الغائب من الماضي ؛ نحو : فَعَلَ ، وفَعَلُوا ، لا يحتوي على ضمير ، بل أصله اسم ، ففَعَلَ وفعلوا وأمثالهما ، في الحقيقة : أشباه جمل لاجمل ، إلا أنهم تلقوها كالجمل الكاملة ، لما بينها وبين المتكلم والمخاطب من الارتباط .

ومثل ثان ، وهو الأمر ، فهو مجرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير ، فيقارب ماسماه النحويون بالأصوات^(١) interjections ، وكثير منها يفيد أمراً ، نحو « مة » للزجر والمنع عن الشيء . وقد يُشتق من الصوت المؤدى معنى الأمر فَعَلْ ، مثال ذلك : « نَيْحٌ » صوت إناخة البعير ، اشتق منه فعل الإناخة ؛ فالأصوات من أشباه الجملة ، والأمر كان منها في الأصل ، غير أنه أدخل نظام الفعل ، بمنزلة واحد من أشكال المخاطب ، مع أنه لا يوجد فيه ضمير للمخاطب أصلا .

وإذا صرفنا النظر عن غائب ماضى الفعل ، وعن الأمر ، وعن الأصوات أيضا ، لم يكفد يبقى من بين أشباه الجملة إلا الأسماء ؛ فالاسم - إذا كان شبه جملة - مرفوع في بعض الحالات ، ومنصوب في أكثرها .

أما الاسم المرفوع ، فمعناه وجود الشيء ، نحو : « يومان ، يوم لذا ، ويوم لذا » معناه : كان أو أعرف يومين ، أو مثل ذلك . ولا يظن أحد أن كلمة « كان » حذفت في مثل ذلك ، بل لاجابة إليها في الأصل . والإشارة إلى الشيء بالنطق باسمه ، كافية في الدلالة على وجوده .

(١) يقصد المؤلف مايشمل أسماء الأفعال ؛ مثل : « صه » بمعنى : اسكت وأسماء الأصوات ؛ مثل :

« كيخ » للزجر !

والعربية لما فيها من الميل إلى التحديد ، حصرت استعمال هذا النوع من أشباه الجملة ، فلا يوجد في الكلام الاعتيادي ، إلا في تركيبات معينة ، منها الذي أتينا بمثال له ، وهو ضم جملة وصفية ، أو شبيهة بالوصفية ، إلى الاسم القائم مقام جملة . وأكثر ذلك إذا كان الاسم تثنية أو جمعا ، كما هو في مثالنا .

ومنها : (إذا) مع اسم مرفوع بعدها ، مثاله من الحديث : « التفت فإذا النبي » معناه : فكان النبي موجودا . وقد يدخل على الاسم التالي إذا : الباء ، نحو : « بينما هو يسير إذا برهج »^(١) . ومعنى الباء هنا يتضح من مثل : « فلما توسطت الدرب ، إذا أنا بصوت عظيم » ، أى إذا أنا شاعر بصوت عظيم ، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في : « إذا برهج » ، بل معناه : إذا شعور برهج ، فهى من أشباه الجملة أيضا ، ليست جملة كاملة .

وقد لا يكون الاسم المرفوع شبه جملة ، بل خبر مبتدأ محذوف ، يمكن تقديره مما سبقه ؛ مثال ذلك : « لما حملت عليه السيف ولول ، فإذا امرأة » أى : فإذا هو أو هى امرأة ، بتقدير المبتدأ من فاعل : ولول .

ومن هذه التركيبات : (لولا) مع اسم مرفوع بعدها ؛ نحو : ﴿ لولا دَعَاؤُكُمْ ﴾^(٢) أى : لولا أن وجد دعاؤكم ، و « لولا أنت » . وقد يتوب الضمير المتصل عن المنفصل ؛ نحو : « لولاك » وهى فى الأصل غلط^(٣) ، وقيس بها على : « إنك وأمثالها » .

(١) الرهج هو الغبار ، والسحاب بلا ماء . انظر القاموس (رهج) ١/١٩١

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٧٧

(٣) ممن قال بهذا : المبرد (فى الكامل ٣/٣٤٥) ؛ إذ ذكر « أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا س . » . ورد عليه المرادى (الحسى الدانى ٦٠٥) فقال : « وأنكر المبرد استعمال : لولاي ، وأخوانه ، ورعوانه لا يوجد فى كلام من صح بكلامه . قال الشلوبى : أنفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالحليل ، وسيبويه ، الكسائى والقراء على رواية : (لولاك) عن العرب ؛ فابتكار المبرد أنه هذيان » .

ومنها : (حسبك) أى : هذا حسبك ، أو الأمر حسبك .

هذا ما يوجد من هذا النوع في الكلام العادى الهادى . وأما عند هيب النفس ، فيستعمل في غير التركيبات المذكورة أيضا . ومن مزايا العربية ، أنها تقيدها للكلام الهادى الاعتيادى [لا يخلو بعض الكلام فيها ، من أثر الانفعال مثال ذلك من بابنا : « أميران .! هلك القوم ! » قاله القائل مغضبا هائجا ، فأه شبه جملة ، معناه : وجد أميران . ولا ارتباط بين (أميران) وبين ما يتلوها .

وكلتا الحالتين ، يعنى استعمال شبه الجملة ، والاستغناء عن ربط الجب بعضها ببعض ، من خصائص مبادئ اللغات ، ومن بقايا حالها الأولية البسيطة : لم تهج نفس القائل ، بل كان غافلا مطمئنا ، يؤدى فكراً لا يمازجه شىء من الغض أو مثله ، لقال : « إنا نجد للقوم أميرين ، فنخاف أن نهلك » . أو مثل ذلك والكلام الخاص بهيجان النفس جنسان ؛ أحدهما : متكوّن من كثير مما يت به بين الناس ، في مساعيم اليومية ، وتعاطيمهم [شئون الحياة] ، وخصوصا عند أ البلاد الجنوبية والسامية من بينها ، فإننا نراها أكثر حدّة وتحركا من شعوب الشما وإذا قرأنا الكتب كدنا أن ننسى حقيقة موقف اللسان في حياة الإنسان ، الكتب مملوءة بالكلام الساكن المستوى .

والجنس الثانى من الهيجان : هو إلهام الشعر ، فنرى الشعر يميل إلى مثل ما إليه الكلام الخاص بهيجان النفس ، من ترك الربط ، واستعمال أشباه الجملة ، و ذلك .

وضد وقوع الاسم وحده للدلالة على وجود الشىء ، هو وقوع الاسم منف للدلالة على عدم الشىء ؛ فد (لا بد) وما يماثلها من نفى الجنس ، من أشباه الج أيضا ومعناه : (لا يوجد بُد) ، فهذا التركيب ثابت في العربية مألوف ، وميزوه غيره بنصب الاسم . والنصب يدل على أن نفى الجنس - وإن كان معناه ضد ذكرناه قبل ، من إثبات وقوع الشىء بالاسم المرفوع على حدته - فأصله غير أد

ذلك . فنرى النصب كثير الاستعمال في أشباه الجملة ، المقاربة للهتاف والنداء والندبة^(١) ، بخلاف الإخبار . ومن ذلك : النداء نفسه ، نحو : « ياعبد الله » ، مع أننا نجد الرفع في « ياغلام » وأمثالها . وسبب هذا الفرق غامض .

وأما عدم التنوين في : « ياغلام » ؛ فلأن المنادى يشبه المعرف ، من جهة أن الغلام المنادى مثلا ، هو غلام واحد بعينه ، فيعدم المنادى التنوين ، كما يعدمه المعرف بالألف واللام . وبما يؤكد ذلك أنهم كانوا إذا نادوا واحدا غير معين ، من جماعة ، ألحقوا به التنوين للإشارة إلى التنكير^(٢) ، نحو : [ياغلاماً] أى : ياواحداً من الغلمان وهذا نادر . والسبب في ذلك أنهم في باب التعريف لم يكونوا يقتصرون على عدّ الأشياء المعروفة المعينة معرفةً ، بل يتعدونها إلى الأشياء التي إنما تُعَيَّن وتُعرَّف ، بما يقال عنها في المحل نفسه . وهذه القاعدة قديمة نصادفها في العبرية^(٣) ؛ مثال ذلك : *kātab basséper* أصلها : (b) أى (ب) بمعنى : في ، و (ha) أى : آلة التعريف ، يعنى : كتب في الكتاب . وليس المعنى أنه كتب في كتاب معين مذكور من قبل معروف ، بل في كتاب واحد غير معين ، ولا مذكور من قبل ، لا يُعرَّف إلا نفس هذا القول بأنه كتب فيه ، فيمكننا أن نترجم هذه الجملة : كتب في الكتاب الذى كتب فيه .

والمنادى نحو : « ياغلام » مثل هذا ؛ فإنه وإن لم يكن الغلام معيناً من قبل ، فهو يعين بالنداء نفسه ، فيكون كالمعرف . و (يا) لا تقتصر على النداء الحقيقى ، بل تتعداه إلى شبه النداء ، نحو : « ياعجباً » . ويوجد مثله بغير (يا) ، نحو : « مرحباً » كما أن النداء أيضاً قد يستغنى فيه عن : (يا) . ومن هذا الجنس : النصب للتعجب نحو : « شتان بينهم » و « رب رجل جاءنى » و « ربما قام زيد »^(٤) . وللأمر نحو :

(١) في الأصل : « والهدبة » تحريف .

(٢) يرجع المؤلف هنا إلى الصواب ، بعد أن ذكر من قبل أن التنوين يدل على التعريف في الأصل .

(٣) في الأصل : « العربية » تحريف .

(٤) لم يتضح التعجب ولا النصب ، في هذه الأمثلة ، التي ساقها المؤلف هنا .

« رويداً » و ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾^(١) وللتحذير نحو : « رأسك » أو : « الأسد » .
ويوجد في مثل أشباه الجمل المذكورة ، غير الأسماء الموصوفة أيضا ، وخصوصا
الظروف ، نحو : « إليك » أى : تنح .

وأما أصل النصب في نفى الجنس [و] النداء وما يشاكله ، فيدل عليه ما
نشاهده في رسم القرآن ، من الياء بدل الألف ، في : ﴿ يَا حَسْرَتِي ﴾^(٢) ، فرى من
ذلك أن الفتحة كانت مماله في لهجة الحجاز ، فلم تكن فتحة النصب ، بل كانت
عنصرا غيرها ، وإن أثبتنا ذلك في : يا حسرتي ، لزمنا أن نثبت في : « ياعجبا » أيضا ،
فإنه لافرق بينهما ، مع أن القدماء فرقوا بينهما ؛ وذلك لتخالفهما في الإملاء فقط .
وسبب الاختلاف في الإملاء ، أن « ياعجبا » ومثلها ، لا يوجد في القرآن الكريم ، فلم
يؤثر في إملائها رسم القرآن .

فالمرجح أن أصل الفتحة الممدودة في : « يَا حَسْرَتِي » ، صوت مثل حرف
الندبة في نحو : « وازيداه »^(٣) ، ثم تلقوه كأنه فتحة النصب الممدودة على الوقف بغير
تنوين نحو : « ياعجبا » ، وظنوا أنها في الوصل : « ياعجبا » ، ولم تكن تقع كذلك في
الوصل أبداً ؛ لكونها إما أن يلفظ بها على حدها ، فكانت في الوقف ، أو تضاف إلى
كلمة غيرها ، نحو : « يا عبد الله » ، إلا أنه أخيرا أصبح النداء وما يشاكله ، نصبا
حقيقيا في شعور الناطقين ، فقاسوا عليه ، فقالوا مثلا : « إياك » بمعنى : احذر .

وفي النداء عبارة ثانية في العربية ، وهي : (أَيُّهَا الرجل) ، فأيا مركبة من :
(أَيُّ) وهي اسم من أسماء الاستفهام ، ومن : (ها) وهي عنصر إشاري ، فأيا تماثل :

(١) سورة محمد ٤٧/٤

(٢) سورة الزمر ٣٩/٥٦

(٣) يعمد النحاة العرب مثل هذه الكلمة من المضاف إلى ياء المتكلم التي تقلب ألفا ؛ بقول الفراء
(معاني القرآن ٢/٤٢١) : « وقوله : يا حسرتي ، ياوليتي ، مضاف إلى ياء المتكلم ، يحول العرب الياء إلى
الألف ، في كل كلام كان معناه : الاستغاثة ، يترج على لفظ الدعاء » .

(هذا) المركبة من : (ها) ذاتها ، ومن : (ذا) بدل : أى ؛ فد (هذا الرجل) معناه كأنى قلت : الرجل الذى أشير إليه أى (ها) وهو هنا ، أى : (ذا) . ومعنى : « يأبى الرجل » كأنى قلت : الذى أشير إليه وأريده وهو : (أبىها) ؛ فأبى الرجل من أشباه الجملة أيضا غير أنها من النوع الأول ، أى من الاسم المرفوع على إثبات وجود الشيء .

وأنواع أشباه الجملة على اختلافها ، قد تقرب فى بعض الأحيان إلى الجمل الكاملة ؛ وذلك يكون على وجهين : إما بإعمالها عملا كعمل الأفعال ، أو بعطف اثنين منها بعضها على بعض .

ومثال الأول : « دونك أخاك*أى : أعز أخاك ، فأعملوا : « دونك » عمل الفعل المتعدى ، فصار التركيب أشبه ما يكون بجملة كاملة ؛ ولذلك سمى القدماء « دونك » وأمثالها ، وهى كثيرة : أسماء الأفعال .

ومثال الثانى : « إياك والأسد » ، فهى من جهة المعنى ، مساوية لجملة كاملة ، أى : احذر الأسد ، وإن لم تكن جملة فى الحقيقة . والاسمان فى هذا المثال ، كلاهما منصوب ، وقد يرفع الأول وينصب الثانى ؛ نحو : « أنت وذاك » أى : افعل هذا . أو : « ما أنت والكلام ؟ » أى : لأى سبب تتكلم ؟ فلا يشبه هذا التركيب السابق ذكره إلا فى الظاهر ، وذلك أنه جملة حقيقية ، يعمل فيها أول جزئها فى الثانى . ومثل : « إياك والأسد » عطف جزأين مستقلين . وأبين ما يكون الفرق بين هذا وذلك فى الاستفهام ، فإنى إذا قلت : « ما أنت والكلام ؟ » عاد اسم الاستفهام إلى كل ما هو بعده سواء ، ولا يعود إلى « أنت » فقط ، أو إلى « الكلام » على حدتهما ؛ فإن المعنى هو : ما اشتغالك بالكلام ، وتقدمك إليه ؟ وليس المعنى : (ما أنت ؟) ثم : (ما الكلام ؟) أو مثل ذلك . ولا يمكننا أن نستفهم عن : (إياك والأسد) على هذه الصورة أصلا .

وأظن أن القدماء من النحويين ، أصابوا فى رأيهم ، أن الواو فى مثل : (ما أنت والكلام ؟) تؤدى معنى : « مع » ، وتعمل نصب . وفى تسميتهم إياها : « واو

المعينة « ، مع أن أصلها معناها غامض جدا . وواو المعينة تستعمل في الجمل الكاملة أيضا ، نحو « استوى الماء والخشبة » ، أى كان سطح الماء في مستوى الخشبة ؛ فمعنى الواو في هذا المثال ، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة ، لا يطابق معنى : (مع) تماما ، بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير^(١) به .

والواو قد تعمل الجر أيضا ، وهى واو (رُبِّ) ، نحو : « وكأس شربت » أى : رب كأس شربت ، غير أن معناها ليس معنى : « رُبِّ » في كثير من الحالات ؛ نحو : « وتاجر فاجر جاء الإله به » أى : أعرف تاجرا فاجرا ، أو أذكره . وأصل هذه الواو غامض أيضا .

[٢ - الجملة البسيطة]

القسم الثانى :

أما القسم الثانى من هذا الباب ، فيتناول الجملة البسيطة ؛ فالجملة إما اسمية أو فعلية . والنحويون فرقوا بينهما تفرقا أشد من الحقيقة ، حتى إنهم عبروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية ، بعبارة واحدة ، هى : « المبتدأ » . وعبروا عنه في الجملة الفعلية بعبارة أخرى ، وهى : « الفاعل » ، مع أن الفرق بين الجنسين في المسند فقط . وهو في المسند أيضا أقل تبيانا في الحقيقة من الظاهر ؛ فإننا قد رأينا فيما سبق أن بعض أشكال الفعل ، خصوصا الماضى أصله جملة اسمية .

والمسند إليه يُقَدَّم في الجملة الاسمية ، ويؤخر في الفعلية^(٢) . غير أن العربية

(١) في الأصل : « التأثير » تحريف .

(٢) يتفق المؤلف هنا ، مع مذهب البصريين ، الذين يجعلون الجملة الاسمية هى التى تبدأ باسم ، والفعلية هى التى تبدأ بفعل ، ولا يعربون الاسم فاعلا في الجملة المحتوية على فعل إلا إذا تأخر عن فعله . أما الكوفيون فيرون أن الفاعل هو مَنْ فعل الفعل ، تقدم أو تأخر ، فمحمد في جملة : « محمد سافر إلى الاسكندرية » مسادا حاد البصريين ، فاعل عند الكوفيين .

حسب ما لها من الميل إلى التقييد ، وضعت لتقديم الخبر في الجملة الاسمية ، قواعد أثبت مما يوجد في سائر اللغات السامية . وأما تقديم الفاعل في الجملة الفعلية فلا يقرره النحويون^(١) ، بل يحسبونه مثل : « زيد جاء » جملة ذات وجهين ، أى جملة اسمية مبتدؤها (زيد) وخبرها جملة فعلية ، وهى (جاء) ، على قياس مثل : « زيد رأيته اليوم » معناها : « أما زيد فرأيته اليوم » ، فكان ينبغي على هذا القياس أن يكون معنى : « زيد جاء » هو : « أما زيد فجاء » ، وهذا ليس بمحال ، وقد يوجد أحيانا ، غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال ، هو أن يكون معنى : « زيد جاء » عين معنى : « جاء زيد » . وإنما الفرق بينهما أى إذا قلت : « جاء زيد » أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً ، ولا يخالطه شئ غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت : « زيد جاء » ، كان مرادى أن أنبه به السامع ، إلى أن الذى جاء هو زيد ، كأنى قلت : « زيد جاء لاغيره » .

فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم ، كون زيد هو الفاعل ، لا كونه فعل الفعل . وما ينبئ به السامع على هذا المعنى الخاص شيثان ، الأول : تغيير الترتيب العادى ، فكل شئ يخالف العادة ، هو أكثر تأثيراً فى الفهم من المألوف . والثانى : أن أول كلمة فى الجملة ، هى على العموم ، المضغوظة فى اللغة العربية ، إذا صرفنا نظرنا عما تبتدىء به الجملة من الأدوات ، كإن وأخواتها ، إلى غير ذلك .

وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطاً من أولها ، وذلك إذا قدمت كلمة : (إنما) فهى تغير نظام ضغط الجملة ، وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها . مثاله فى القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا بَعَّيْتُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾^(٢) . وضدها : (أما) فهى تشدد الضغط على أول الجملة .

(١) كان على المؤلف أن بقيد النحاة ها بالعصرين ، كما ست أن ذكرنا (انظر كذلك : الموقف فى الصح

الكوفى ١٨) .

(٢) سورة يونس ٢٣/١٠

فاللغات تتخالف تخالفا ظاهرا في هذا الباب ، فترتيب الكلمات في الجملة ، مقيد في بعضها واختياري في بعضها . مثال النوع الأول : اللغة الفرنسية ، فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعا ، لا يمكن نقله عنه ، إلا في القليل من الحالات . ومثال النوع الثاني : الألمانية ، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل ، والشواذ منها كثير ؛ فلغة من أشباه الفرنسية ، لا تتمكن من تغيير ترتيب الكلمات ، للتنبيه على المهم منها ، فتحتاج إلى وسائط أخرى ، منها في الفرنسية : تغيير تركيب الجملة ، فإني مثلا إذا ترجمت : « جاء زيد » إلى الفرنسية ، قلت : Zaid est venu وإذا ترجمت : « زيد جاء » قلت : C'est Zaid qui est venu .

فالعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات ، فقيد فيها ترتيب الكلمات ، في كثير من الحالات ، كتقديم الموصوف على الصفة ، والمضاف على المضاف إليه .. إلى آخره . وهو اختياري في بعضها ، كما ذكرناه من تقديم الفاعل على الفعل . وأمثال هذا أقل بكثير ، من أمثال ذلك في العربية ، وقواعد الترتيب قاسية فيها ؛ فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك ، منها إلى الألمانية ، وهي أشد اللغات السامية تقييدا لترتيب الكلمات . والحبشية أكثرها اختيارا . والعربية متوسطة بين الضدين .

وربما كانت اللغة السامية الأم ، على مثل ماتكون عليه العبرية ، في هذا المعنى ؛ فالعربية تبعا لطبيعتها ، أكثر من قواعد الترتيب وأقسى . والحبشية تبعا لطبيعتها ، قللتها وأرختها . مثال ذلك أن : « الفؤاد الردىء » في الحبشية : هو^(١) : lebb'ekkūy أو : ekkūy lebb . خلافا لقاعدة تأخير الصفة ، التي هي من القواعد السامية الأصل .

والجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية

(١) في الأصل : « في الحبشية ما ! »

والإيرانية والغربية ، فالجملة الاسمية تكاد ألا توجد فيها أصلا ، وقام مقامها نوع من الجملة الفعلية ، فعله : (كان) . ويوجد مثله في اللغات السامية أيضا ، فكلها تحوى فعلا ، كان يستخدم معناه كالرابطة بين المبتدأ وخبره ، غير أن اللغات السامية كلها ، حافظت على الجملة الاسمية المحضة في حيز واسع .

ومما اضطرها إلى إدخال فعل : (كان) على اختلاف صيغه ، في الجملة الاسمية الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها ، والتفريق بين الماضي والحاضر والمستقبل منها ، أو بين المرفوع والمنصوب ، فإنى إن أسندت : (كبير) إلى (بيتي) في جملة اسمية محضة ، لم يمكننى أن أفرق بين : (بيتي قد كان كبيرا) و (بيتي سيكون كبيرا) و (ليكن بيتي كبيرا) . ويمكننى أن ألحق بها النواصب نحو : (إلى أن يكون بيتي كبيرا) أو أن اشتق منها مصدرا ، نحو : (كون بيتي كبيرا) . والعربية أكثر تنوعا وتخصيصا في هذا الباب ، من سائر اللغات السامية . والأكدية على ضد ذلك ، فالفعل الذى معناه : (كان) في الأكدية ، وهو : bašū لا يستعمل فيها إلا نادرا .

والجملة الاسمية المحضة ، كما أنها مبهمة من جهة الأوقات وماشاكلها ، فهى مبهمة أيضا من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره ، فإننا نراها وصفية في بعض أفرادها ، نحو : « بيتي كبير » ، كـ « بيت كبير » وبدلية في البعض الآخر ، والبدل نفسه مبهم ، نحو : « لباسهم حرير » ، كـ « لباس حرير » أى : لباس من حرير ، ولها أنواع غير هذين . فهذا الإبهام يدل على القدم ، فكانت الجملة الاسمية المحضة ، من أقدم تركيبات اللغات . والعربية مع احتوائها على وسائط التخصيص والتعيين ، قد حافظت على هذا التركيب الأولي المبهم أيضا .

والجملة الاسمية ، كانت في الأصل أشد إبهاما ، مما نجدها عليه في العربية ، فإنها تفرق في العربية ، عن تركيبات الأسماء التى ليست بجملة ، كالوصف والبدل ، افتراقا بينا ، كما شاهدناه في الأمثلة المذكورة ، ولم يكن هناك فرق في الأصل بين الاثنين بل كان : bayt kabīr مثلا ، معناها إما : « البيت الكبير » أو « بيت كبير »

أو « البيت كبير » ، وهذا قبل حدوث الإعراب^(١) والتعريف . ثم استفادت اللغة منهما ، نفرقت الجملة الاسمية عن غيرها ، من تركيبات الأسماء .

وخلاصة ذلك : أن مبتدأ الجملة الاسمية ، معرفة على العموم ، وخبرها نكرة ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره : إدخال ضمير بينهما . وهذا الوسيلة في الربط بينهما ، قديمة جداً ، شائعة في اللغات السامية ، وربما كانت أقدم من الربط بالأفعال التي معناها : (كان) . والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائبا ، وفي بعض اللغات السامية ، إذا كان المبتدأ متكلما أو مخاطباً أيضاً . مثاله في الآرامية^(٢) : *ʿabdōhī ʾanaḥnā himmō* أي : « نحن هم عباده » ومثل ذلك لإيكاد أن يوجد في العربية .

وإدخال الضمير ليس بواجب ، بيد أن العربية تقتضيه ، في حال كون الخبر معرفاً ، نحو : « هذا هو الصواب » . وسمى النحويون الضمير في مثل هذا : (ضمير الفصل) ؛ لأنه يفصل بين الاسمين ، يشير إلى أنهما جملة ، لا يبدل ومبدل منه أو مؤكد وتأکید ، إلى غير ذلك .

وقد يدخل الضمير في العربية ، بعد فعل (كان) أيضاً ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٣) . فإذا كان المبتدأ متكلما ، كان الضمير متكلما أيضاً ، وكذلك في المخاطب ، نحو : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤) . وذلك يدل على أن لإدخال الضمير في مثل هذه الجملة أصليين ؛ أحدهما : ضمير الفعل المستعمل في الجملة الاسمية المحضة . والآخر ضمير التأكيد في مثل : « قمت أنت » . وقد يدخل

(١) يتحدث المؤلف عن حدوث الإعراب في اللغات السامية ، « آذنا نملك وثائق قديمة من لغات سامية غير معربة ، كانت سلفاً للغات ظهر فيها الإعراب !

(٢) أي آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ١١/٥

(٣) سورة الأنفال ٣٢/٨

(٤) سورة المائدة ١١٧/٥

الضمير ، إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلب ، أو أخوات (جعل) ، فيصير اسمها مفعولاً له ، نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴾ (١) .

ومن الروابط بين المبتدأ والخبر : (الباء) ، وهي تلحق بالخبر ، وأكثر ذلك عند النفى ، نحو : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٢) . وقد تلحق بالمبتدأ ، نحو : « وكيف به » أى : كيف هو ؟ غير أن بين الاثنين فرقا . والتقدير الأقرب إلى معنى : « كيف به » هو : كيف به الحال ؟ فيظهر أن : « كيف به » ، ليست فى الأصل بجملة اسمية كاملة ، مبتدؤها ضمير الغائب ، بل هى من أشباه الجمل المذكورة آنفا .

وقد يدخل بين المبتدأ وخبره : (الفاء) ، نحو :

كُلُّ امْرِئٍ فَلَهُ رِزْقٌ سَيُلْغُهُ (٣)

وكذلك تدخل بين كل جزء للجملة مقدم ، وبين باقى الجملة ، نحو : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرَ ﴾ (٤) . ومثل ذلك الفاء الواقعة فى جواب : (أما) ، غير أنها أقوى فى هذا المعنى ، من البقاء على حدتها ، فالآية المذكورة يماثلها ، مع ضم (أما) فى أول الجملة : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (٥) ، ومثل هذا نادر . والعادة أن يتلو كلمة (أما) مبتدأ جملة اسمية ، نحو : « أما أنت فلم تُصَلِّ » . وأصل الفاء فى مثل هذا واضح ، فهى جواب الموصول فى (أما) ، فإن أصلها : >an+mā . و (ما) هى الموصولة ، و(أن) ربما كانت من العناصر الإشارية ، فالفاء فى غير ما أوله (أما) ربما قيس بها على ما بأولها (أما) .

(١) سورة الصافات ٧٧/٣٧ وفى الأصل : « الباقون » وهو تعريف .

(٢) سورة فصلت ٤٦/٤١

(٣) صدر بيت لأبى العتاهية فى أمالى الزجاجى ٥٤ وعجزه فيه : « والله يرزق لائيس ولا آمن » .

(٤) سورة المدثر ٤/٧٤

(٥) سورة الضحى ٩/٩٣ وفى الأصل : « أما » .

وللفاء في مثل : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » أصل ثان ، نعرفه من أن اللهجات العربية الدارجة ، تعوض الواو من الفاء ، في مثل هذا ، نحو : « كل بلاد ولها زى ، وكل شجرة ولها فى » ، فهذا يذكرنا التركيبات العطفية ، المكونة من اثنين من أشباه الجملة ، نحو : « أنت وذاك » ، غير أنا إذا حذفنا الواو في مثل : « أنت وذاك » بقيت كلمتان منفردتان ، لاجملة . وإن حذفنا الواو من مثل : « كل بلاد ولها زى » ، بقيت جملة كاملة ، وهى : « كل بلاد لها زى » ، مع أن معناها ليس بمعنى الجملة الأصلية تماما ، بل يقرب معنى تلك من أن يكون : « كل بلاد في حالة كون لها زى » ؛ فالواو في مثل هذا ، قريبة من واو الحال .

فالحلاصة أن الفاء الداخلة بين جزء مقدم من الجملة ، وبين باقيها ، بعض أصلها من الفاء الواقعة في جواب (أما) ، وبعضه من الواو العاطفة بين اثنين من أشباه الجملة ، مع أنه يمازج هذه الواو شئ من واو الحال .

وخبر الجملة الاسمية في : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، فالخبر في هذه الجملة ، جملة كاملة ، هى : « له رزق » . ولابد من أن يوجد في الجملة الخبرية ضمير راجع إلى المبتدأ ، هو في مثالنا : الضمير المتصل في : « له » .

وهذا التركيب ، ونسميه بالجملة الاسمية المركبة ، كثير الاستعمال في العربية ، بعضه بالفاء بين المبتدأ والجملة الخبرية ، وأكثره بغيرها ، وهو قديم سامى الأصل . مثاله من الآرامية : baylā dnā satreh أى : « هذا البيت هدمه » .

وفائدة الجملة الاسمية المركبة ، تقارب فائدة العبارة الفرنسية المذكورة : C'est qui ، فتمكن الناطق من أن يقدم الكلمة ، التى يريد أن ينبه السامعين إليها ، أو الكلمة التى تربط الجملة الجديدة ، بما قبلها في أول الجملة ، بغير تغيير. لتركيب الكلمات العادى . والعربية تميل إلى التحفظ بالترتيب المألوف ؛ فإننا لو أردنا في مثالنا « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، أن نقدم « كل امرىء » في جملة اسمية بسيطة ، لكانت : « ولكل امرىء رزق سيبلغه » . وكان مثل هذا الترتيب غير مقبول في الزمان

القديم ، وإن وجد كثيراً في الزمان الحاضر وفي اللغة العربية .

وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الاسمية المركبة ، مركبة هي نفسها من جملتين أو أكثر ، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ ، في جملة معمول فيها ، لا في الجملة العاملة . مثال ذلك : « إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت ، تذكرت الخزرج قيس ابن الخطيم » ، فخبر : « حرب الأوس والخزرج » هنا ، مركب من جملة عاملة ، هي : « تذكرت الخزرج » وجملة معمول فيها ، هي : « لما هدأت » . وضمير : « هدأت » هو الراجع إلى المبتدأ ، الذي هو : « حرب الأوس والخزرج » .

وكذلك في خبر (كان) نحو : « كان الرجل في الجاهلية ، إذا كان شاعرا ، سموه الكامل » ، فخبر (كان) مركب من جملة عاملة ، هي : « سموه » ، ومعمول فيها ، هي « إذا كان شاعرا » ، وضمير (كان) هو الراجع إلى فاعل (كان) الأولى ، الذي هو الرجل . وهذا النوع من التركيب ، هو ما يفيد العربية خفة واستعداداً لتأدية المعاني المتنوعة ، أكثر مما نجده في سائر اللغات السامية .

ومن خصائص العربية : أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ، ربما كان ضميراً للغائب ، لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه فيها . وهذا ماسماه النحويون : ضمير الشأن ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَإِيْفَلْحُ الظَّالِمُونَ ﴾^(١) . وأكثر ذلك بعد : (إنّ) كما هو في هذا المثال ، أو بعد : (أنّ) . وفائدة هذا التركيب ، أنه يمكن الناطق من إدخال : إنّ ، وأنّ ، على الجمل الفعلية نحو : « لايفلح الظالمون » . فهذا مما يشهد بمزية العربية ، شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات السامية ، قد يقدم أمثال (إنّ) على الجمل الفعلية ، وإن كان موضعها الأصلي ، أول الجمل الاسمية فقط . والعربية أهدمت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الاسمية فقط . وهي مع ذلك اخترعت وسيلة ، لقلب الجملة الفعلية اسمية ، بغير تغيير تركيبها ، لكي يمكن إلحاق (إنّ)

(١) هي فاصلة آيات كثيرة في القرآن الكريم ، منها : سورة الأنعام ٦/٢١

وأخواتها بالجمل الفعلية ، بواسطة لا مباشرة .

ومبتدأ الجملة الاسمية ، منصوب بعد إن وأخواتها . وكثرة ذلك من خصائص العربية ، مع كون أصله ساميا شائعا ، في غير العربية أيضا ، ومما يدل على أن (إنّ) - وهي أقدم الكل - كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية .

وفي العبرية تلحق بها الضمائر ، على الطريقة التي تلحق بمضارع الفعل وأمره ؛ نحو : hinnennī أي : « إنني » . والنون الثانية من : ennī هي نون الضمير المنصوب ، والأولى هي نون التأكيد المستعملة في المضارع والأمر ، مثل : yiklennī . وتوجد في : hinnennū أي : « إننا » أيضا . وفي العبرية بعض أخوات (إنّ) ، لا توجد في العربية ، قيس بها على (إنّ) ، منها : qōd أي : « بَعُدْ » و « أيضا » ؛ نحو : qōdennī hay أي : « هو باق في الحياة » ، أصلها : qōdenī والنون نون التوكيد أيضا .

[الجملة الفعلية]

والجملة الفعلية أبسط تركيبا من الجملة الاسمية ، ولا ينبغي لنا أن نتكلم عنها تفصيلا ، بل يكفي الكلام عن مسألة واحدة من مسائلها ، وهي مسألة الفعل المعلوم^(١) الفاعل ، أو المسند إليه .

أما الأول ، فهو فعل ما لا يسمى فاعله ، نحو : « ضُرب زيدٌ » فهو معلوم الفاعل ، وليس بمعلوم المسند إليه ، فتراه أسند إلى : « زيد » وهو مفعوله . فإذا نقلنا جملة : « ضربت زيدا » إلى ما لم يُسم فاعله ، صار المفعول ، وهو : « زيد » مسندا^(٢) إليه وحذف الفاعل . [و] في العربية قد يسند فعل ما لم يسم فاعله ، في بعض الأوقات ، إلى ما لم يكن مفعولا ، بل كان منصوبا غير مفعول ، نحو : « سيرَ

(١) في الأصل : « المعلوم » وهو تعريف .

(٢) في الأصل : « مسند » وهو خطأ .

فرسخان « ، أصلها : « ساروا فرسخين » و « صيم رمضان » ، أصلها : « صاموا رمضان » . ولا نظير لذلك في غير العربية .

وحذف الفاعل ، عند نقل الجملة إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، هو الأصل في اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، ونرى فيها أن الفاعل لا يحذف عند النقل إلى ما يسمى فيها : (صيغة التأثر) ، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة ، مثال ذلك في الفرنسية : Il a été frappé par moi وفي الإنكليزية : He has been beaten by me . وقد يوجد مثل ذلك في اللغات السامية . وأكثر ذلك في الآرامية ، نحو : šmī^c-lan أى مسموع لنا ، يعنى : « سمعنا » . ومثله في العربية الفصيحة نادر جدا (١) .

هذا إذا كان الفعل متعديا وله مفعول . وإن كان لازما ، أو متعديا ليس له مفعول ، فيصير غير مسند بالنقل إلى ما لم يسم فاعله ، نحو : « غُشِيَ عليه » أو : « ذُهِبَ به » ، ففقد في مثل هاتين الجملتين المسند إليه لفظا ، وإن وُجد معنى ؛ فإن الظرف ، أى : (عليه) أو (به) يقوم مقامه . فلا نجد في العربية جملة مفقودة المسند إليه معنى . وهذا من خصائص اللغة السامية الأصلية أيضا ، وإن عدل عنه بعض اللغات السامية ، نحو : heškat في الآرامية ، أى : « أظلمت الدنيا » .

والجملة المفقودة المسند إليه ، كثيرة في اللغات الغربية ، نحو : Il pleut ، أو : It rains ، وطبيعتها ضد طبيعة ما ذكرناه من : « غُشِيَ عليه » ، فإننا (٢) وجدنا في : « غشى عليه » أن المسند إليه مفقود في اللفظ ، موجود في المعنى . وفي المثالين : الفرنسى والإنكليزى ، هو موجود (٣) في اللفظ ، أى : Il و Il ومفقود في المعنى ، لأن Il

(١) لابل هو أمر كثير الورد في العربية الفصحى ، وهو شائع جدا في القرآن الكريم ، مع الأفعال : أوحى ، وأنزل ، في مثل قوله تعالى : « اتبع ما أوحى إليك من ربك » وقوله عز وجل : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم » ، وغير ذلك كثير .

(٢) في الأصل : « فإذا » تحريف .

(٣) في الأصل : « مفقود » تحريف .

و « لا تفيد معنى أصلا ، بل هما علامتان لفظيتان لوقوع الفعل . وقد يوجد في العربية ماهو قريب من : « غُشِيَ عليه » وأمثالها ، وإن لم يكن الفعل مبنيا على ما لم يسم فاعله . مثال ذلك : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(١) و : « لم يُرْعِ القَوْمَ إلا بالرجال » ، فالمسند إليه وإن لم يوجد لفظا ، فقد قام مقامه معنى : (بالله) و (بالرجال) . وكان يمكن أن يقال : « كفى الله شهيدا » و « لم يَرِعِ القَوْمَ إلا الرجال » ، وقيسا على مثل : « اكَتَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » ، و « إذا بالرجال » .

ومن غرائب العربية ، التي تتميز بها ، ليس عن سائر اللغات السامية فقط ، بل عن أكثر اللغات على العموم : إسناد الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان ، نحو :
 إذا ما نَامَ لَيْلُ الْهَوَجِجِ^(٢)
 أى : « إذا نام البطيء والأحمق ليلة » . ومن مثل ذلك : أخذ وصف الزمان بالفعل ، نحو : ﴿ يَوْمَ عَاصِفٍ ﴾^(٣) ، وإضافة الفعل إليه ، نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٤) .

[٣ - تركيب الكلمات في داخل الجملة]

القسم الثالث :

إلى هنا تم القسم الثاني من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث في : تركيب الكلمات في داخل الجملة .

فأجزاء الجملة البسيطة ، إذا صرفنا نظرنا عن الضمائر ، فبعضها أسماء ، وبعضها أفعال ؛ فيحصل انقسام بحث تركيب الكلمات في داخل الجملة إلى

(١) سورة النساء ٧٩/٤

(٢) عجز بيت لأبي كبير الهدلي في ديوان الهدليين ١٠٧٣/٣ وتامه فيه : « فأتت به حوش الجنان مبطنا .. شهدا .. الخ » .

(٣) سورة إبراهيم ١٨/١٤

(٤) سورة سبأ ٣٣/٣٤

موضوعين ، أولهما : توابع الاسم . والثاني : توابع الفعل . ويتوسط بينهما موضوع ثالث هو : توابع الأسماء المشتقة من الفعل ، كالمصادر ، وفاعل ومفعل .. إلى آخر ذلك . ولأن أجزاء الجملة يؤثر بعضها في بعض ، سميناها : الإتياع . ونضم إلى المواضيع الثلاثة المذكورة ، موضوعا رابعا سميناها : الإتياع .

[التعريف]

فتوابع الاسم هي :

أداة التعريف ، والبدل وما يقاربه^(١) ، والصفة ، والمضاف إليه .

أما التعريف فلا نجده في الأكديّة ، ولا في الحبشية ، إذا نظرنا إلى اللغتين المشاهدين في المستندات الباقية . فإذن هو خاص بثلاث من اللغات السامية ، وهي العبرية ، والآرامية ، والعربية . والأدوات المستعملة في هذه اللغات لتأدية التعريف اثنتان : (hā) في العبرية والآرامية ، مع أنها تلحق بأول الكلمة في العبرية ، وبآخرها في الآرامية ، نحو : hammelek ، أصلها : hāmelek في العبرية ، و malkā أصلها : malkhā في الآرامية . وهي : (al) في العبرية .

ومع ذلك ، فقواعد التعريف والتنكير السائدة في اللغات الثلاث ، تتقارب جدا ، وهذا من العجيب ؛ فإنه لو كان التعريف من أصولها المشتركة^(٢) فيها ، بين اللغات السامية الغربية ، لكان من المنتظر أن تكون أداة واحدة في اللغات المذكورة ، وأن يوجد التعريف في اللغة العربية الجنوبية وفي الحبشية أيضا . وربما كان الميل إلى التفريق^(٣) بين المعرف والمنكر ، تشتك فيه كل اللغات السامية الغربية ، قبل افتراقها ، ثم زال من العربية الجنوبية والحبشية ، والعربية الشمالية ابتدعت أداة خاصة بنفسها

(١) في الأصل : « وما يقاربه » تصحيف .

(٢) في الأصل : « المشترك » .

(٣) في الأصل : « التعريف » تحريف .

للتعريف ، والعبرية والآرامية حسب تقاربهما في كثير من جواهر اللغة ، استخدمنا العنصر الإشارى القديم : (hā) .

وربما كان الأمر على ضد ذلك ، فلا يكون للغات الثلاث اشتراك تاريخى حقيقى ، فى التمييز بين التعريف والتنكير أصلا ، بل تتشابه مظهراً فقط ، وكل واحدة منها تحصلت على قواعد التعريف بخالها ، مستقلة عن غيرها^(١) .

وهذه المسألة من نوع من المسائل ، كثير الوقوع فى مقابلة اللغات ، وبالأخص اللغات السامية ، له أهمية أساسية ، وذلك أننا كثيرا ما نتردد ونتساءل ، إذا عثرنا على تشابه بين لغتين متقاربتين ، أهو أصلى فيهما ، يرتقى إلى زمان اتحادهما ، قبل أن تتفارقا ؟ أم هونتيجة تأثير ، أثرته إحداهما على الأخرى ، أم طرأ عليهما تغييران مستقبلا ، أحدهما عن الآخر ، انتهى إلى نتيجة واحدة ، لتساوى الأساسين ، والقوة المؤثرة فيهما .

ومثال الأول : جل ما ذكرناه من العناصر السامية الأصل ، ووجودها ، وكثرتها وظهورها ، مما يحملنا على إثبات تقارب اللغات السامية ، وعلى اشتقاقها من أصل واحد .

ومثال الثانى : أنا نرى اللغة العبرية ، كانت تتأثر بالآرامية فى أشياء كثيرة ، فى زمان زوالها^(٢) عن ألسنة الناس ، وقيام الآرامية مقامها .

وأمثلة الثالث كثيرة ، وخصوصا بين الآرامية والحبشية ، منها : أنهما لتأدية المفعول المعرف ، تصلان ضمير الغائب بالفعل ، ويُتليانه المفعول ملحقا بأوله اللام ؛ مثال ذلك فى الآرامية : *azzakāhū la-ʾAdām* أى : « أمرت آدم » ، فلا يمكن أن يكون هذا التركيب أصليا ،

(١) انظر كذلك الفصل الخاص بالتعريف والتنكير فى كتابنا : اللغة العبرية ١٤٥ ١٥١

(٢) فى الأصل : « زوالهما » تحريف .

في كلتا اللغتين ، فنراه ينشأ في الآرامية ، في مدى تاريخها الظاهر في مستنداتها ، ولا يمكن أيضا أن تكون إحدى اللغتين أثرت في الأخرى ؛ لأنه لم تكن بينهما علاقة ، يحتمل منها ذلك ؛ فلا بد من نشوء هذا التركيب في اللغتين على حدتها . والداعي إليه واحد فيهما ، وهو الحاجة إلى التعريف ؛ فإن الآرامية ، وإن كانت لها أداة للتعريف في الأول ، كانت قوتها المعرفة قد زالت وتلاشت ، كما ذكرنا آنفا . والحبشية لا تحوى أداة تعريف أبدا . والوسائط إلى الحصول على المحتاج إليه كانت موجودة في كليهما ، وهى الضمير المتصل الذى من طبيعته أن يكتفى عن معرف ، واللام التى كانت تتداخل بين الفعل والمفعول في أحوال ممدودة ، منذ زمان قديم . فهذا مثال ماقلناه من تساوى الأساسين والقوة المؤثرة فيهما .

فأما تطابق العبرية والآرامية والعربية في كثير من قواعد التعريف والتنكير ، فيمكن أن يكون من أصولها المرتقية إلى زمان كونها لغة واحدة ، ويمكن أن يكون من النوع الثالث من التشابهات ، وهو التغييرات المستقلة على خطوط متوازية .

فمن أهم قواعد التعريف في اللغات الثلاث ، أن المضاف إليه المعرف ، يُعرّف المضاف ، فلا يمكن إدخال آلة التعريف عليه ، نحو : « بيت الملك » ، أى : البيت للملك ، وهى في العبرية : *bēt hammelek* وفى الآرامية العتيقة : *bēt malkā* . فإذا فرضنا أن هذه القاعدة ليست بأصلية قديمة ، بل حديثة في كل واحدة من اللغات ، وجب علينا أن نبين طريقة إلى فهم نشوئها ، وهى ليست مما لا يحتاج إلى تفسير ، فإننا نراها تضاد قواعد التعريف السائدة في اللغات الغربية ، فمثالنا ترجمته بالفرنسية : *la maison du roi* وبالإنكليزية : *the house of the king* ، فنشاهد آلة التعريف قبل المضاف في كليهما .

وربما أمكننا تبين أصل تلك القاعدة على هذه الطريقة : إن مما تشترك فيه كل اللغات السامية ، وصل الضمائر المجرورة بالاسم ، نحو : « بيتى » ، وهى في الأكديّة *bītī* وفى العبرية : *bēī* وفى الآرامية العتيقة كذلك ، وفى الحبشية : *bēteya* فلما

اخترعوا آلة للتعريف ، لم يروا إدخالها على مثل هذا واجبا ؛ لأنه وإن أمكن أن تشير : « بيتي » مثلا ، إلى بيت واحد من بيوتى ، فالأقرب إلى^(١) الاحتمال ، أنه يعنى بها : بيت لى معين .

واللغات الغربية ، منها ماهو على مثل هذا ، كالفرنسية والإنكليزية والألمانية ، فبيتى فيها : mein Haus , my house , ma maison . ومنها ماهو على ضد ذلك ، كال يونانية أو الطليانية ، فبيتى فيها : la casa mia , he oikia mou بآلة التعريف مع الضمير .

ثم بعدما ثبت أن « بيتى » وأمثالها ، معناها التعريف ، قاسوا عليها سائر المضافات المعرّفة ، بخلاف اللغات الغربية . ومهما كان أصل التعريف فى العربية ، فلا شك أنها وضعت له بعض القواعد الجديدة ، وقيدته أكثر مما قيدته اللغتان الأخريان ، يعنى : العبرية والآرامية .

من ذلك أنها شددت معنى التنكير ، حتى إنه يعبر فى المفرد عن الوحدة ؛ نحو « من غير وجه » ، أى من غير وجه واحد . والجمع المنكر قد يعبر به عن التعدد ؛ نحو « مكثوا أياما » ، أى : أياما متعددة . وقد يوجد مثلها فى العبرية أيضا ؛ نحو : yāmīm أى : عدد من الأيام : šānīm أى : عدد من السنين .

ومن ذلك : إثبات درجة بين التعريف والتنكير ، ووضع القواعد لها ؛ وهى أنواع ، أحدها : تعريف الجنس ، بخلاف تعريف العهد ، نحو : « الرجل خير من المرأة » معناه : الجنس المسمى برجل . وكثيرا ما يقرب ذلك من التنكير ؛ فيكون معناه : أى ما كان من الجنس .

وخصصوا الأسماء المعرّفة جنسا ، بوصفها بالجمل الوصفية غير الموصولة ، نحو : « إنك المرء نرجوه » ، فهى نتوسطة بين : « إنك المرء الذى نرجوه » ؛ فيكون هو

(١) فى الأصل : « فالأقرب من » !

رجلا معروفا بعينه ، وبين : « إنك امرؤ نرجوه » فالمعنى مبهم تماما .
 ونوع آخر من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير : إضافة مضاف إلى مضاف إليه معرف ، إضافة غير حقيقية ، نحو : « حسن الوجه » و « طالب الثأر » .
 وخصصوا مثل هذا بدخول لام التعريف على المضاف ؛ فقالوا « الرجل الحسن الوجه » و « الطالب الثأر » .

ونوع ثالث من ذلك : إضافة بعض الكلمات المهمة ، إلى المعرف ؛ فتبقى منكورة مع ذلك ، نحو : « بعضهم » أى : واحد أو عدّة منهم . والعربية مداومة الرعاية للتعريف والتنكير فى تأليف الجملة ، تفرق بذلك بين أجزائها . فالفاعل والمبتدأ معرفان والخبر والحال منكران ، إلى غير ذلك ، وإن وجد شواذ من هذه القواعد ، فلها قواعد أخرى .

[البدل والتوكيد والوصف والتمييز]

أما البدل والتوكيد والوصف ، فأكثر خصائصها سامى الأصل ، لا تختص به العربية . ومما يجب الالتفاف إليه : التمييز وما يقاربه ، فكثيرا ما نجد الاسم التابع لغيره منصوبا ؛ من ذلك : النصب بعد الأعداد ، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ؛ نحو : « عشرون رجلا » ، وكذلك : « كم رجلا عندك ؟ » و ﴿ فلن يُقْبَلَ من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾^(١) . ومن ذلك : التمييز التابع للوصف ، وخصوصا للمفضل منه ؛ نحو : « هو رفيع قدراً » و « أنت أعلى منزلة من غيرك » . وقد تقاس على ذلك الأفعال نحو : « طَبَّ نفساً » و « جرى دماً » . ومن ذلك : « أنتم المؤمنين » ، و ﴿ امرأته حَمَّالَةٌ الحطب ﴾^(٢) .

وكل هذا ومثله ، يكاد يكون خاصا بالعربية ، لا نجد له إلا آثاراً قليلة فى سائر

(١) سورة آل عمران ٩١/٣

(٢) سورة المسد ٤/١١١ وهذان المثالان ليسا من التمييز فى شىء ، فهما منصوبان بإضمار فعل على

الاختصاص ، أو القطع للمدح أو الذم .

اللغات السامية ، منها أنه يحتمل أن يكون المعدود في العبرية ، في مثل : arbā'īm yōm تقديره النصب ، كما هو الحال في العربية في : « أربعون يوما » . ومنها في العبرية : kabbōr mi'abīkā yāmīm أى : أكبر من أبيك أياما . و yāmīm هنا لا يحتمل أن تكون جرا ، لتداخل الكلمة قبلها ، فلزم أن تكون نصبا . والأرجح أنه وإن لم نجد أكثر التركيبات ؛ فقد قال النحويون إن : « أنتم المؤمنون » تقديرها : أنتم أعني المؤمنون . وربما كان هذا صحيحا ، أو قريبا من الصحيح . وعلى كل حال ، فأصل النصب في هذه ، غير أصله في النوعين الأولين . ومما يشير إلى ذلك ، أن المنصوب معرف في مثل : « أنتم المؤمنون » وهو منكر في مثل : « عشرون رجلا » و « رفيع قدراً » . والتشكير يقرب النصب فيهما من نصب الحال ، ونصب خبر (كان) وأخواتها ، ونصب ما يماثلهما من توابع الفعل ؛ فنرى المنصوب منكرا في كل ذلك أيضا ، فيحتمل أن يتعلق النصب المنكر في توابع الأسماء ، به في توابع الأفعال ، وإن لم يمكننا تبين طبيعة العلاقة بينهما .

ومن خصائص الوصف ، التي تستحق الاطلاع عليها : وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به ، يذكر بعد الصفة^(١) ؛ نحو : « مررت برجل كثير أعداؤه » ؛ فوصف الرجل بصفة شيء مربوط به ، وهو : « الأعداء » الذين صفتهم الكثرة . والأصح أن النسبة بين « كثير » و « الأعداء » ليست بوصفية ، بل إسنادية ، فصفة الرجل هي كون أعدائه كثير . والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين ، أسند أحدهما إلى الآخر ، هي الجملة الوصفية ، وكان يمكن استعمالها في مثالنا ، ويكون إذن : « مررت برجل أعداؤه كثير » ، فيحتمل أن يكون الخبر قد قدم ، فصارت : « برجل كثير أعداؤه » ، ثم أتبعوا كلمة : « كثير » الاسم السابق لها ، كأنها وصفها فأصبحت : « برجل كثير أعداؤه » . فهذا أصل واحد للتركيب المذكور .

وربما كان له أصل^(٢) آخر معه ، وذلك أنه كثيرا ما يكون الكلام مبهما ،

(١) وهو ما يسميه نخاة العربية : « النعت السببي » .

(٢) في الأصل : « أصلا » وهو خطأ .

وحتى مخطئا في الأول ، ثم يستدرك أو يصحح ، ومثاله في العربية : بدل الاشتغال والغلط ؛ نحو : « أعجبنى عمرو حسنه وأدبه وعلمه » و « مررت برجل حمار » أى : لا برجل ، بل بحمار . فمن ذلك قولى : « رأيت رجلا حسنا » ثم استدركت بقولى : « وجهه » أى : وليس الحسنُ هو الرجل كله ، بل وجهه ، فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثانى للتركيب المذكور .

وفى مثل : « الكُتِبَ الآتَى ذِكْرُهَا » ، كان المنتظر - إذا صدرنا عن الأصل الأول - أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « ذكرها » لكونها خبرا لها ، فتكون منكورة مذكورة مرفوعة . وإذا صدرنا عن الأصل الثانى ، انتظرنا أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « الكتب » ؛ لكونها وصفا لها ؛ فتكون معرفة مؤنثة منصوبة ، فهى فى الحقيقة بين الاثنين : معرفة مذكورة منصوبة ؛ فنرى من ذلك أن أصل التركيب أصلا ، وأن للوصف وجهان ؛ فيكون وصفا للاسم السابق له ، وخبرا للاسم التالى له .

ويجوز جعل مثل هذا الوصف اسما موصوفا ، كسائر الأوصاف ، فكما يجوز أن أقول : « الحسن » أعنى : الرجل الحسن ، كذلك يجوز أن أقول : ﴿ المؤلِّفة قلوبهم ﴾^(١) أى : الرجال المؤلفة قلوبهم . والتركيب المذكور كثير فى الاسم المفعول ، وليس له مسند إليه ، نحو : « الرجل المغشى عليه » و « المرأة المغشى عليها » ، من : غُشِيَ عليه وعليها ، وقد ذكرنا ذلك . فالتركيبات التى من هذا الجنس ، تساوى الأوصاف ، فقد تستعمل خبرا نحو : « هو مغشى عليه » و « هى مغشى عليها » و « كان مرحولا إليه » من : يُرْحَل إليه . أو اسما موصوفا ، فتعرف بالألف واللام ؛ نحو : « نلت المرغوب عنه لا المرغوب فيه » .

وقد توجد فى العربية أمثله أخرى لجزء من الجملة ، له وجهان ، منها : « أرى السيوفَ سُسُتَلَّ » ؛ فالسيوف منصوبة لأنها مفعول : « أرى » ، ومع ذلك أسند إليها

كلمة : « ستسل » ، وكان يمكن أن يقول : « أرى أن السيوف ستسل » .

[الإضافة]

والإضافة سامية الأصل . وقد ذكرنا أن المضاف لم يكن معربا في الزمان القديم وأن عدم إدخال أداة التعريف عليه ، مما تشترك فيه العربية مع العبرية والآرامية . والإضافة قد توازن الإبدال أو التأكيد في بعض الأحوال ؛ منها : أنه يمكننا أن نقول : « ثوبٌ حريرٌ » أو : « ثوبٌ حريرٌ » ، ويمكن أن يقال : « ثوبٌ من حريرٍ » أيضا . ومن ذلك : « ثلاثة رجال » أو : « رجالٌ ثلاثة » .

ومن ذلك : أن (الكُلُّ) ، ومثلها : (النفس) ، ونحوهما^(١) ، قد تضاف إلى الاسم ، وقد تبدل منه باتصال ضمير راجع إليه ؛ مثال ذلك : « كل الناس » أو « الناس كلهم » ، و « كلتا الحالتين » أو « الحالتان كلتاها » و « نفس الأمر » أو « الأمر نفسه » .

و « كل » سامية الأصل ، على اختلاف معانيها ؛ فـ (كل شيء) مثلا ، يقابلها في العبرية : kol dābār منكرة ، في معنى : كل واحد من الأشياء ، و (كل الأشياء) يقابلها : kol haddbārīm معرفة ، في معنى : جميع الأشياء .

و « النفس » تستعمل في الآرامية مبدلة فقط ؛ نحو : hū napšā أي : هو نفسه . وهي في العبرية لا توجد ، لامبدلة ولا مضافة إلى الأسماء ، وإنما تضاف إلى الضمائر ، نحو : wayyehābēhū knāpsō أي : فأحبه كنفسه ، يعني : كمحبته لنفسه . وتقارب « النفس » في العبرية : « العين » ، وهي تضاف أكثر مما تبدل ، نحو : « عين الأمر » . وقد تؤخر مع إلحاق الباء ؛ نحو : « الأمر بعينه » ، وهي في هذا المعنى خاصة بالعربية . ويوجد في سائر اللغات السامية ، أسماء آخر مرادفة لها ، نحو : « الرأس » ، أو : knōmā في السريانية ، ومعناها : الشخص .

(١) في الأصل : « ومثلها » .

وضد « الكَلِّ » هو : « البعض »^(١) . وتركيباتها متنوعة في العربية ، يوازن بعضها تركيبات الكل ، ولا نظير لها في سائر اللغات السامية . ومما يماثلها من جهة كثرة الإضافة إلى غيره ، وعدم التعرف بالإضافة إلى المعرف : « مثل » ومايرادفها . وليس لسائر اللغات السامية اسم في هذا المعنى ، بل تكتفى بالكاف .

ومنه : « غير » ، وهي مما اخترعته اللغة العربية ، مبينة في ذلك مزيتها وطبيعتها ، فإننا نرى : « غير » متنوعة المعاني والوظائف ، واسعة العمل ، وهي مع ذلك مضبوطة بالقواعد ، التي لاتدع مجالاً للتردد في طريقة تركيبها مع غيرها ، ولا فيما تفيدته في أى موضع كان .

ومن ذلك : « ذو » و « صاحب » . ويقابل : « الصاحب » في سائر اللغات السامية ، بعض الأسماء ؛ نحو : *bā'al habbayit* في العبرية ، أى : صاحب البيت . وليس لها عنصر إشارى في هذا المعنى ، غير أن اسم الموصول : « الذى » ، أصله اسم من أسماء الإشارة ، قد يقارب : « ذو » في الإضافة إلى الأسماء ؛ مثال ذلك من الآرامية^(٢) : *bēt ginzayyā dī malkā* : بيت الخزائن ذو الملك ، يعنى : الذى للملك . ومن الحبشية *haṭī'at za-hezb* أى : الخطيئة ذات القوم ، يعنى : خطيئة القوم .

والفرق بين العربية وبين الآرامية والحبشية : أن (*dī*) ، (*za*) هما اسما الموصول العاديان الخاصان باللغتين ، فلا تقابلان : (ذو) العربية ، التي لأمعنى لها غير معنى : الصاحب^(٣) . ف (*dī*) الآرامية العتيقة - وهى : (*d*) في السريانية - و (*za*) في

(١) بعد علماء اللغة العرب إدخال (ال) على (كل) و (بعض) من اللحن . وفي لسان العرب (كلل) ١١٠/١٤ : « وكل وبعض معرفتان . ولم ينبىء عن العرب بالألف واللام » !

(٢) أى آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ١٧/٥

(٣) هى اسم موصول كذلك في لهجة طيء العربية القديمة . انظر : لسان العرب (الألف اللينة) ٣٤٨/٢٠ وشرح الحماسة للمرروق ٥٩١/٢ والأزهية للهروى ٣٠٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٠٥/٢

الحبشية ، علامتان للإضافة ، ومثلها كثير في اللغات السامية ، وفي اللهجات العربية الدارجة (١) .

والعربية الفصيحة ، لما فيها من الإعراب الدال على كل أحوال الاسم ، دلالة غير مشتبهة ، لاحتياج إلى علامات خاصة بالإضافة .

وقد تستعمل بعض اللغات السامية ، بعض أسماء القرابة ، في معنى قريب من معنى (ذو) أو (صاحب) . وأكثرها استعمالاً في هذا المعنى : (ابن) و (بنت) نحو : « ابن السبيل » و « بنات الدهر » أى : المصائب . و « ابن ثلاثين سنة » . ويطابقها في العبرية : ben šlōšīm šanā والسريانية تتعدى في ذلك إلى مثل : bar yawmā أى : ابن يومه ، يعنى : في ذلك اليوم بعينه . ومثل ذلك : « أهل القرآن » و « أهل السنة » . وقد يقع (الأخ) و (الأخت) في مثل ذلك ، نحو : « أخو الخير » و « إخوان الصفاء » . وليس لذلك نظير في غير العربية .

ومن غريب الإضافة : إضافة الاسم إلى الصفة وبالعكس . مثال الأول : « سورة الفاتحة » و « دار الآخرة » و « بيت المقدس » . ولكلها سبب ، أما « سورة الفاتحة » فالفاتحة قائمة مقام الاسم الموصوف ، وهى اسم علم لأم الكتاب ، فالإضافة فى : « سورة الفاتحة » كالإضافة فى : « مدينة بغداد » ، و « دار الآخرة » تقديراً : « دار الحياة الآخرة » ، فقام الوصف مقام الموصوف . و « بيت المقدس » ، أصلها : « البيت المقدس » ، ثم حذفوا أداة التعريف فى الكلمة الأولى ، ثم ضلوا فى التركيب ، فظنوه إضافة ، وهو فى الحقيقة وصف . ومثله كثير فى العربية المتوسطة بين الفصيحة والدارجة .

والثانى ، أى إضافة الوصف إلى الاسم ، أنواع منها مثل : « حسن الوجه » .

(١) مثل : « بتاع » المصرية . و « تبع » السورية ، و « حق » السعودية ، و « مان » العراقية ، و « دبا » المغربية ، وغير ذلك .

وفائدة الإضافة هنا ، تخصيص المعنى ، فالحسن يرجع إلى الوجه فقط ، لا إلى غيره . ونرى المضاف إليه في هذا التركيب دائما معرّفا في العربية ، تعريف جنس ، ولا يعرف في غيرها ؛ مثاله في العربية : $y\bar{p}a\bar{t} \ t\bar{o}^{\bar{a}} \ ar$ أى : حسنة الصورة ؛ فيذكرنا ذلك بما تكلمنا عنه في مثل : « رفيع قدرا » منكرة ، غير أن : $t\bar{o}^{\bar{a}} \ ar$ في المثال العبرى مجرور لا منصوب . ونعرف ذلك من الكلمة السابقة لها ، وهى : $y\bar{p}a\bar{t}$ ، فهى مضافة هنا ، ولو كانت غير مضافة ، لكانت : $y\bar{a}\bar{p}\bar{a}$ ، فللمضاف في العبرية شكل خاص به .

فيظهر أن إضافة الوصف ، إلى اسم يخصص معناه ، سامية الأصل . غير أن العربية عرّقت المضاف إليه ، وهو منكر في الأصل . والتعريف - كما قلنا - تعريف الجنس ؛ ولذلك لا يعرف المضاف إليه المَعْرِفُ المضاف ، فيمكن وصف المنكر بمثل : حسن الوجه ، نحو : « رجل حسن الوجه » . ويمكن تعريفها بالألف واللام نحو : « الرجل الحسن الوجه » .

والجر في كل هذا هو الأصل ؛ لأنه خاص بتركيبات الأسماء غير البدلية والوصفية ، بخلاف النصب الذى هو خاص بعمل الأفعال في الأسماء ؛ فمثل : « رفيع قدراً » أبعد عن الأصل من : « حسن الوجه » .

والنسبة المعنوية بين الكلمتين ، في مثل : « حسن الوجه » إسنادية ؛ لأن المعنى هو أن وجهه حسن ؛ وذلك يذكرنا بما في مثل : « رجل كثير أعداؤه » في الوصف بالإسناد ، فنجد في العربية ثلاثة تركيبات ، تكاد أن تكون مترادفة : « رجل حسن الوجه » و « رجل حسنّ وجهاً » و « رجل حسنّ وجهه » ، غير أن بينها اختلافات يسيرة في المعنى وفي الاستعمال .

ومن إضافة الوصف إلى الاسم : « أفضل الرجال » و « أفضل رجل » و « عزيزُ كتابكم » وما يماثلها ، فَرَفِيع الوصف في كل هذا ، إلى درجة الأسماء الموصوفة ، كأنه يقال : « الشيء العزيز من كتابكم » إلى آخره . وذلك مايفرق هذا النوع عن النوع السابق ، فإن الوصف في مثل : « حسن الوجه » يبقى وصفا

لا يخالط معناه شيء غير الوصفية^(١) .

ومثل : « أفضل الرجال » كثير في اللغات السامية ، غير أنها تستعمل الوصف العادى ؛ لأنه لا يكون فيها صيغة خاصة بالترفضيل . مثال ذلك من العبرية : *q̄ṭōn bānāw* أى : أصغر بنيه . وبخلاف ذلك ، فإضافة الوصف إلى مفرد منكر ، كـ « أفضل رجل » ، خاصة بالعربية ؛ فنكروا المضاف إليه بدل تعريفه ، فأشاروا بذلك إلى أن الرجل ليس بالأفضل ، الذى لأفضل منه بين الرجال البتة ، بل واحد من الأفاضل^(٢) . وأفردوا المضاف إليه بدل جمعه ؛ لأنهم لو قالوا : « أفضل رجال » ، لكان المعنى : الأفضل الذى لأفضل منه بين بعض الناس . وهذا غير المراد ، فالإضافة فى : « أفضل رجل » ، قريبة منها فى : « مدينة بغداد » ومثلها ، أى تبيينية ، فكما أن « مدينة بغداد » معناها : المدينة التى هى بغداد ، فكذلك : « أفضل رجل » معناها : فضل كثير الفضل هو رجل . والإضافة فى : « أفضل الرجال » تخالف تلك ، فهى إضافة البعض إلى الكل . فينتج من الفرق بين طبيعة الإضافة بين العبارتين ، فرق زائد على ما ينتج من تنكير « الرجل » وإفراده ، فى : « أفضل رجل » ؛ وذلك أن معنى « أفضل رجل » ، لا يكاد يزيد على : « رجل فاضل جدا » .

ومن أحوال الإضافة : حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو كثير فى العربية ؛ نحو : « صلى الفجر » . ومنه فى العبرية : *tāmīd* أى : دوام وبقاء ، فى معنى : الأضحية الدائمة ، بدل : *ōlat tāmīd* أى : أضحية دوام .

والأسماء المتعلقة بالأفعال :

يعنى : المصادر ، وفاعل وأخواتها - حافظت فى العربية على كثير من عمل

(١) فى الأصل : « من الوصفية » تحريف .

(٢) لست أدرى من أين أتى المؤلف بهذا الفهم ، فالعبارة تعنى التفضيل على أى واحد وليس مجرد

الأفعال ؛ منه : رفع الفاعل في مثل : « مَنَعَ النَّاسَ مِنْ مَخَاطِبَتِهِ أَحَدٌ بِسَيِّدِنَا » .
 ونصب المفعول ، في مثل : ﴿ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا ﴾^(١) أو : « بَكَى
 لَضَرْبِ الْمُؤَدِّبِ إِيَّاهُ » . وفي : ﴿ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٢) و ﴿ مَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ ﴾^(٣)
 ونصب المفعول الثاني ، في مثل : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾^(٤) . ويوجد مثل ذلك في
 بعض سائر اللغات السامية أيضا ، غير أنها لم تضع لإعمال الأسماء المتعلقة بالأفعال
 عمل الأسماء أو الأفعال ، قواعد ثابتة ، كالتي نراها في العربية . ومن العمل الفعلي في
 العبرية : نصب مفعول المصدر ، في مثل : *lḥāmīt 'et Dāwīd*^(٥) أى : يقتل داود .
 و *'et* للنصب في العبرية ، أو : *'et kol zōt 'elōhīm 'ahre hōdīya*^(٦)
 أى : بعد تعليم الله إياك كل هذا ، بمفعولين بعد المصدر . ونصب مفعول فاعل ، في
 مثل : *hā 'anāšīm hāmbaḳšīm 'et napšēkā*^(٧) أى : الناس الطالبون نفسك ،
 يعنى حياتك . ورفع الفاعل هو أحد التركيبات الأولية المطلقة ، التي حافظ عليها
 بعض اللغات السامية ، أكثر مما نشاهد في العربية . مثال ذلك من العبرية : *hakkōt*
'ot kol mōš 'o^(٨) أى : ضربة كل واجديه ، يعنى : ضرب كل من يجده إياه .
 أو : *lānusšāmmārōšeyaḥ*^(٩) أى : لهرب هناك قاتل ، يعنى : ليهرب القاتل هناك .
 وقد تعمل صفة الفاعل في العربية ، النصب للمبالغة في تنكيرها ، نحو قراءة

(١) سورة البلد ١٤/٩٠ - ١٥

(٢) سورة النساء ١٦٢/٤

(٣) سورة البقرة ١٤٥/٢

(٤) سورة الأنعام ٩٦/٦ وهى قراءة ماعدا الكوفيين من القراء السبعة . انظر : التيسير ١٠٥

(٥) صمويل الأول ١/١٩

(٦) التكوين ٣٩/٤١

(٧) الخروج ١٩/٤

(٨) التكوين ١٥/٤

(٩) التثنية ٤٢/٤

بعضهم : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١) ، بدل قراءة العامة : « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » وهي منكورة في هذه القراءة أيضا ؛ لأنهم عدوا إضافة (فاعل) إلى مفعوله من الإضافة غير الحقيقية^(٢) ؛ ولذلك أجازوا تعريف الفاعل المضاف إلى المفعول المعرف بالألف واللام نحو :

الواهبُ المائة الهجانِ (٣)
ومثل ذلك نادر .

وقد خصصت الأسماء المتعلقة بالأفعال ، بعمل تفارق به الاسماء والأفعال جميعا ، حسب موقعها^(٤) بين هذه وبين تلك ، وهو : (مِنْ) للفاعل ، و(اللام) للمفعول ، نحو : « ما أواعدتهم إلا مخادعةً مِنِّي » و « قال ذلك إكراما له » ، و ﴿ مَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ ﴾^(٥) . و (مِنْ) للفاعل ، قد توجد في بعض اللغات السامية ، مع صيغة مالم يسم فاعله ، إذا سمى فاعلها ، بخلاف اسمها ومعناها الأصلية . مثال ذلك من الحبشية : em malā 'ekt tessaggad ' أى : من الملائكة تتسجد ، يعنى : يسجد الملائكة لك . واللام للمفعول كثير في العبرية والآرامية ، وخصوصا في الحبشية ؛ مثال ذلك : wa-la-ḥedān tegazerū أى : فاخترتوا الولد .

ومثل هذا نادر جدا في العربية ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٦) واقتصر (اللام) للمفعول في العربية غالبا ، على مفعول المصدر ، وفاعل وأخواتها ، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات ، التي يجوز فيها استعمال اللام .

(١) سورة آل عمران ١٨٥/٣ وهي قراءة الزبيدي . انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٢٣

(٢) في الأصل : « الغير الحقيقية » .

(٣) صدر بيت للأعشى في كتاب سيبويه ٩٤/١ وتمامه فيه : « وعدها .. عُوداً تُرْجَى بينها أطفالها » .

(٤) في الأصل : « موقعها » تحريف .

(٥) سورة يوسف ٨١/١٢

(٦) سورة يوسف ٤٣/١٢

ومن خصائص العربية ، أنها قد تُعمل بعض الأوصاف المتعلقة بالعمل ، غير (فاعل) وأحواتها ، عمل (فاعل) أيضا . ونادرا ما ينصب مفعولها نحو : « إن الله سميعٌ دعاءً من دعاه » ، وكثيرا ما تدخل عليه اللام ؛ نحو : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾^(١) أو : « أمقتُ الناس للشرع » .

وأما توابع الفعل ، فتُنصب مفعولا كانت ، أو حالا ، أو خبرا ، أو ظرفا ، أو غير ذلك ، إلا ما تدخل بينه وبين الفعل حرف من الحروف الجارة . وأكثر ذلك سامى الأصل ؛ فالنصب هو عمل الفعل ، كما أن الجر هو عمل الاسم . وللعربية قليل من الخصائص في هذا الباب ، فالنصب ظاهر في العربية ، يُظهره الإعراب ، كما يظهره الرفع والجر ، بل إظهاراً أبين من إظهاره لهما ، فإننا نرى الرفع والجر يحذف إعرابهما في الوقف ، والفتحة الانتهائية في النصب ، إذا كان [الاسم] منكرا ، لم تحذف بل تمدد ، وذلك يدل على أنها ممدودة في الأصل .

ونجدها كذلك في العربية في بعض الأحوال ، نحو : baytā أى : بيتاً ، يعنى : في البيت ، وإلى البيت ؛ فنحذف الإعراب في العربية ، ولم يبق منه إلا الفتحة في النصب ، وهى تقتصر على الظرفية ، دون المفعولية والخبرية ؛ ولذلك احتاجت العربية في بعض الأحوال ، إلى علامة في المفعولية غير الإعراب ، وهى : (et) المذكورة ، وتدخل على المفعول المعرف ؛ نحو : wayyar² elōhīm² et hā² or kī tōb² أى : فرأى الله النور أنه حسن ، يعنى : فوجد أنه حسن .

ويقابل (et) في الآرامية العتيقة : (yāt) وفي العربية : (إيآ) وهما لا تدخلان إلا على الضمائر المتصلة ، نحو : mannītā yāthōn^(٢) أى : عَيَّنْتَهُمْ . ومن العربية : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾^(٣) . والآرامية في غير الضمائر تستعمل اللام علامة للمفعولية ، وإذا

(١) سورة المائدة ٤٢/٥

(٢) سفر دانيال ١٢/٣

(٣) سورة الفاتحة ٥/١

كان المفعول معرفًا ، تشير إليه بضمير متصل بالفعل ، يتبعه المفعول نفسه ؛ نحو :
 kabblāh leggartā أى : قبله للمكتوب ، يعنى : تقبل المكتوب ، وقد ذكرنا ذلك
 آنفا . والعربية لا تعرف مثل هذا أبدا^(١) ، بل تكتفى بالإعراب فى الإشارة إلى
 المفعولية .

والعربية كثيرة الاستعمال للنصب فى الحال ، وفى خبر (كان) وأخواتها . وخبر
 الفعل [كان] حال فى الأصل ؛ فإن قولى : « كان تاجرا » ، أصل معناه : عاش وهو
 تاجر . والحال ، وخبر الأفعال المطابقة لكان وأخواتها ، كثير فى غير اللغة العربية
 أيضا ، إلا أنها بما فيها من ظهور النصب ، ومن التباين بين المعرفة والنكرة ، تمكنت
 من إفادة المعانى المتنوعة ، بواسطة الحال وخبر الفعل ، وتمكنت من تفريق بعضها عن
 بعض وعن غيرها . والقواعد المؤدية إلى ذلك معلومة .

ومن الغريب أن العربية مع كل ذلك ، ومع ميلها إلى التحديد والتقييد ، لم
 تتحصل على إلغاء التباس صاحب الحال ، الناشئ من وجود أسماء أو ضمائر غير
 واحد فى بعض الجمل ، فلا يظهر إذن أيها هو صاحب الحال . مثال ذلك أنه إذا
 قلت : « لقيته راكبا » ، لا يمكن السامع معرفة : هل أنا كنت راكبا ، وقت مالمقيته ، أم
 هل كان هو الراكب ؟ .

وبما يوافق مزية العربية ، الدافعة لها إلى استعمال التركيبات الظرفية والعبارات
 الصناعية ، أنها استفادت من هذا الإبهام ، فى مثل : « لقيته مُصْعِداً منحدرًا » أى :
 وأنا مصعد وهو منحدر ، أو بالعكس^(٢) وفى مثل :

(١) توجد مثل هذه الظاهرة فى بعض اللهجات الحديثة ؛ كقولهم فى سوريا والعراق مثلا : « شفته
 لآخوى » .

(٢) ليس الأمر كما يذكر المؤلف ، بل نص النحاة على أنه « عند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى مانلق
 به . وعند عدم ظهوره ، يجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وثانىهما لأول الاسمين » . انظر : شرح ابن عقيل

متى ما تَلَقَيْتَنِي فَرْدَيْنِ (١)
أى : ونحن فردان .

ومما تنفرد به العربية من هذا الباب : كثرة وقوع المصادر حالا ؛ نحو :
« أخذت ذلك منه سمعا » أى : سامعا ، أو مثل (٢) : « صار إلى الإسلام طوعا
أو كرها » أى : طائعا أو كارها .

ومن مسائل عمل الأفعال : عملها العائد إلى فاعلها . ولذلك في اللغات
السامية ثلاثة أنواع من العبارة ، أولها : صيغ من صيغ الفعل خاصة بهذه الخدمة ، نحو
« انتحر » أى : نحر نفسه ، فالفاعل في هذا المثال ، هو عين المفعول ، ومثله نادر .
وأكثره وجودا أن الفاعل يكون المفعول له أو به ، إلى غير ذلك ، نحو : « اكتسب » أى
كسب لنفسه .

والعبارة الثانية : هى وصل الضمير بالفعل . مثاله من العبرية : *al tappīlkā*
bikhālā (٣) أى : لا تُنْزِلْكَ في الجماعة ، يعنى : لا تنزل قدرك . وهذا نادر جدا ، ولا
يوجد في العربية إلا مع أفعال القلوب ، نحو : ﴿ إني أراي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ (٤) ، أو :
« كيف تجِدُّكَ ؟ » ، ولا يجوز مثل هذا في غير العربية .

والعبارة الثالثة هى المألوفة ، وهى التعويض عن الفاعل باسم الفعل (!) نحو :
﴿ ومن يتعدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ (٥) ، فاتصل بالذات الضمير العائد إلى
الفاعل ، وإذا كان الفاعل ليس مفعولا ، بل أضيف إليه جار ، يمكن أن يوصل

(١) في الأصل : « تلقاني » تحريف . وهو صدر بيت لعنترة العبسي ، في شرح شواهد الشافية ٤/٥٠٥
وتمامه فيه : « تحرف .: روانف ألبتيك وتستطارا » .

(٢) في الأصل : « أو من » تحريف .

(٣) انظر كتاب بروكلمان : Brockelmann, Grundriss II 327

(٤) سورة يوسف ٣٦/١٢

(٥) سورة الطلاق ١/٦٥

بالجار ضمير عائد إلى الفاعل ؛ نحو : « دعاه إليه » . وإدخال النفس بينهما أكثر استعمالاً ؛ نحو : « دعاه إلى نفسه » .

[جروف الجر وأدواته]

وأما الحروف الجارة العربية ، فكثير منها سامى الأصل ، أو سنامى غربى على الأقل ، مع أن بعضها تغير تغيراً يسيراً . مثال ذلك أن اللام كسرت مع الأسماء ، على قياس الباء ؛ نحو : « للبيت » كـ « بالبيت » . وكانت في الأصل مفتوحة ، وهى كذلك في العبرية والحبشية ، نحو : *la-rōb* أى : لرب ، يعنى كثيرا ، و : *La-medr* أى للأرض . وبقيت الفتحة سالمة ، عند وصل الضمائر باللام ، نحو : « لكم » ، يطابقها في العبرية : *lakem* وفي الحبشية : *lakemū* .

ونقلت العربية ، ومعها الحبشية ، واحداً من الحروف الجارة القديمة ، وهو : *aday* وهى في الأكديّة : *adi* وفي العبرية : *ad* وفي الآرامية مع إلحاق (ما) الزائدة : *dammā* ، فتنوب عنها في العربية : (حتى) .

وزادت العربية على الحروف الجارة القديمة [حروفاً] جديدة كثيرة ، منها : (في) علاوة على (الباء) . ومنها : (عن) علاوة على : (من) السامية الأصلية . ومن ذلك أن (*im*) العبرية ، يحاذيها في العربية جارّان وهما : (مع) المطابقة لـ (*im*) نفسها . و(عند) المطابقة لفظاً لـ (*immādī*) العبرية ، أى : معى . وقد ذكرنا أصلهما .

فصارت (الباء) تدل على الالتصاق ، كقولى : « به داء » ، و الاستعانة كقولى « كتبت بالقلم » ، والمصاحبة ؛ نحو : « اشترى الفرس بسرجه ولجامه » . و(في) تدل على المكان ؛ نحو : « فى البيت » ، وهى في الحبشية : *babēt* . وفي العبرية : *babbaytā* . وفي الآرامية *bbaytā* . و [يدل على المكان] بالباء أيضا .

وكذا صارت (من) تشير إلى ابتداء الغاية ؛ كقولى : « سرت من البصرة » ،

والتبعيض ؛ نحو : « أخذت من الدراهم » ، والتبيين ، نحو : ﴿ فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان ﴾^(١) .

و(عن) تشير إلى البعد ؛ نحو : « بعيد عن البيت » ، وهى فى الحبشية ba'īd 'em-bēt ، وفى العبرية : rāhōk min habbayit ، وفى الآرامية : maḥ'dā men baytā ، كلها بمن ؛ فنتج من هذه العلاوات أن العربية تمكنت من توزيع وظائف الباء مثلا ، على جارّين ، هما : (الباء) و (فى) ، فحصل من ذلك تخصص موافق لطبيعة العربية . وقد ابتدعت العربية عددا كبيرا من الأدوات الجارة ، وأكثرها على قياس : (تحت) ، وهى نفسها سامية الأصل ، أو سامية غربية ، يقابلها فى العبرية tāḥat وفى الآرامية : thēt أو thōt وفى الحبشية : tāhtā . ومما قيس عليها فى العربية : دون ، [و] فوق ، وبعَد ، وقَبَل ، وأمام ، ووراء ، وقَدَّمَ^(٢) ، وإزاء ، وجِذَاء ، وغيرها . واخترعت العربية غير هذا القياس : لَدَى ، وَلَدُنْ ، وحتى .

ومما اختلفت به العربية ، من ضروب استعمال أدوات الجر : الباء لتعددية أفعال التحرك والانتقال من موضع إلى موضع ؛ نحو : « جئت به » أى : أجاته ، و : « أتيت به » أى : آتيته . وأصل المعنى أنى جئت بصحبته ، وحيننا معا . ومن ذلك : (من) عند أفعال القرب ، نحو : « قرب منه » و « دنامنه » . ويتلوها مثلا فى العبرية : (اللام) أو (el) أى : إلى .

ومنه : إدخال (من) بعد : (ما) و (إن) النافيين ، نحو : ﴿ ما لهم من ناصرين ﴾^(٣) ، فهى هنا داخله على المبتدأ ، و « ماجاءنى من أحد » ، فهى داخله على الفاعل ، و ﴿ ما جعلَ اللهُ لرجلٍ من قلبينِ فى جَوْفِهِ ﴾^(٤) ، فهى هنا داخله على المفعول .

(١) سورة الحج ٢٢/٣٠

(٢) فى الأصل : « وقبل » وقد تقدمت . ولعل الصواب ما أثبتناه !

(٣) سورة آل عمران ٢٢/٣

(٤) سورة الأحزاب ٤/٣٣

ومنه : تضاد معنى الفعل ، عند تضاد الجارّين التاليين له ، نحو : « رغب في الشيء » أى : اشتهاه ، و « رغب عن الشيء » أى : كرهه .

ومنه : أن العربية كثيرة الإيجاز فى استعمال الحروف الجارة . والإيجاز من علامات العربية المميزة لها ، تمييزاً ظاهراً عن غيرها . من ذلك .

... .. فإِنِّى لستُ منك ولستُ مِنِّى (١)

أى لا علاقة بينى وبينك ، و « كساه عن العرى » ، أى : كساه فلم يبق عارياً ، و « عفا عن قدرة » ، أى : عفا مع أن له القدرة على العذاب ، و « بأى أنت » ، أى : قدرك عندى قدر أبى ، و « كأنى (٢) بك تخادعنى » ، أى : يظهر لى وأخاف أن تخادعنى ، و « علىّ به » ، أى : تعالوا به لىّ ، و « أنالك بذلك » أى : أكفل لك به ، و « أنى لى بالشّمم » ، أى : كيف يمكننى أن أصير شمّماً ؟ و « نحن بالله » ، أى : نتوكل على الله ، و « ماأنا عليه » ، أى : الحالة التى أنا عليها ، و « صالحه على ألف درهم » ، أى على شرط دفعه ألف درهم ، و « لونه لى السواد » ، أى : مائل لى السواد ، و « بعدى » ، أى : بعد موتى .

ويمكن إضافة الجار ، وخصوصاً : (من) لى بعض الحروف الجارة ، والمبنية على الفتح منها (٣) ، فتخفّض إذن ؛ نحو : ﴿ هذا من عند الله ﴾ (٤) ، وكذلك : « نزل من على فرسه » ، و ﴿ قد بلغت من لدنى عُذراً ﴾ (٥) ، ولا تجوز إضافة الجار لى (مع) ؛ فالحروف الجارة المبنية على الفتح ، غير (مع) ، أصلها : أسماء نصب للظروف ، فلا عجب أنها تخفّض بعد جار . و (على) تبعت : (فوق) لى ذلك ،

(١) عجز بيت للناطقة الذهبى لى كتاب سيبويه ٢/٢٩٠ وصدره فيه : « إذا حاولت فى أسد فجورا » .

(٢) لى الأصل : « كأن » تحريف .

(٣) هنا على رأى المستشرقين ، اللذين يعدون الظروف من حروف الجر فى العربية .

(٤) سورة البقرة ٢/٧٩

(٥) سورة الكهف ١٨/٧٦ و لى الأصل : « من لدنى أجراً » وهو تحريف .

(لندن) تبعت : (عند) .

وبعض اللغات السامية غير العربية ، يتعدى ذلك إلى مثل : wayyikaḥ mē
 'ittām في العبرية ، أى : فأخذ من لديهم ، بإضافة : (min) إلى : (et) ، و : 'el
 mihūṣ في العبرية أيضا ، أى : « إلى من خارج » يعنى : إلى خارج من البيت ، [و
 Imē 'īs w'ad 'išā أى : لمن رجل وحتى امرأة ، يعنى : ما بين رجل وامرأة ،
 و : lbātreh في الآرامية ، أى : لبأثره ، يعنى : لورائه ، وإلى ورائه .

[و] قد يضعف معنى الاسم المضاف إليه حرف الجر ، إذا كان مضافا إلى
 اسم آخر أو ضمير ، فيصيران معا بمنزلة حرف جر ؛ نحو : « بين يديه » ، أى : أمامه
 و « على يديه » ، أى : بواسطة ، و « من شأنه » و « لشأنه » و « لأجل » و « بغير »
 و « من غير » ، إلى غير ذلك ، ومثل ذلك كثير في اللغات السامية ؛ نحو : byād
 'idaw في السريانية ، أى : بيد يديه ، معناها : بيديه . فلم يبق لـ (يد) الأولى ،
 معنى مستقل أصلا ، و 'al ydē في العبرية ، أى : على يدى فلان ، غير أن معناها
 غير معنى تلك ، وهو حسب ، و liḥnē في العبرية ، أى لوجه فلان ، معناها :
 أمامه ، و bāṭar المذكورة آنفا في الآرامية ، معناها : وراء .

ولا يطابق أحد الأمثلة السامية واحدا من العربية مطابقة تامة ، إلا أن (بلا)
 و (بغير)^(١) لم تتركب من حرف جار واسم ، بل من حرف جار وحرف للنفى ،
 يطابقها blō في العبرية ، و : ina bālū في الأكديّة ، و : enbala في الحبشية .

وقواعد الإتياع^(٢) السائدة في اللغات السامية ، تختلف عنها في اللغات
 الهندية والإيرانية والغربية ، اختلافا هو من أشهر علامات الفرقتين ، فنرى اللغات
 الهندية والإيرانية والغربية ، مؤسسة على الإتياع التام . فكل جزأين في الجملة بينهما

(١) في الأصل : وهم ، وهو تخفيف .

(٢) المقصود بالإتياع هنا ، هو : المطابقة كما ذكرنا من قبل .

علاقة نحوية ، يتفقان على أكثر ما يمكن الاتفاق ، في العدد والجنس والإعراب ؛ فإذا كان الفاعل مثلاً مؤنثاً ، لزم أن يكون الفعل كذلك قُدم أو أُخّر . وإذا كان الاسم مثلاً مذكراً مجموعاً ، يكون الوصف مثله ، وكل تابع لمرفوع فهو مرفوع ضرورة ، إلى غير ذلك .

والإتباع في اللغات السامية ، وخصوصاً في العربية ، ناقص من جهات ؛ منها : أن الفعل المقدم ، يجوز أن يكون مذكراً مفرداً في أكثر الحالات ، على اختلاف أحوال الفاعل . ومنها : أن الجمع المكسر وما يشاكله ، يتبع غالباً ، كأنه مفرد مؤنث . ومنها : أن بعض الأوصاف لا تؤنث أبداً ، وقد ذكرنا ذلك . ومنها : أن الحال والتمييز وغير ذلك ، منصوب دائماً ، وإن عاد إلى مرفوع أو مجرور .

وأنواع نقص الإتيان المذكورة ، قديمة جداً ، نشاهدها في بعض اللغات السامية الباقية أيضاً . مثال ذلك من العبرية^(١) : *lō yihyē lkā ʿelōhīm ʾahērīm* : أى : لا يمكن لك آلهة أخرى ، بالفعل المفرد قبل الفاعل المجموع . وأما مثل : ﴿مختلفاً ألوانها﴾^(٢) ، بعدم إتيان الخبر للمبتدأ ، لنزوله بمنزلة الفعل ، وتقدمه للمبتدأ ، فخاصّ بالعربية . ومثال آخر من العبرية : *walta ʿ rok yisrā ʿel*^(٣) أى : فاصطفت بنو إسرائيل ، بإتيان شبه الجمع ، كأنه مفرد مؤنث .

[٤ - أنواع الجمل]

القسم الرابع : ولنتقل الآن إلى القسم الرابع من هذا الباب ، وهو في أنواع الجمل . ولنذكر منها : الاستفهام ، والنفي ، والاستثناء .

(١) سفر الخروج ٣/٢٠

(٢) سورة فاطر ٢٧/٣٥

(٣) سفر صمويل الأول ٢١/١٧

الاستفهام |

أما الاستفهام ، فهو جنسان في كل اللغات : استفهام عن كلمة ، أو استفهام عن جملة . وجواب الأول : كلمة ، وجواب الثاني : نعم ، أو : لا ، فإني إذا استفهمت : « متى جئت ؟ » ، ودلت بذلك على أن مجيء المخاطب معروف ، ولا أجهل إلا وقت مجيئه ، فيكفي في الجواب ذكر الوقت ، بـ (أمس) أو مثل ذلك . فالسؤال هنا بكلمة ، وهي : (متى) في مثالنا ، وهي من ظروف الاستفهام . وأسماء الاستفهام ، كَمَنْ ، وما ، تفي بهذه الوظيفة أيضا . والجواب كذلك بكلمة أو ما يقوم مقامها . فهذا الجنس من الاستفهام بسيط ، لا يكاد أن يُشكّل ، في أية لغة من اللغات .

وإذا سألت : « هل جاء أخوك ؟ » ، ودلت بذلك على أني أشك في نفس مجيئه ، فأستفهم عن الجملة جميعها ، أو بالأحرى : عن صحة وقوع مضمونها . فالجواب إما أن يكون : (نعم) أو (لا) أو : (ربما جاء) أو : (لا أعرف) أو مثل ذلك . وهذا الجنس من الاستفهام ، تختلف في تأديته اللغات ، فكلها أو أكثرها يشير إليه بنغمة خاصة بالاستفهام على العموم ، أو بالاستفهام عن الجملة خصوصا ، بخلاف الإخبار . وبعضها يزيد على ذلك ، ومنها أكثر اللهجات العربية الدارجة ؛ ففي لهجة الشام مثلا : « بترافقني » إما إخبار أو استفهام ، حسب نغمتها .

وبعض اللغات يميز الإخبار والاستفهام ، بتخالف في ترتيب الكلمات ؛ منها الفرنسية والانجليزية والألمانية ، نحو : *il est venu* و *est-il venu* أو *he has come* و *has he come* ؟ . ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام ، منها اللاتينية ؛ نحو : *venit* أي : جاء ، و *venit ne* أو *num venit* أي : أجا؟ والتركية نحو : *گلدی* ، و *گلدیمی* .

واللغات السامية ، لاتعرف تأدية الاستفهام ، بترتيب للكلمات خاص به أصلا ، فإما أن تستغنى عن كل إشارة إليه إلا النغمة ، وإما أن تستخدم الأدوات . والأول موجود فيها كلها ، وهو نادر في العربية الفصيحة .

فأدوات الاستفهام عن الجملة في العربية اثنتان : هل والهمزة ، ولا توجدان في غير العربية من اللغات السامية ، إلا أن (ha) في العبرية والآرامية العتيقة ، تقارب الهمزة العربية . والهمزة هي المألوفة الكثيرة الاستعمال ، و (هل) أشد قوة في الاستفهام ، وقد ترمز إلى أن السائل يتوقع الجواب بلا ؛ ولذلك قد تقع بعدها : (من) الخاصة بالسلب . مثاله من القرآن : ﴿ هل من مزيد ﴾^(١) ، فكأن معناها : مامن مزيد ، فتقارب (هل) لـ num اللاتينية ، التي لا يستفهم بها إلا إذا توقع السائل النفي ؛ نحو : venitne أى : أ جاء ؟ يعنى : لا أعرف : أ جاء أم لم يجيء ؟ و : num venit أى : هل جاء ؟ يعنى : أظن أنه لم يجيء ، وإن كان على ضد ذلك فخالفنى . فالعربية لم تحصل على عبارة عن هذا المعنى تبعد كل الشك ، غير أنها تقدمت إلى ذلك ، ولا ترافقها إحدى سائر اللغات السامية .

وضد هذا المعنى هو التوقع للجواب بنعم ، ويعبر عنه في كل اللغات بالاستفهام المنفى ، نحو : nonne venit ؟ و has he not come ؟ و n'est il pas venu ؟ أى : ألم يجيء ؟ يعنى : أظن أنه جاء ، فأكّده . فالاستفهام المنفى فيه شيء من الحض ، فغلب في العربية هذا المعنى على المعنى الاستفهامى ، في بعض الحالات ، منها : (ألا) ؛ نحو : ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾^(٢) ، أى : دونكم قتلهم ، و « ألا أخبركم » أى : لأخبركم . وقد يتلوها الماضى ؛ نحو : « ألا أرسلت إلى » أى : ليتك أرسلت إلى . ويوجد في هذا المعنى : (ألا) بالتشديد^(٣) ، و(هلاً) ، وفي القرآن الكريم : (لولا) ؛ نحو : ﴿ [و] يقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربّه ﴾^(٤) أى ياليتها أنزل عليه آية ، أو يكاد أن يكون المعنى : لأى شيء لم تنزل عليه آية ؟ و (ألا) تكون زائدة ؛ نحو : « ألا إنّ الحداثة لا تدوم » .

(١) سورة ق ٣٠/٥٠

(٢) سورة التوبة ١٣/٩

(٣) انظر في ذلك : الجنى الدانى للمرادى ٥٠٩

(٤) سورة الرعد ٧/١٣

ومن خصائص العربية في هذا الباب : إدخال الهمزة على (إن) ؛ نحو ﴿ أُنْتُكَ ﴾ لأنت يوسف ﴿^(١) ، وتكريرها ؛ نحو : ﴿ أُنْذَامْتَنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعِظَامًا أَتُنَّا لِمَبْعُوثُونَ ﴾ ﴿^(٢) .
وفي كل اللغات كثيرا ما يضم إلى الاستفهام ، استفهام ثان على ضد الأول ،
نحو : « أجباء أخوك أم لم يجيء » ، فلا بد من وقوع أحدهما من الجيء أو عدمه ،
فيجب على الجيب أن يثبت الأول وينفى الثاني ، أو بالعكس .

و (أم) خاصة بالعربية ، التي اخترعتها بهذا المعنى ، بخلاف : (أو) ، فإذا
استفهمت : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، دلت بذلك على علمي بأن أحدهما موجود
عند المخاطب ، لا أعرف أيهما ؟ فالجواب : « زيد لاعمرو » ، أو بالعكس . بخلاف
قولي « أزيد أو عمرو عندك ؟ » ، أى : واحد منهما أو كلاهما ؛ فيجوز أن يكون
الجواب « نعم زيد » أو « نعم عمرو » أو « نعم كلاهما » أو « لا ، ليس عندي لا زيد
ولا عمرو » . غير أن (أو) قد تستعمل في معنى : (أم) أيضا .

وهي في بعض اللغات السامية ، في كلا المعنيين بدون فرق . مثاله من
العبرية ^(٣) : dūmē yōdēya^h hehākām yihyē dō sākāl^h : « من يعلم أيكون
حكيمًا أم سفيها ؟ ولما كان معنى (أم) التخيير بين حالتين متخالفتين ، جاز
استعمالها في نفس الاختيار أيضا ، وهو التسوية ، نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذَرْتُمْ أَمْ لَمْ
تُنْذَرُوا ﴾ ﴿^(٤) ، فالفعل ماض مع دلالة على الحاضر ؛ لمشابهة هذا التركيب للشرط .
وكثيرا ما استغنوا عن الاستفهام في التسوية ، نحو : « أنا الملك شعتم أو أبيتم »
أو : « غنيا كان أو فقيرا » . وسائر اللغات السامية ، لم تحصل على عبارة بينة عن
التسوية البتة .

(١) سورة يوسف ٩٠/١٢

(٢) تكرر ذلك في القرآن في عدة آيات ، منها : سورة المؤمنون ٨٢/٢٣

(٣) سفر الجامعة ١٩/٢

(٤) سورة البقرة ٦/٢

وأما الجواب عن الاستفهام عن جملة ، فإذا كان منفياً ، فهو أداة النفي فقط ،
 أى : (لا) ، ولا يعبر عنه في العربية بكلمات خاصة بذلك ، كـ (non) في الفرنسية ،
 و (no) في الإنكليزية ، و (nein) في الألمانية ، بخلاف النفي الذي هو : ne- pas و not
 و nicht . وأما الإيجاب فعباراته كثيرة في العربية ، وأقدمها : (إن) ، وهي نادرة
 الوقوع ، نحو :

قالوا غدرت فقلتُ إنَّ (١)

وهي في العبرية : (hēn) ، وفي الآرامية : (ḥēn) . و (بلى) في العبرية :
 (ʾabāl) ومعناها : النفي في بعض الأوقات ، والإيجاب في الأخرى ، ككون (بلى)
 موجبة ، و (بل) نافية . وأصل معنى (نعم) : طيب . و (إي) من الأصوات .
 و (أجل) أصلها غامض .

[النفي]

وأما النفي ، فأقدم أدواته في العربية : (لا) ، ويقابلها في الأكديّة والآرامية :
 (lā) وفي العبرية : (lō) وفي الحبشية يقارنها : (ʾal) فقط الموجودة في : (ʾalbō) (أى :
 ليس فيه ، وفي : (ʾakkō) أصلها : alkō أى : ما كان . و (ʾal) هذه يقابلها : (ʾal)
 في العبرية والآرامية العتيقة ، و (ʾul) في الأكديّة . فنفترض للغة السامية الأم كليهما ،
 يعنى : (lā) و (ʾal) ، وأصلهما واحد (٢) . ويحتمل أن يكون سبب تخالفهما في
 اللفظ ، تأثير قواعد الوصل والتركيب اللفظي في الجملة . وبدل على ذلك تخالف
 وظائفيهما في الأكديّة والعبرية ؛ فإن (lā) في الأكديّة للنهي ، و (ʾul) للسلب . وفي
 العبرية على العكس ، ف (lō) للسلب ، و (ʾal) للنهي . ولا يتعجب أحد من هذا

(١) صدر بيت رواه في الخزانة ٤٨٦/٤ وتكملته فيه : « ربما .. نال المنى وشفا الغليل الغادر » .

(٢) نعم ، على اعتبار أن (لا) أصلها : (لأ) بالهمزة ، كما في اللهجات العربية الحديثة . وهذه الهمزة توجد

في الخط في العبرية ؛ وعلى ذلك تكون صيغة : (أل) ناشئة بالقلب المكافي من : (لأ) !

التضاد ؛ فإننا نرى الأكديّة تضاد سائر اللغات السامية ، في كثير من قواعد ترتيب الكلمات ؛ فيقدم الفعل في اللغات السامية الغربية ، في أكثر الحالات على فاعله ومفعوله وغيرها ، ويؤخر في الأكديّة ، إلى غير ذلك .

وقد اشتقت العربية من : (لا) أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية ، إلا : (ليس) ، فيقابلها في الآرامية : layt وهي مركبة من (لا) واسم معناه : الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : yitay أو قريبا من ذلك ، وهو : yēš في العبرية و : yītay في الآرامية العتيقة . ويقارها في الأكديّة فعل ، وهو : ištū أي : يملك الشيء وهو له . فمعنى : layt : لا يوجد ، وهذا هو عين معنى : (ليس) الأصلي ، غير أن حروفهما لا تتطابق تماما ، فإننا كنا بينا أن السين العربية ، لا يقابلها في اللغات السامية الشمالية ، إلا السين بعينها ، أو الشين ، ولا يقابلها التاء أو الثاء الآراميتان . ولا يوجد بين الحروف العربية ، حرف يقابله في الآرامية : التاء أو الثاء ، وفي العبرية والأكديّة : الشين ، إلا التاء ؛ فكان يلزم أن تكون : layt في العربية : layta . وقيام السين في (ليس) مقام التاء ، نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ، ولا نعرفه .

ومما يشتق من : (لا) : (لات) ، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم ، وبعض الشعر العتيق . ومن ذلك : (لم) ، وربما كانت مركبة من : (لا) و (ما) الزائدة ، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة ، كما حذفت فتحة (lā) الانتهائية في بعض اللغات السامية ، فصارت : (lām) ثم قصرت الحركة ، للساكن بعدها . وقد تضم إليها (ما) ثانية ، فتصير : (لَمَّا) في مثل ﴿ لَمَّا يذُوقُوا عَذَابَ ﴾^(١) . و (لن) مركبة من : (لا) و (أن) . وقد ذكرنا ذلك فيما سبق .

والعربية لم تقتصر على اشتقاق حروف للنفي من : (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضا ، وهي : (ما) و (إن) و (غير) ؛ فـ (ما) و (إن) يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام ، وهذا ظاهر في : (ما) ؛ فهي (ما) الاستفهامية بعينها في الأصل ، لاشك في ذلك ، وإن صعب تصور الطريقة التي ينبغي أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي ، فإذا نظرنا مثلا إلى : « ما عندي » فمعناها على الاستفهام : « أى شيء عندي ؟ » ، فإذا افترضنا أن الناطق يتوقع جوابا نافيا^(١) ويشير إليه بسؤاله ، فيكون المعنى : « لاشيء عندي » ، وليس هذا معنى (ما) النافية ، بل « ما عندي » ، إذا كانت (ما) نافية ناقصة لامعنى لها ، إلا على تقدير كلمة نحو : « ما عندي شيء » ، وذلك أن معنى (ما) الاستفهامية ، مركب من معنيين : معنى الاستفهام ، ومعنى الشيء ، وشرحناه لذلك فيما قبل ، بأى شيء .

ومعنى (ما) النافية بسيط ناف لا يخالطه الشيء البتة . فإذا اشتققنا (ما) النافية ، من الاستفهامية ، نضطر إلى أن نفترض أنه مع قلب الاستفهام إلى النفي ، أو بعده ، فقدت (ما) النافية العنصر الاسمي ، الذي كان موجودا في (ما) الاستفهامية فصارت نافية محضة ، ترجمتها الفرنسية : ne...pas والإنكليزية : not . وكان يجب أن تكون ترجمتها : ne...rien و nothing .

وقد استفادت العربية من كون (ما) الاستفهامية ، مشتملة على الشيء ، والنافية لا تشتمل عليه ، ففرقت بذلك بينهما ؛ فإلى إذا سمعت : « ما عندي » ، لم يمكّنى الشك ، في أنها استفهام ، لأنى لو فرضتها نفيا ، لكانت الجملة ناقصة ، وإذا سمعت : « ما عندي شيء » ، وعرفت أن ذلك نفي ؛ لأنى لو فرضته استفهاما لكانت كلمة : « شيء » زائدة .

وكذلك فرقت العربية بين (ما) الموصولة ، وبين غيرها ، بتخصيص الموصولة

(١) ل الأصل : « شافيا » وهو تحريف .

بالضمير العائد عليها ، وبإدخال المفسرة بعدها . و (ما) الزائدة ، لها أيضا قواعد خاصة بها ، تميزها عن غيرها .

فالنتيجة أنه وإن كانت (ما) تؤدي معاني متعددة في العربية ، فلا موضع للشك في أيها هو المراد ، وذلك لثبات القواعد النحوية ، ووضوحها ، الراجعين للعربية فوق أخواتها السامية .

وأما (إن) فرمما يقابلها الحرف النافي المؤلف في الحبشية ، وهو : (ᵀ) ، فإذا كان كذلك ، كان أصل إن : (ᵀin) ، ثم قصرت للساكن بعدها . و (ᵀ) ، (ᵀin) تقاربان : (أى) و (أين) ، فرمما نشأ قلب الحركة المركبة ، من الفتحة والكسرة ، كسرة بسيطة ممدودة ، عن تأثير أحوال التركيب اللفظي في الجملة . فيمكن أن تكون (إن) أصل معناها : (أين) ، و التوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي ، أسهل بكثير مما بحثنا عنه في باب (ما) ، فإذا نظرنا مثلا إلى : ﴿ إن الحكم إلا لله ^(١) ﴾ ، سهل علينا اشتقاقه من : ﴿ أين الحكم إلا لله ؟ ﴾ ، وذلك لأنه وإن احتوت (أين) على معنى غير معنى الاستفهام ، وهو ظرف المكان ، كان ليس بواجب في الجملة ، وسقوطه غير مشكل .

وأما (غير) فهي اسم معناه مختلف عن الشيء الذي أضيفت إليه ، فالشيء الموصوف بها ليس بالشيء المضاف إليه ، وهذا هو معنى النفي . ومما يظهر أن (غير) تعدّ بين أدوات النفي : عطف (ولا) عليها ، نحو : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ^(٢) ﴾ .

وإذا أردنا أن نبين وظائف أدوات النفي المذكورة ، على اختلافها ، وتعلق بعضها ، وجب علينا أولا ، تقسيم معاني النفي المهمة ، التي تؤديها الأدوات ، وهي ثلاثة أنواع : نفي الفعل ، ونفي الخبر ، ونفي الكلمة ، ونضم إليها نوعا رابعا ، وهو عطف المنفى على المنفى .

فالنوع الأول ينقسم إلى نفي الماضي والحاضر والمستقبل ، وإلى نفي الدعاء

(١) سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة الفاتحة ٧/١

والجدول يحتاج إلى بعض إيضاحات ؛ ف (لات) مقصورة على نفي وجود الحين ، نحو : ﴿ لات حين مناص ﴾^(١) . ويقابل هذه العبارة في العبرية^(٢) : *lō 'ēā* *hē 'āšēf hammiknē* أي : لات حين جمع المال ، فلات يقابلها هنا : (lō) المطابقة للا ، بدون التاء . والعبارة في العبرية من أشباه الجملة ، كنفى الجنس في العربية ، فيحتمل أن تكون (لا) حرف نفي ، ولاتكون فعلا من أخوات (كان) ؛ ف (لات حين) شبه جملة لاجملة .

و (لما) مقصورة على توقع الفعل وانتظاره ، واستطاله زمانه ؛ ف ﴿ لَمَّا يذوقوا عَذَابِ ﴾^(٣) ، معناها : لم يذوقوا عذابى بعد ؛ فنرى : لات ، ولما ، وكذلك : لم ، ولن ، وغير ، محدودة المعانى مخصوصة ، مع أنه يشارك كل واحدة منها في وظيفتها حرف آخر من حروف النفي ، فلن وغير يشاركهما : (لا) ، و(لم) يشاركها : (ما) ، إلا (لات) و(لما) ، فمعناهما أخص من معانى غيرهما ، فلا يؤدي تماما إلا بهما . ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلا الماضى .

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلا (لا) ، بزيادة : (ما) ، قلنا إن (لا) مستعملة في الجميع ؛ والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية ، فكانت عامة ابتداء ، والباقية كلها أحدث منها وأخص ؛ فأصل محل : (ليس) القديم ، نفي الخبر ، ثم نقلت إلى غير ذلك . وسبب إيثارهم لها على غيرها ، وخصوصا على : (ما) في بعض الحالات ، أنها واضحة يسهل تمييزها عن غيرها ، وأنها لكونها متكونة من مقطعين ، أكثر ضغطا وتأثيرا في السمع . وكثيرا ماتنوب عنها : (كان) منفية ، وهى أكثر تنوعا من : (ليس) في الأوقات وغيرها ، فليس دائما للحاضر ، و(لم يكن) للماضى ، و(لن يكون) للمستقبل ، إلى غير ذلك .

(١) سورة ص ٣/٣٨

(٢) سفر التكوين ٧/٢٩

(٣) سورة ص ٨/٣٨ وفى الأصل : « عذابى » .

ولأن (ما) أحدث من (لا) ، خصصت بنفى أحدث أبنية الفعل ، وهو (فَعَلَ) للماضى ؛ فنفى الماضى القديم هو : « لم يفعل » ، والحديث : « ما فَعَلَ » ، ومع ذلك فـ (ما) كثيرة فى نفي الخبر .

و(إن) تكاد أن تطابق : (ما) فى وظيفتها . وأكثر وقوعها قبل : (إلا) للجناس بينهما ؛ نحو : ﴿ إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ^(١) ﴾ . ونفى الخبر يحتاج إلى ملاحظة ، فإذا كان الخبر وصفا ، أو بمنزلة الوصف ؛ فكثيراً ماتدخل عليه الباء ، كما ذكرناه قبل ، وبالأخص بعد : (ما) و (ليس) . وقد تقع بعد (كان) المنفية أيضا ؛ نحو : « لم تكن بصغيرة » . ويجوز نصب الخبر بعد (ليس) و (كان) ، وهو بعد (كان) أكثر من الباء [و] فى لهجة الحجاز ، يجوز النصب بعد : (ما) ، وقالوا بعد : (لا) أيضا ، غير أن وقوع الوصف خبرا بعدها نادر . ومثال النصب بعد (ما) : ﴿ ما هذا بشراً ^(٢) ﴾ ، و ﴿ ما هنّ أمهاتهم ^(٣) ﴾ . وخبر (ما) فى غير لهجة الحجاز مرفوع ، نحو : « ما كل من تلقى بذلك عالم » . وجاء فى القرآن الكريم : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ ^(٤) ﴾ بالرفع ، والأصل هو الرفع ؛ والنصب قيس على : (ليس) و (كان) ، وكلاهما من النصب ، والرفع قليل .

ومن غرائب النفي سقوط حروف النفي فى القسم ، والنشد ، وزيادته فيهما عند الإيجاب ، نحو :

أقسمتُ بالله أسقيها وأشربُها . حتى تفرّق تربُّ الأرض أوصالى ^(٥)
أى : الخمر ، أى لن أسقيها ولا أشربها . و « نشدتك الله أو بالله إن فعلت ذلك » ،

(١) تكررت كثيرا فى القرآن الكريم ، ومنه سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة يوسف ٣٠/١٢

(٣) سورة المجادلة ٢/٥٨

(٤) سورة آل عمران ١٤٤/٣

(٥) البيت بلا نسبة فى درة الغواص للحريزى ٥٣ وقبلة آخر .

أى : لاتفعله ، و « أقسمت عليك إلا لبست درعى » ، أى : البسه . وأصل ذلك فى التّشديد ظاهر ، وهو حذف جزاء الشرط ، فتقديره : إلا لبست درعى كنت ملعونا ، أو مثل ذلك . ونجد شبهه فى العبرية ، نحو : (١) hē parō 'im tēš'u mizzē أى : وحياتة فرعون أن تخرجوا من هنا ، يعنى : لا تخرجوا من هنا . وتقديره : إن تخرجوا فلعنكم الله ، أو مثل ذلك . وربما كان سبب حذف النفى فى القسم مثل هذا .

[الاستثناء]

والاستثناء أصلها من تركيب الجمل ، فإن (إلا) مركبة من (إن) الشرطية و (لا) النافية ؛ فمثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » أصلها : « إن لم يكن جاعنى زيد فما جاعنى أحد » . غير أن : « ما جاعنى أحد إلا زيد » بعيد عن هذا الأصل جدا ؛ وذلك من ثلاث جهات ، أولاها : أن معنى (إن) هنا غير المعتاد ؛ فإن غرضى من قولى : « ماجاءنى أحد إلا زيد » ، ليس أن أقيد مضمونه بشرط ، بل المراد أنى أعلم أن زيدا جاء ؛ فمعنى (إن) هنا قريبة مما تعودنا عليه فى : (لو) ؛ فنستطيع أن نشرح مثالنا بـ « لو لم يجيء زيد لما جاعنى أحد » . وهذا ليس بصحيح تماما أيضا ؛ لأنه يمازجه شىء من التمنى ، ولا يوجد فى الاستثناء . والوجهة الثانية : أن الشرط يقدم غالبا [و] لا يؤخر . والثالثة : أن نفى (إن) ليس بـ (إلا) ، بل بـ (إن لم) على العادة ، و (إلا) أقدم من (إن لم) ، كما أن (لا) أقدم من (لم) .

ف (إلا) فى مثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » وإن أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية ، فلم يبق فيها فى الحقيقة شىء من معنى الشرط ، ولا يستأنف بها جملة ، بل هى وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها ، فيقرب معناها من معنى النفى ؛ ولذلك ذكرناها هنا . وهى فى غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه . مثال ذلك : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ (٢) ، فلا يمكن تقدير ذلك كجملة شرطية . ومثل :

(١) سفر التكوين ١٥/٤٢

(٢) سورة البقرة ٢٤٩/٢

« مائة إلا واحدا » أبعده عن الجملة الشرطية من السابق ، فانقلبت (إلا) من معناها الأصلية إلى هذا المعنى ، قياسا على (ماخلا) و (ماعداء) ؛ ولذلك تعمل (إلا) النصب^(١) : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ، كما تعمله (ماخلا) و (ماعداء) ؛ لكون : خلا ، وعدا ، فعلين متعديين .

و(إلا) تطابق في الآرامية : (ellā) . غير أن (ellā) لم تتعد عن أصلها ، ابتعاد (إلا) عنه ، بيد أن السريانيين قد يجمعون بين (ellā) وبين (en) أصلها ، ولم تفعل العرب ذلك . مثاله من السريانية : *ella en* : *lā meṣkaḥ-nā-la-mhaymānū* *etṭīset* أى : لا أقدر أنا على الإيمان إلا إن اقتنعت ، يعنى : لا أقدر أن أومن إلا أن أقتنع . فتقدير العبارة الآرامية : ماخلا على شرط كوني مقتنعا . وتقدير العبارة العربية : إن لم يكن الحال كوني مقتنعا . فـ (إلا) محافظة على معنى شرطى ، و *ellā* السريانية ، لما تحافظ عليه أصلا ، حتى إنها تحتاج إلى ضم (en) إليها . وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة : للاستثناء ، وأكثر من حروفه ، وفرقت بينهما في بعض الأحوال ، فصار الاستثناء فيها بابا مستقلا بنفسه ، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية .

[٥ - تركيب الجمل]

القسم الخامس : والآن بقى علينا الكلام عن تركيب الجمل ، بعضها مع بعض ، وهو جنسان : تسوية وإعمال ، وكلاهما نوعان : عطفي وغير عطفي ؛ فيكون ذلك أربعة أقسام . مثال التسوية غير العطفية^(٢) : « أسر يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسرة عمرو بن مالك »^(٣) . والتسوية العطفية كثيرة الوقوع ؛ نحو : « جاء فقال » ، وألوف من أمثالها .

(١) في الأصل : « في النصب » ا

(٢) في الأصل هنا وفيما يلي : « الغير العطفية » وهو لحن .

(٣) الأغاني (دار الكتب) ١٢٧/١١

والإعمال غير العطفى ؛ منه : الصفة ؛ نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » ، وكثير من الحال ؛ نحو : « قعدت أتفرج » وغيرهما . و « لا أعرفه » و « أتفرج » وأمثالهما ، ليست بجمل مستقلة ، ك « أسره عمرو بن مالك » فى مثالنا الأول ، بل تقوم مقام جزء من جملة أخرى ؛ فيمكننى أن أستبدل : « جاءنى رجل لا أعرفه » بـ « جاءنى رجل غير معروف » ، و « قعدت أتفرج » بـ « قعدت متفرجا » . فكما أن الاسم يعمل فى صفته المتكونة من كلمة ، فكذلك يعمل فى الصفة المتكونة من جملة . وكما أن الفعل يعمل فى النصب على الحال ، فكذلك يعمل فى الجملة الحالية .

والقسم الرابع ، أى : الإعمال العطفى ، كثير منه كل مايربط بالأسماء الموصولة ، و (إنّ) و (أنّ) و (إن) و (إذا) و (لَمَّا) إلى غير ذلك . فالعطف أحدث من عدمه ، والإعمال أحدث من التسوية .

وكثير من اللغات لم يتحصل على غنى كاف ، من وسائط إعمال الجمل فى الجمل ، ولم يوفق إلى ذلك غير لغات الأقاليم المتمدنين ، أصحاب الحضارة العالية من جهة الفكر ؛ منها اللغة الصينية ، والهندية القديمة ، أى : Sanskrit ، واليونانية ، واللاتينية ، واللغات الغربية ، ومنها اللغة العربية ، غير أنها حسب مزيتها مع الترقى إلى تركيبات الجمل المشتبكة المتنوعة ، الكافية فى إفادة جميع أنواع العلاقات بين الأفكار على اختلافها ، قد حافظت على بعض أشكال التركيب البسيطة الأولية أيضا . من ذلك : ما ذكرناه من عدم العطف فى الإعمال . ومن ذلك : الاستعانة ببعض حروف التسوية العطفية فى الإعمال أيضا ؛ كالواو للحال ، والفاء فى جزاء الشرط . فالعربية تشبه فى ذلك العبرية بعض الشبه ، والفرق بينهما أن العربية ، بتحديد وظيفة كل واحد من وسائط التأدية البسيطة الأولية فيها ، والكاملة الحديثة ، وبتفريق بعضها عن بعض ، بوضع القواعد المميزة بين كل واحد من أنواع التركيب ، قد استفادت مما تستعمله من الوسائل الأولية البسيطة ، قوة مؤدية تعادل فى القوة ، مانجده من وسائط تركيب الجمل فى اللغات الغربية . ولنطلع الآن على بعض تفصيلات هذا النظر العام .

إن من التسوية غير العطفية بين الجمل في اللغة العربية ، بدل الفعل من الفعل ؛ مثل : « أُسِيرَ يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسره عمرو بن مالك » . وقد ذكرنا هذا المثال آنفا ، فالغرض من التركيب هنا ، ذكر فاعل ما لم يُسَمَّ فاعله ابتداء . فهذا النوع من بدل الفعل من الفعل ، خاص بالعربية ، ويوجد غيره في غيرها أيضا ؛ مثال ذلك : « كانت قتلت خلادا ، رمت عليه رَحَى^(١) » . ومثله من السريانية : ketbet b^e mennāk أى : كتبت طلبت منك ، فالفعل الثاني يشرح الأول ويخصه .

وأكثر ما يكون ذلك في كل اللغات السامية ، إذا دل الفعل الأول على حركة ، وخصوصا إذا كانا أمرين ، نحو : « قُمْ صَلِّ » . ومثله في سائر اللغات السامية أكثر منه في العربية . ومثاله من العبرية : « kūmū » أى : قوموا اخرجوا .

والعربية لا تضطر إلى ترك العطف في كل هذا ، بل يجوز : « قتلت خلادا فرمت عليه رحى » و « قم فصل » . وقد يجوز أيضا الإعمال بدل التسوية ، نحو « قتلته ترمى عليه رحى » ، إلا في بدل فعل من فعل ؛ فمثل : « أُسِرَ أسْرُهُ فلان » لا تنوب عنه عبارة أخرى .

ومما أصله تسوية غير عطفية ، مع كون معناه الحقيقي غير ذلك ، قولى : « مالى لم أسمع بك ؟ » أو « ما بالكم بخلتم ؟ » ، فأصل هذا استفهام ، وإخبار مستقل عن الاستفهام ، غير معطوف عليه ، كأنى قلت : « ما بالكم ؟ » ، ثم استأنفت فقلت : « أسألكم ذلك ، لأنى أراكم بخلتم » ، ثم صار الكل جملة واحدة ، معناها : « لأى شىء بخلتم ؟ » فتبعت الجملة الأولى الثانية ، وصارت بمنزلة الجزء منها .

والعطف في التسوية كثير في العربية ، وهو الأصل فيها . وحرف العطف الأصل هو : (الواو) ، وهى سامية الأصل . ونجد في العربية معها : (الفاء) ، وأصل معناها : « أيضا » ، ويقابلها في العبرية : (אֲפ) أى : أيضا ، فابتدعت العربية لهذا

(١) انظر : تاريخ الطبرى (أبو الفضل) ٥٩٣/٣

المعنى كلمة جديدة ، وجعلت الفاء حرف عطف ، وذلك تَرَقُّ مهم ، ارتفعت به اللغة على غيرها من اللغات السامية ، وتمكنت من تنويع تأدية العلاقة بين الجملتين المتساويتين ، وهى مع ذلك ، ومع وجود عواطف أخرى ، ك (ثم) و (أو) و (أم) و (لكن) و (بل) ، لم تنل غنى اللغات الغربية في هذا الباب ، بخلاف ما نالته في باب إعمال الجملة في الجملة ، فلا تحوى عبارات بسيطة بينه غير مشبهة عن معانى : mais الفرنسية ، و but الإنجليزية ، أو car الفرنسية ، و for الإنجليزية ، إلى غير ذلك .

وأما العواطف المذكورة ، ف (ثم) خاصة بالعربية ، ويظهر أنها مشتقة من : (ثَمَّ) المقابلة لـ (šām) العبرية ، و (tammān) الآرامية . و (أو) سامية الأصل . و (أم) حديثة عربية ، أصلها : a-mā ، كما أن (لم) أصلها : lā-mā ، و (كم) أصلها : ka-mā و (لكن) مركبة من : (لا) و (كِنْ) المقابلة لـ (kēn) العبرية ، و (ken) الآرامية ، التى معناها : هكذا ، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا . و (بل) أصلها جواب عن سؤال وقد ذكرناها .

ومن استعمال أدوات التسوية العطفية في الإعمال : (واو الحال) في مثل : « قُتِلَ زوجها وهى حامل » . والذى يدل على الإعمال هاهنا ، هو العطف مع تضاد الجملتين في طبيعتهما ؛ فإن الأولى فعلية ماضية ، والثانية اسمية غير معينة الوقت . وأصل العطف هو عطف المتماثلين ، وأما عطف المتخالفين ، فلا بد من أن يكون له سبب ، وهو هنا عمل الجملة الأولى في الثانية .

وتستعمل واو الحال في تركيبات كثيرة ، غير هذا . وكلها مقيدة بالقواعد ؛ فلا شك أبدا في كون الواو واو العطف ، أم واو الحال ، إلا في الأفراد القليلة . وهذا من خواص العربية .

ومن استعمال العواطف في الإعمال : الفاء في جزاء الشرط وغيره ، كما قلنا . مثال ذلك : « إن عصى فويل له » ، فالقصة فيها مثلها في واو الحال ؛ فإن الذى يميز فاء الجواب عن فاء العطف هنا ، هو تضاد طبيعة الجملتين ؛ فالأولى فعلية يعمل في

فعلها حرف الشرط ، والثانية اسمية لاعمل للشرط فيها .

ولإدخال الفاء على جزاء الشرط وغيره قواعد ثابتة في العبرية ، غير أن الفاء قد تدخل على ما لا محل لها فيه في الأصل ؛ نحو : « فلما أتانا فأصبح مسرورا »^(١) ، بدل « أصبح مسرورا » . وكثير مثل ذلك في الزمان المتأخر .

وقد ذكرنا الفاء الداخلة في وسط الجملة ، بين جزء منها مقدم ، وبين باقيها . ولما كانت الفاء خاصة بالعربية ، فلا نظير للتركيبات المذكورة في غيرها من اللغات السامية ، إلا أنها كثيرا ماتدخل الواو على الجواب عن الجملة المعمول فيها ، بغير قواعد ثابتة واضحة . وأكثر ذلك في العبرية نحو :^(٢) *im dāsōn yihyē wnātattā* « أعطيت نفسا بدل نفس . وليس يميز الأعمال هنا عن التسوية ، إلا حرف الشرط ، فيمكن ترجمته : « إن كان أذى وأعطيت نفسا بدل نفس » . ولا نعلم أن التركيب ليس هذا ، بل هو الذي قدمناه ، إلا بالفكر المؤدى بهذه الجملة .

والعبرية تميل جدا إلى استعمال الواو ، حتى في الاستئناف ، فسفر يشوع^(٣) مثلا يبتدىء ب : *wayhī 'ahrē mōt Mōšē* « وكان بعد موت موسى ، إلى آخره .

ومن الأعمال بالعواطف : (الفاء) و (الواو) و (أو) النواصب : « وأتني فأكرمك » أو : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾^(٤) ، أو : [فقلت] ادعى وأدعوا [إن أندى]^(٥)

(١) انظر المعارف لابن قتيبة ٦١

(٢) سفى الخروج ٢٣/٣١ ولى الأصل : *dāsōr* وهو خطأ .

(٣) فى الأصل : « فسفر القضاة » وهو خلط ؛ فإن سفر القضاة يبدأ بقوله « وكان بعد موت

يشوع » .

(٤) سورة البقرة ٤٢/٢

(٥) البيت للأعشى فى كتاب سيبويه ٤٢٦/١ وعجزه فيه : « لصوت أن ينادى داعيان » .

أو « لألزمناك أو تُعطيني » . والأصل فيها كلها : العطف والتسوية ؛ ولكون الجملة الثانية تابعة للأولى في المعنى ، عبروا عن ذلك بنصب فعلها ، فصارت جملة معمولا فيها في الحقيقة . وهذا خاص بالعربية .

وأنواع الأعمال غير العطفى كثيرة ، ويصاحب كل واحد منها نوع من الأعمال العطفى . فالجمل المعمول فيها على العموم ، تنقسم إلى أربعة أنواع : وصفية تقوم مقام الوصف ؛ واسمية تقوم مقام الاسم الموصوف ، مبتدأ . كان أو خبرا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ؛ وحالية تقوم مقام الحال ؛ وظرفية تقوم مقام ظرف المكان والزمان وغيرهما . ونعد بينها الشرطية أيضا .

[الجمل الوصفية]

فالجمل الوصفية ، إما صفة أو صلة . وقد فرقت العربية بين الجنسين ، فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكرة ، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرفة ، نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » و ﴿ اعبدوا ربكم الذى خلقكم ﴾^(١) .

والجنسان موجودان فى سائر اللغات السامية ، وإن لم تفرق بينهما ، تفرق العربية ؛ فتسقط الموصول بعد الاسم المعرف فى كثير من الأوقات ؛ مثال ذلك من العربية^(٢) : *hā ēder nittan lāk* أى : القطيع الذى أعطيتة . والعكس ، ومثال ذلك من السريانية : *gabrā da-mlē kulleh garbā* أى : رجل كله ممتلىء بالجرب ، فأدخلت (d) أى : (الذى) بعد الاسم المنكر فى المعنى .

وتختلف اللغات السامية فى الاسم الموصول نفسه ، إلا أن أصله اسم من أسماء الإشارة فى أكثرها ، منها العربية ، كما ذكرنا ذلك ؛ والآرامية ؛ فهو فيها : (d) ، وأخيرا : (d) ؛ والحبشية ، فهو فيها : (za) ، وهو فى الأكديّة : (ša) ، وأصلها

(١) سورة البقرة ٢١/٢

(٢) سفر إرميا ٢٠/١٣

إشارى أيضا يوافقها : (šē) العبرية ، والمألوف في العبرية : (šašer) وأصلها غامض .
والاسم الموصول في الأصل جزء من أجزاء الجملة العاملة ، لا المعمول فيها ،
واجتفظت العبرية بذلك ، فأتبعت الاسم الموصول ، الاسم الموصول به في إعرابه .
مثال ذلك : « بعد هذين البيتين اللذين مضيا » ؛ وذلك ضد ماتعودنا عليه في اللغات
الغربية القديمة ، وفي الألمانية أيضا ؛ فترجمة المثال في اللاتينية : post duo versus qui
prae terierunt ؛ ف (versus) بالنصب ، المقابل هنا للجر العبرى qui بالرفع لأنه
فاعل : prae terierunt أى : مضيا .

وأكثر اللغات السامية بين هذين الضدين ، فالاسم الموصول فيها لا يتغير أبدا
تبعاً لما يسبقه ، ولما يتلوّه ، كـ (ša) الأكديّة ، و (šašer) العبرية ، و (dī) أو (d)
الآراميتين ، وكذلك أيضا الاسم الموصول في العربية الدارجة ؛ كـ (delli) وأمثالها .
والحبشية ، وإن وجد فيها مؤنث هو : (denta) وجمع هو : (della) فهى تميل إلى
استخدام : (za) في كل الحالات .

ومما حافظت فيه جميع اللغات السامية على الأسلوب القديم ، المخالف للذى
نشاهده في اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، وقوع الضمير العائد على الاسم
الموصوف في داخل الجملة الوصفية . مثال ذلك من الأكديّة : šarrutum ša išdāša
šuršudā أى : مُلْكٌ قَوِيٌّ أساسه . فالجملة الوصفية كاملة في نفسها ، لا يكون
الاسم الموصول جزءاً منها . وترجمة المثال بالفرنسية : un royaume dont les
fondements ont été fixés ؛ فالجملة الوصفية : Les fondements ont été fixés
ليست بكاملة ، وتحتاج إلى الاسم الموصول : dont في إتمام معناها .

فهذه القاعدة ثابتة في اللغات السامية ، لا شواذ منها أصلاً . ولا يحذف
الضمير العائد ، إلا إذا كان تقديره سهلاً . وكما يجوز أن يجعل الوصف المتكون من
كلمة ، اسماً موصوفاً ، كذلك الجملة الوصفية أيضا ؛ فإن كانت موصولة ، فلا
عجب في ذلك ؛ لأن في أولها (الذى) وما يشاكلها ؛ نحو : إن الذين آمنوا وعملوا

الصالحات ﴿١﴾ وأما غير الموصولة ، فلا جعل اسما موصوفا في العربية ، إلا ما قد ذكرناه من مثل : ﴿المؤلفة قلوبهم﴾ ﴿٢﴾ . وجور جعلها اسما موصوفا ، في بعض سائر اللغات السامية . من ذلك في العبرية ﴿٣﴾ : w'ahrē lō yō' ilū hālākū : أى : فمشوا وراء من لا ينفع ، ف : lō yō' ilū : أى : لا ينفعون ، بغير اسم موصول ، قائم مقام الاسم الموصوف . ومثاله من الآرامية ﴿٤﴾ Šešbašsar šmeh (أى ششبصر اسمه) قائم مقام الاسم الموصوف .

ويجوز استعمال أسماء الاستفهام موصولة أيضا ، فهذا وإن وجد في سائر اللغات السامية ، فحيزه في العربية أوسع بكثير منه في غيرها . مثاله من العبرية ﴿٥﴾ : mā ḏattem ḏōmmrīm ḏe'šē : أى : من نخشى فيقعد ، أو ﴿٦﴾ : mā ḏattem ḏōmmrīm ḏe'šē : أى : ما أنتم تقولونه أنا أفعله .

و(مَنْ) و(مَا) كثيرة جدا في هذا المعنى ، في اللغة العربية ، و(أى) أقل منهما وأصل معنى : (مَنْ) منكر ، وهو بين المفرد والجمع ، وإن أتبعته دائما كأنها مفرد . مثاله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ ﴿٧﴾ ، فيظهر من الجمع في : (آمَنَّا) أن المراد ب(مَنْ) هو الجمع . وهذا المعنى يقرب من معنى الشرط ؛ فلذلك كثيرا ما عملت (مَنْ) عمل حروف الشرط ؛ نحو : ﴿ولكن البرّ من اتقى﴾ ﴿٨﴾ أى : إن اتقى

(١) تكررت في القرآن الكريم ، مثل : البقرة ٢٧٧/٢ .

(٢) سورة التوبة ٦٠/٩

(٣) سفر إرميا ٨/٢

(٤) سفر عزرا ١٤/٥

(٥) سفر القضاة ٣/٧

(٦) سفر صمويل الثاني ٤/٢١

(٧) سورة البقرة ٨/٢

(٨) سورة البقرة ١٨٩/٢

الإِنْسَانُ اللهُ تَعَالَى ، فَهَذَا هُوَ الْمَبْرُورُ ؛ وَخِصُوصًا إِذَا اسْتَوْنَفَ بِمَنْ ؛ نَحْوُ : ﴿ مِنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾^(١) أَى : إِنْ كَانَ أَحَدَكُمْ عَدُوًّا لِلَّهِ . وَ(مَا) وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ ، عَلَى هَذَا النِّحْوِ .

وَقَدْ تَضَاعَفَ (مَا) ، لِتَأْدِيَةِ مَعْنَى الْإِبْهَامِ وَالتَّنْكِيرِ ، فَتَصِيرُ : « مَهْمَا » ، بَدَلُ : mā mā^(٢) . وَتَلْحَقُ (مَا) بِغَيْرِهَا أَيْضًا ، مِثْلُ : « أَيَّمَا » وَ « مَتَى مَا » ، وَ « كَيْفَ مَا » وَ « أَيْنَ مَا » وَ « حَيْثُ مَا » . أَصْلُ الْكُلِّ أَسْمَاءُ أَوْ ظُرُوفُ اسْتِفْهَامِيَّةٍ ، تَسْتَعْمَلُ كَالْمَوْصُولَةِ ، وَتَعْمَلُ غَالِبًا عَمَلُ حُرُوفِ الشَّرْطِ . وَكُلُّ هَذَا يَكَادُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنْ وَجَدَ الْقَلِيلُ الْمَشَاكِلَ لَهُ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا . مِثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْأَكْدِيَّةِ : manumma erištušū ša šarri bēliya lišpur أَى : مَهْمَا تَكُنْ رَغْبَةً مَوْلَايَ الْمَلِكِ ، فَلْيَبْعَثْ إِلَيَّ . غَيْرَ أَنَّ الْجُمْلَةَ التَّالِيَةَ لـ : manumma اسْمِيَّةٌ لِاشْرَاطِيَّةٍ .

[قِيَامُ الْجُمْلَةِ مَقَامَ الْإِسْمِ الْمَوْصُوفِ]

وَأَمَّا قِيَامُ الْجُمْلَةِ مَقَامَ الْإِسْمِ الْمَوْصُوفِ ، فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ ؛ فَالْقَائِمُ مَقَامَ الْإِسْمِ هُوَ إِمَّا لَفْظُهَا (وَهَذَا مَا سَمَّاهُ النُّحُورِيَّونَ حِكَايَةً) ، أَوْ مَضْمُونُهَا ؛ فَالْأَوَّلُ مِثْلُ : ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٣) أَى أَنَّ الْكِتَابَ الْمَلْقَى عَلَى مَلَكَةِ سَبَأَ هُوَ : بِسْمِ اللَّهِ .. إِلَى آخِرِهِ . يَعْنِي الْكِتَابُ (أَى الْمَكْتُوبُ) مَتَكُونُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ . وَمِثَالُ آخَرَ : هَ أَهْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَثِيرٌ ، يَعْنِي : أَهْلُ النَّطْقِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ ، دُونَ الْإِخْلَاصِ بِمَعْنَاهَا^(٤) . وَهَذَا نَادِرٌ إِلَّا بَعْدَ أَفْعَالِ الْقَوْلِ ؛ نَحْوُ : ﴿ قَالَ رَبِّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾^(٥) ، فَالنِّسْبَةُ الْمُنْطَقِيَّةُ بَيْنَ (قَالَ) وَبَيْنَ الْكَلَامِ الْحَكِيمِ ، هِيَ أَنَّهُ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢/٩٨

(٢) عَنِ طَرِيقِ الْخَالِفَةِ الصَّوْتِيَّةِ .

(٣) سُورَةُ الْمُلِّ ٢٧/٣٠

(٤) لَسْتُ أَدْرِي مِنْ أَيْنَ أَتَى الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الْفَهْمِ لِلْعِبَارَةِ ؟ وَهِيَ لَا تَعْنِي أَكْثَرُ مِنْ : « الْمُسْلِمُونَ كَثِيرُونَ » !

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢/٣٠

مفعول (قال) ، وليس بينهما أداة دالة على ذلك .

والحاق الكلام المحكى بفعل من أفعال القول مباشرة ، هو المؤلف في أكثر اللغات على العموم . ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام ، بدل حكايته . وهذا مما سنذكره بعد .

وقد فرقت العربية بين النوعين ، فخصت كلمة : (قال) بإلحاق الحكاية بها دون إيراد المضمون فقط . والحالة على عكس ذلك في أكثر أفعال القول الباقية ؛ فإذا استبدلنا كلمة : (قال) في مثالنا ، بكلمة ^(١) : (أخبر) ، لزمنا أن نقول : « أخبر الله الملائكة أنه جاعل في الأرض خليفة » ، فوجب هنا دخول (أن) ، ولا يجوز إدخالها بعد كلمة : (قال) . وما يختلف به الإخبار عن الحكاية هنا ، هو إبدال الضمائر ، فالمتكلم في الحكاية صار غائبا في الإخبار .

ومن الكلام الواقع بعد أفعال القول : الاستفهام ، فإذا حُكِيَ حكاية ، قل الفرق بينه وبين ما قد شرحناه . وأما الإخبار عن مضمون الاستفهام ، فيحتاج إلى أسماء الاستفهام ، أو أدواته المستأنف بها ، كاحتياج الحكاية إليها ، فلو أدخلنا عليه (أن) أو مثلها ، لكان يلزمنا الجمع بين أداتين في أول الجملة . وهذا وإن وجد (نحو : سل عنه أنه هل صلى العشاء) ، إلا أنه كان غير مقبول في الزمان القديم . والمألوف هو مثل : « فَتَنَظَّرْتُ هل تَرَى أحداً » ، بغير (أن) أو مثلها ، فهذا من الاستفهام عن الجملة . ومن الاستفهام عن الكلمة ، مثل :

... .. فإنك لا تدري متى أنت راجع^(٢)

وإذا اطلعنا على المثالين ، وجدنا بينهما فرقا ، وهو أن مفعول فعل السؤال في الأول ، هو الجملة الاستفهامية بأسرها . وفي الثاني يمكننا أن نعد اسم الاستفهام

(١) أدخل المؤلف الباء على المأخوذ ، لاعلى المتروك . وهو من الأخطاء الشائعة كما ذكرنا من قبل .

(٢) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني (دار الكعب) ٣١٨/١٢ وصدوره فيه : « وأبغض إذا

أبغضت بغضا مقاربا » . وهو في ديوانه ص ٤٨

وحده مفعولا للمعل . وصحة هذا الرأى ظاهرة كل الظهور في مثل : « ولم يتفقوا على أيهم أشعر^(١) » ، فأيهم هنا مجرورة بعلی ، فهى جزء من أجزاء الجملة الأولى ، وهى مع ذلك مبتدأ الجملة الاستفهامية أيضا ، فهذا ممافيه وجهان لجزء من أجزاء الجملة ، كما ذكرناه في : « رجل كثير أعداؤه » .

ومن هذا الباب : التسوية الاستفهامية ، التى سبق ذكرها ، مثل : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) ، غير أن الاستفهامين في هذا المثال ، مبتدأ جملة اسمية ، لامفعول جملة فعلية .

ويقارب السؤال التمنى في مثل : ﴿يودّ أحدهم لو يُعَمَّرُ ألف سنة﴾^(٣) ، فأصلها الحكاية قائمة مقام مفعول : (يودّ) ، وكانت تكون : « لو أُعَمِّرُ ألف سنة » ، ثم قلب المتكلم إلى الغائب ، ولم يلحق بالجملة حرف من حروف الإخبار ، كـ (أن) لوجود (لو) في أولها .

[قيام مضمون الجملة مقام الاسم الموصوف]

وأما قيام مضمون الجملة ، مقام اسم موصوف ؛ فمثال ذلك أنى إذا كنت مسروراً ، وأردت أن أتكلم عن تلك الحالة ، وأفيد مثلا ما سببها ، قلت : « سبب كونى مسروراً ... » إلى آخره ، فقلبت الجملة التى هى : « أكون مسروراً » مصدرأ ، فأمكننى بذلك إضافة كلمة : (سبب) إليها .

وهذه الوسيلة ، التى تصير الجملة اسما ، ناقصة من جهات ، منها : لزوم تغيير بناء الجملة تغييرا تاما ، فيصير المسند إليه ، مضافا في أكثر الحالات ، إلى غير ذلك . ومنها : إحالة التمييز بين الماضى والحاضر والمستقبل ، وغير ذلك ؛ فإن

(١) انظر : الموازنة للأمامى ٥/١

(٢) سورة البقرة ٦/٢

(٣) سورة البقرة ٩٦/٢ وفى الأصل : « يود أحدهم » وهو خطأ .

المصدر هو : (كونى مسرورا) ، سواء أكننت مسرورا في الماضي ، أم سأكون مسرورا في المستقبل ؛ فلهذا السبب ابتدعت اللغة وسائل أخرى ، لتصير الجملة اسما ، وأقدمها في اللغات السامية ، إدخال اسم موصول عليها . والعربية تستعمل (ما) في هذا المعنى ، ويسمى النحويون : (ما المصدرية) ، لأنها مع الجملة التالية لها تنوب عن المصدر ، كما شرحنا ذلك ؛ فإذا أدخلنا (ما) صار مثالنا : « سبب ما أكون مسرورا هو ... » إلى آخره .

وهذه العبارة غير مألوفة ، وإن كانت جائزة ، وأصلها استفهام ، وهو (سبب ما) ، يعنى : (سبب أى شىء ؟) ، ثم أجبت عليه فقلت : « الشىء هو أنى أكون مسرورا » .

فالفرق بين هذه العبارة ، وبين (ما) الموصولة العادية ، أن الجواب عن (ما) في مثالنا هو الجملة بأسرها . وإذا نظرنا إلى مثال من (ما) الموصولة ، نحو : « عرفتُ ما عرفتُه » ، رأينا أن معناه الأصلي هو استفهام ، وهو : « عرفتُ أى شىء » ، والجواب : « عرفتُه أنت » ، يعنى : شىء عرفتُه أنت ، فالجواب عن السؤال هنا ، جزء من الجملة فقط ، ويدل عليه الضمير العائد المتصل بـ (عرفتُه) ، ولا نجد ضميرا راجعا في مثل : « سبب ما أكون مسرورا » .

و(ما) في هذا المعنى نادرة جدا في سائر اللغات السامية ، وأكثر استعمالها فيها ، مضافا إليها الكاف ؛ نحو : (kama) في الحبشية ، و (kmā) في الآرامية . والمألوف فيها كلها استعمال الأسماء الموصولة ، التى ليس أصلها من أسماء الاستفهام ، مثل : (ša) في الأكديّة ، و (šašer) في العبرية ، و (dī) أو (d) في الآرامية ، و (za) في الحبشية وأكثر ذلك في الآرامية .

مثاله من الآرامية القديمة : (¹) antūn zābnīn ʾiddānā ʾanā dī yāda

أى : عارف أنا أنكم تشترون الزمان ، يعنى : أنكم تلتمسون التأجيل . وقصة أصل هذا مثل قصة أصل استعمال أسماء الاستفهام فى معنى المصدر .

ولم تكتف العربية بحرف مصدرى واحد ، هو (ما) ، بل اخترعت اثنين معه ، هما : (إن) و (أن) . ويظهر أنهما اشتقا من (إن) ، وهى سامية الأصل ، كما ذكرنا سابقا . وميزت العربية بين (أن) و (إن) ، بإدخال (أن) على الجمل الاسمية فقط ، و(أن) على غيرها ؛ ولهذا التفريق خلل ، فالجملة الفعلية تحتل القلب إلى جملة اسمية فى بعض الحالات ، فيدخل عليها (أن) . ومع ذلك فقد ذكرنا أن ضمير الشأن ، يمكن الناطق من إدخال (أن) على الجمل غير الاسمية أيضا ، فتكون (أن) و (أن) مترادفتين متطابقتين فى المعنى ، فى بعض الأحوال ؛ نحو : « بلغنى أن قد جاء زيد » أو « أن زيدا قد جاء » أو : « أنه قد جاء زيد » .

فالعبارات الثلاثة ، وإن لم تتطابق تماما ، فالفرق بينهما يسير جدا ؛ فالأولى وهى : « أن قد جاء زيد » معناها : أخبرونى فقالوا لى : قد جاء زيد . والثانية وهى : « أن زيدا قد جاء » معناها : أخبرونى بكون زيد قد جاء . والثالثة وهى : « أنه قد جاء زيد » معناها : أخبرونى بحادثة وهى كون زيد قد جاء .

هذا إذا كان الفعل ماضيا . وأما إذا كان مضارعا نصبوه بعد (أن) وهو مرفوع بعد (أنه) أو فى جملة اسمية بعد (أن) ، فزادوا بذلك فى التفريق بين (أن) و (أن) ، وأخرجوا (أن) عن كونها مصدرية محضة ؛ فإن قولى : « أريد أن تفعل ذلك ، يتعدى قولى : « أريد فعلك » ، وذلك فى أن نصب الفعل يقرب (أن) من (كى) ، كأنى قلت : « أريد كى تفعل ذلك » ، أى : غرض إرادتى فعلك ذلك ، كما جاء فى القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ (١) .

فالجمل المصدرية النائية عن مفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما

يشاكلها ، تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها ؛ ولذلك تتردد اللغات في التعبير عنها ، وبعضها يشبهها بالجمل المصدرية المحضة ، كالفرنسية والإنكليزية ، فإنهما تدخلان عليها الحروف المصدرية العادية ، وهي : (qui) في الفرنسية ، و (that) في الإنكليزية ، وأصلهما اسمان موصولان . وبعضها يشبهها بالجمل الغرضية ، كاللاتينية فهي تدخل عليها : (ut) وهي حرف الغرض . وبعضها يشبهها بتلك من جهة ، وبهذه من جهة ، ومنها العربية ؛ فإنها تدخل عليها حرفاً من حروف المصدر ، هو (أن) ، غير أنها تُعمله عمل حروف الغرض ، مثل : (كى) .

ولم تقصر العربية هذا العمل على ما يشبه الجمل الغرضية ، من الجمل المصدرية المستأنفة بـ (أن) ، بل أطلقت على كل ما فَعَلَهُ مضارع . وقد توجد شواذ لذلك . وما يدل على أنّ (أن) كثيراً ما تعدى معنى المصدرية ، إلى معنى مستقل مقارب لمعنى (كى) : حذف الحروف الجارة قبلها . وهذا كثير في العربية ؛ نحو : « أيعجز أحدكم أن يقرأ » ، بدل : « عن أن يقرأ » ، و ﴿ يبين الله لكم أن تُضِلُّوا ﴾^(١) ، أى : عن أن تضلوا ، يعنى : حماية لكم عن ذلك ، فيكاد المعنى أن يكون : لتلا تضلوا . وهذا من غرائب التركيب في اللغة العربية .

وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أن) و (أن) وبين : (ما) ، مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أن) بوظيفة خاصة بها ، فتعمل في نصب الفعل ، وجدنا أن التطابق بينهما كثير . مثاله من القرآن الكريم : ﴿ ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمه ﴾^(٢) ، و ﴿ ذلك بما عصوا ﴾^(٣) ، فد (أن) و (ما) معناهما واحد . ومنه : ﴿ من بعد ما جاءهم العلم ﴾^(٤) ، و ﴿ من بعد أن نزع الشيطان بيني وبين إخوتي ﴾^(٥) .

(١) سورة النساء ١٧٦/٤

(٢) سورة الأنفال ٥٣/٨

(٣) تكررت في القرآن الكريم ، ومنها : البقرة ٦١/٢

(٤) تكررت في مواضع من القرآن الكريم . ومنها : آل عمران ١٩/٣

(٥) سورة يوسف ١٠٠/١٢

وعلى العموم ، ف (ما) أندر كثيرا من (أن) و (أن) ، ويقبل استعمالها تدريجيا مع تطور اللغة العربية ، غير أنها احتفظت بها في بعض الأحوال ؛ نحو : « قَلَّ ما وُجِدَ مثلُ ذلك » ، و (طال ما) و (بئس ما) ، والجملـة المصدرية هي الفاعل في كل ذلك ؛ و (كَلَّ ما) و (رَيْثَ ما) و (عندما) و (بينما) ، والجملـة المصدرية مضاف إليها هاهنا .

وقد تميز العربية بين (أن) و (أن) وبين (ما) في المعنى . وأشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كأن) أو (كأن) وبين (كما) ؛ فكأن وكأن تفيدان فرض كون الشيء غير ماهو عليه في الحقيقة ، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي . مثال ذلك : ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ^(١) ﴾ ، والجبل لم يكن ظلة ، أو مثل ظلة ، بل كان ضدها في المتانة والرسو . والمعنى : لو كان الجبل كظلة ، لكان نتقه ورفعـه وزلزله قريبا من الاحتمال ، فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات . و(كما) مثل : ﴿ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ^(٢) ﴾ ، يعنى : آمنوا إيمانا ^(٣) يماثل إيمانهم . وتفترق (كما) عن (كأن) و (كأن) من جهة بناء الجملة أيضا ، وذلك أن (كأن) خاصة بالجملة الفعلية ، و (كأن) خاصة بالجملة الاسمية ، ولايقابلها إلا (كما) وحدها ، وتغلب عليها الجملة الفعلية ؛ فلـكى يكون التوازن تاما ، ابتدعوا حرفا معناه معنى (كما) ، وهو خاص بالدخول على الجملة الاسمية ، وهو : (كما أن) .

وينتج من الأمثلة الموردة ، أن أكثر ماتنوب عنه الجملة المصدرية ، من أجزاء الجملة ، هو المجرور بحرف جار ، ثم بعد ذلك المجرور باسم مضاف ، والمنصوب على المفعولية . والأقل وقوعا هو الرفع مسندا إليه ؛ نحو : « أيسرُّك أنه سمع كلامك » . وما ذكرنا من (قل ما) إلى آخره ، أو مسندا نحو : (ذلك أن) و (ذلك أن) .

(١) الأعراف ١٧١/٧

(٢) سورة البقرة ١٣/٢ وفي الأصل : « آمننا كما آمن ... » وهو خطأ !

(٣) في الأصل : « معنى إيماننا » وهو خطأ مبنى على الخطأ السابق !

وقد تبدل الجملة المصدرية من الاسم وماهو بمنزلة ، نحو : ﴿ مَا قَلَّتْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(١) ، فد (اعبدوا الله) ، وإن دخلت عليها (أن) من الحكاية المذكورة آنفا . ودخول (أن) على الحكاية كثير ، نحو : « فَأَوْماً إِلَيْهِمْ أَنْ اقْعُدُوا » ، فالحكاية هنا مفعول أوماً .

ويوجد مثل هذا في سائر اللغات السامية أيضا ، وخصوصا في الآرامية . مثاله من الآرامية العتيقة^(٢) : *wkēn ʾāmar leh dīhaṣkaḥat gbar* : وكذلك قال له أن وجدت رجلا ، (dī) وهي الاسم الموصول تقابل (أن) . ولا يظن أحد أن بين البناء العربي والآرامي علاقة تاريخية بالضرورة ، بل يحتمل أن تكون العبارتان مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فإننا نرى إدخال الحرف الخاص بالجملة المصدرية ، على حكاية الكلام ، كثيرا في لغات مختلفة غير متقاربة ، منها : التركية ، نحو : « بكا ديدى كه يارين بواريه گل » أى : قال لى أن جىء هنا غدا .

وللعربية مع قلب الجملة مصدرا ، أو إدخال (ما) أو (أن) أو (أن) عليها ، وسيلة أخرى لإقامة الجملة مقام الاسم ، وهي إدخال (كون) عليها ؛ نحو : « نَبَّهت على كونه إنما قاله مذهبا لنفسه » ، أى : على أنه قاله . غير أن مثل هذا من كلام المتأخرين ، فكانوا يميلون إلى مانسميه العبارة الاسمية ، يعنى أنهم يؤثرون أسماء المعانى ، ومن بينها المصادر ، على غيرها من الأفعال والأدوات ؛ وذلك لسببين ؛ أحدهما : استعداد العربية لذلك ؛ فإن أسماء المعانى فيها كثيرة جداً ، وصوغ غير الموجود منها سهل . والسبب الثانى : تأثير التدريس المنطقى والشرعى فيهم ؛ فإن أكثره متكون من أسماء المعانى وتركيباتها .

وكل ما ذكرناه إلى الآن من الجمل المصدرية ، عطفى يعنى : يقع فى أوله حرف يعمل الجملة الأولى فى الثانية . وقد توجد جمل مصدرية غير عطفية ، وأمثلة ذلك نادرة

(١) سورة المائدة ١١٧/٥

(٢) سفر دانيال ٢٥/٢

متفرقة ، إلا في حالتين سندكرهما بعد . وأما الباقي فنحو : ﴿ ثُمَّ بَدَأْهُمْ ﴾ [من بعد مارأوا الآيات] لَيْسَ جُنَّتَهُ^(١) ﴿ أَي : قَصْدُ سَجْنِهِ ، فالجمله هنا مسند إليه . ونحو : « المروءة إذا أُعْطِيَتْ شَكَرَتْ » أَي : المروءة هي تُشْكُرُك إذا أُعْطِيَتْ شيئا ؛ فالجمله هنا مسند . ونحو : « ألم تكن عاهدتني عهدا لا تكتمني شيئا^(٢) » ، أَي : عهدا مضمونه ألا تكتمني شيئا ؛ فالجمله بدل من : (عهدا) . ونحو : « أَقْسَمَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَبْسِ^(٣) » ، أَي : عدم خروجه ؛ فالجمله مفعول .

وكل هذا وأمثاله ليس له أصل ثابت ، ولا قاعدة معينة في العربية ، وهو من بقايا أوائل اللغة ، التي قد تحافظ عليها العربية ، مع وجود عبارات خاصة بالمعنى فيها ؛ فيجوز في كل الأمثلة المذكورة ، إدخال حرف بين الجملتين ؛ نحو : « فبدأ لهم أن يسجنوه » إلى آخره . وغالبا يكون لحذف الأداة سبب ، وهو في مثالنا أنه إذا أدخلنا (أن) ، لا يمكن توكيد الفعل بالنون ، وإذا أدخلنا (أن) وقلنا : « بدأ لهم أنهم ليسجنه » ، صار التركيب ثقيلًا ، وحيل بين (بدأ لهم) وبين (ليسجنه) أكثر من الواجب .

وفي مثل : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ^(٤) ﴾ كان السبب في حذف (أن) هو تقديم المفعول ، فإننا إذا أدخلنا (أن) ، فقلنا : « أفغير الله تأمروني أن أعبد » ، حالت بين الفعل ومفعوله المقدم ، حيلولة غير مقبولة . ويوجد مثل كل هذا في سائر اللغات السامية أيضا ، غير أن أكثره أندر فيها منه في العربية .

وأما الحالتان اللتان وضعت لهما العربية قواعد ثابتة ، لاستعمال الجملة المصدرية غير العطفية ؛ فأولها : ما يضاف إليه (يوم) و (حين) ومثلهما ؛ نحو : « لما كان حين نزل رسول الله بحمصن أهل خير » . وأكثر ذلك في النصب على الظرف ؛

(١) سورة يوسف ٣٥/١٢ وفي الأصل : « فبدأ » تحريف .

(٢) الأغاني ١٣٧/٦

(٣) الأغاني ٤٠٩/١

(٤) سورة الزمر ٦٤/٣٩

نحو : « يومَ جئت » ؛ فالاسم هنا مستعد ليصير حرفا كإذ . ونشاهد مثل هذا في غير العربية أيضا . مثاله من العبرية^(١) kol ymē hiḥhallaknū ʾittām أى : كل يوم تمشيننا معهم ، يعنى عشنا معهم . وقد تضاف في العبرية أسماء المكان إلى الجمل أيضا ؛ نحو^(٢) kiryat ḥanā Dāwīd أى : قرية تَعَسْكُر داود ، معناها : القرية التى تعسكر فيها داود ، كما أن : « حين نزل رسول الله » معناها : الحين الذى نزل فيه . وربما كانت (حين)^(٣) اسما فى الأصل أضيف إلى جملة ، ثم صارت حرف مكان .

والحالة الثانية : إلحاق بعض حروف الجر بالجمل ، بغير توسط (أن) أو (ما) . وهى قليلة فى العربية ؛ منها : اللام بمعنى كى ، وحتى ، ومنذ . ومثل ذلك كثير فى بعض اللغات السامية ، وخصوصا فى الحبشية .

[الجملة الحالية]

أما الجملة الحالية ، فهى مع كثرة وجودها فى العربية ، وسعة حيزها ، واختلاف أشكالها ، لا تستأنف بحرف خاص بها ، بل تكون إما غير عطفية أو معطوفة بالواو . وكلتا الحالتين قديمة ، ونجدهما فى العبرية . فمثال غير المعطوف^(٤) : Lō tōsīpī yikr ʾū : لا تزيدن يسمونك رقيقة ، يعنى : لا يدومون يسمونك رقيقة . ومثال المعطوف^(٥) : wayyērā ʾēlāw yahwē...whū yōšēb peṭah hā ʾōhēl : وهو قاعد على باب الخيمة . ويوجد بعض ذلك ، فى سائر اللغات السامية أيضا .

(١) سفر صمويل الأول ١٥/٢٥ وفى الأصل : (hiḥhallaknā) تحريف .

(٢) سفر إشعيا ١/٢٩

(٣) فى الأصل : « حيث » وهو تحريف .

(٤) سفر إشعيا ١/٤٧

(٥) سفر التكوين ١/١٨

فالمثالان العبريان ، يوافقان القواعد السائدة في اللغة العربية ، في أن المضارع في الأول غير معطوف ، والجمله الاسمية في الثاني معطوفة . وهذا من أقدم عادات اللغات السامية في هذا الباب ، والشواذ منها متعددة في العبرية وغيرها ، وهى في العربية أقل من ذلك . وأما الماضى فلا نعرف كيف كان استعماله الأسمى في الجملة الحالية ، والعربية استخدمت حرف التوقع الخاص بها ، وهو : (قد) ، في استئناف الجملة الحالية الماضية ، ملحقا به الواو ؛ نحو : « فانتبه وقد شدَّوه » .

فللحال طريقتان بسيطتان أوليتان ، في اللغات السامية ، هما على نحو : « خرج يستقبلنى » و « جاءنى وأنا قاعد » ؛ فالأول : متركب من فعلين ، أولهما ماض والثانى مضارع ، وفاعلهما واحد . والثانى : مركب من جملة فعلية ، وجملة اسمية مبتدؤها غير فاعل الفعل . ويحتمل أن يكون أصل الأول : بدل الفعل من الفعل ، وقد ذكرنا ذلك ، فكان يمكننا أن نقول : « خرج استقبلنى » ، كما ذكرناه من بدل الفعل من الفعل ، فى : « قتلتُ خلاداً رمت عليه رَحَى » ؛ فكان المعنى إذن : « خرج وذلك أنه استقبلنى » ، ثم استبدلوا الماضى بالمضارع ؛ لأن المضارع كثيرا ما يدل على فعل مصاحب لآخر متابع له ، فيصير بهذا الاستبدال ، عبارة عن كون الخروج هو أصل الحادثة ، والاستقبال تابع له لمعنى من المعانى ، وهوى مثالنا أن الاستقبال هو غرض الخروج . فنرى من ذلك التحليل ، وأن إبهام معنى الجملة الحالية ، وسعة حيزها من طبائعها الأصلية .

وأما الطريقة الثانية ، وهى : « جاءنى وأنا قاعد » ، فهى أقرب إلى الفهم من الأولى ، فعطف الجملتين هو المألوف ، ولا يحتاج إلى تعليل . والجملة الاسمية أقرب إلى معنى الحال من الفعلية ، وخصوصا عند اختلاف المسند إليه فى الجملة الثانية عنه فى الأولى . والأحوال من طبيعتها إتباع الحوادث ، فلا تحتاج التابعية فى مثل هذا إلى عبارة خاصة بها . هذا ما كان عليه الأمر فى الأصل ، ثم بعدما كثر مثل : « جاءنى وأنا قاعد » ، تعودوا على تلقى هذا التركيب ، أى الجملة الاسمية المعطوفة على فعلية ، بل

على اسمية أيضا ، مع تخالف ما في المعنى ، كأنه عبارة خاصة بالتابعة والحالية .
ومع ما بين الطريقتين المذكورتين من الفرق في التركيب ، وفي الأصل التاريخي ،
فهما متقاربتان ، وحتى متساويتان في المعنى . غير أن الأولى كثيرا ما يمازجها شيء من
الغرضية . والثانية يمازجها شيء من التضاد بين الجملتين .

وأما النفي ، فنرى في الجملة الحالية ، المضارع المنفى بالحرف النافي القديم ،
وهو لا يتبع المضارع غير المنفى ؛ فيكون حالا بغير حرف عاطف . والماضي المنفى
يتبع الماضي غير المنفى ، في إدخال الواو على الجملة الحالية ، فتستأنف بـ (ولم)
أو (وما) . و (ما) تستعمل لنفي المضارع أيضا ، ولا يجوز استغناؤها عن الواو ؛ لأن
أصلها استفهام لانفي .

والآن ، بعد شرح أساس الجملة الحالية على العموم ، نذكر القليل من
تفصيلاتها . منها : أن الجملة الحالية قد تكون خبرا ، كما أن النصب في معنى الحال ،
هو أصل النصب في خبر (كان) وأخواتها ، كما ذكرنا ذلك فيما سبق ؛ وذلك كثيرا
جدا ؛ منه : (كان يفعل) و (كان قد فعل) ، إلى غير ذلك . ولا يجوز أن نقول إن أصل
هذه التركيبات من جمل حالية ؛ فإنه لو كان الأمر كذلك ، لكان من الواجب أن
يقال : (كان وقد فعل) بالعطف ، لا : (كان قد فعل) بغير العطف .

فينتج أن الجملة الحالية ، تختلف عن الاسم المنصوب على الحال ، في أن
نصب كل توابع الفعل وبينها الحال ، من أصول اللغات السامية ، يمكننا أن نبني عليه
في بيان سبب غيره . والجملة الحالية ليست بأصلية ولا بسيطة ، بل لها أصول
مختلفة ، كما شرحنا ذلك ، فنضطر إلى أن نقرر أن الجملة الخبرية ، نوع من الجمل
التوابع بنفسها ، قريب من الجملة الحالية وليس مشتقا منها . والجملة الخبرية المدلول
عليها هنا ، غير الجملة القائمة مقام الخبر ، المذكورة آنفا ؛ نحو : « المرءة إذا أعطيت
شكرت » ، فالجملة القائمة مقام الخبر ، عوض عن اسم موصوف ، وبالأنحص عن
مصدر ، كما شرحناه . والجملة الخبرية في : (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب

على الخبر ، أى (كان فاعلاً) . والجمله الخبرية لاتقتصر على الإسناد إلى (كان) ، بل تسند إلى مفعول أفعال القلوب أيضا ؛ نحو : « أحسبه مات فى خلافه عمر » أو : « أراك اليوم جسمك نحف » ، فلو كان مثل هذا حالا ، لزم إدخال الواو عليهما ، وإدخال (قد) على الأولى .

وكما يتبع المضارع فعل (كان) ، كذلك يتبع : (ليس) و (عاد) و (كاد) وغيرها ، نحو : « كدت أذهب » . ويجوز إدخال (أن) ، نحو : « كدت أن أذهب » ، فشبهوا (كاد) ب (أراد) وأخواتها ، بخلاف : كان .

[الجمل الظرفية]

وأما الجمل الظرفية ، فكثيرا ماتقوم مقامها جمل مصدرية ، مع إلحاق واحد من حروف الجر بها ؛ نحو : (بعدها) ، و (لأن) ، أو جمل حالية . ولايكاد يبقى إلا بعض الجملة الغرضية (final) ، والشرطية ، ومايجانسها من الزمانية .

فحرف الغرض فى العربية : (كى) . وقد تضاف إليه اللام ، فيصير : (لكى) ، واللام تعبر عن الغرض أيضا ، إما بنفسها ، أو مضافة إلى (أن) فى : (لأن) و (لكل) .

ويقابل (كى) فى العبرية : (kī) ، ومعناها متنوع جدا ، فهى قد تربط الجملتين المتساويتين المستقلتين إحداهما عن الأخرى ، ويكون إذن معناها : (فإن) أو (بل) . وقد تربط الجملة العاملة بالمعمول فيها ، ومعناها (أن) أو (أن) أو (إن) أو غير ذلك . فهى على غاية من الإبهام ، لاتكاد أن تغير شيئا ، إلا الارتباط مطلقا ، فالعبرية حددت معناها وحصرته ، فصارت قليلة الوقوع ، بالنسبة إلى الأدوات الجديدة ، المرادفة لها فى الأصل ؛ كأنّ و أنّ .

[الجمل الشرطية]

والشرط قد يستغنى فيه عن الأداة العاطفة للجملتين ؛ مثال ذلك : « سَمَنْ

كَلْبِكَ يَقْتُلُكَ^(١) ، أى : إن سميت كلبك قتلك ، أو فسقتلك . المضارع المجزوم هنا ، جواب عن الأمر ، ومعناه معنى جزاء الشرط ، الذى ينوب عنه الأمر . وكثيرا ما لا يفيد المضارع المجزوم معنى جزاء الشرط ، فى مثل هذه التركيبات ، نحو : « أين بيتك أزرُك » ، وهذا بعيد . ويوجد ما فيه تقدير الشرط أبعد منه فى هذا المثال ، نحو : « ليتَه عندنا يحدثنا » ، أى : لو كان عندنا فحدثنا ، فالمرجح أن المضارع المجزوم ، لا يفيد إلا معناه المألوف الخاص به ، إذا ألحقت به اللام ؛ فيكون المعنى : « أين بيتك فلأزرُك » و « ليتَه عندنا فليحدثنا » و « سَمِن كلبك فليقتلك » . فهذا هو المعنى الأصلى ، ثم اشتقوا منه معنى الشرط فى بعض الأحوال .

وأصل التركيب وسبب عدم العطف هو الإبدال ، كأنى قلت مثلا : « ليتَه عندنا » ، ومعنى تمنى ذلك أى أحب أن يحدثنا ، فالمضارع المجزوم هو لبيان معنى ما سبقه ، على نحو ما شاهدناه آنفا ، من بدل الفعل من الفعل . وهذا المعنى الأصلى ظاهر فى مثل : « مُر قومك يصوموا نهارهم هذا » ، فالمجزوم هنا تبين وإظهار لما هو مضمَر فى : (مُر) ، ولا يكون هنا شرط ؛ فإننا لو قدرناه بـ : « إن أمرت قومك صاموا » ، صار المعنى بعيدا عن المراد ، ولا يمكن أيضا اشتقاق هذا التركيب من مثل : « أمر قومه فصاموا » ، فلو كان هذا أصله ، لكان يلزم أن يكون : « مر قومك فيصوموا » ، أو : فليصوموا » . وأكثر هذا خاص بالعربية . ويوجد مثل بعضه فى الآرامية ؛ نحو : hab lan netteb أى : هب لنا نقعد ، يعنى : اسمح لنا أن نقعد . وهذا بعيد عن معنى الشرط أيضا .

وحرف الشرط فى العربية : (إن) . وقد ذكرنا أنه قديم سامى غربى ، يقابله فى العبرية : (im) وفى الآرامية : (en) وفى الحبشية : (em) أو (emmā)^(٢) . ونرى

(١) المثل المشهور : « سمن كلبك يأكلك » . انظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢٢٥/١ والفاخر ٥٧ والحويان للجاحظ ٢٩٠/١ وأمثال الضبي ٧٤ وفصل المقال ٣٨٥ وجمهرة الأمثال ٥٢٥/١ وأسباب النزول للواحدي

(٢) فى الأصل : im و ima وهو تحريف .

الفعل في الشرط ، وإن دل على الزمان الحاضر والمستقبل ، إما أن يكون ماضيا ، أو مضارعا مجزوما ؛ نحو : « إن أكرمتني أكرمتك » أو : « إن تكروني أكرمك » . المضارع المجزوم ، دل على الزمان الماضي أيضا في الأصل ، كما ذكرناه قبل .

واستعمال الماضي وما بمنزله في الجملة الشرطية ، دالا على الحاضر والمستقبل ، كثير في اللغات السامية . منه في الأكديّة : *šumma'alpum ʾawelam ikkip-ma* : « إن [إن] نطح الثور إنسانا ، فلا يكون حق لهذه الدعوة . و (ikkip) يوازن المضارع المجزوم . وقد سبق آنفا أن هذه الصيغة ، هي العبارة المألوفة عن الماضي في الأكديّة . ومثاله من العبرية^(١) : *im ʾim* : *hākamtā hākamtā lāk* أي : إن كنت حكيما كنت حكيما لنفسك . ومن الحبشية : *emmāʾabayka fannewōta ḥezbeya* أي : إن أبيت تسريح قومي .

وأصل التعبير عن الشرط بالماضي ، ظاهر في الأكديّة ، ف : *šumma* وإن كنا ترجمناها بإن ، فهي لا توافق (إن) تماما ، بل معناها : (افتراضا) . ولا تعمل في الجملة نوعا من العمل ، فالجملة الشرطية الأكديّة ، مع جزائها ، ليست بتركيب إعمال ، بل هما تركيب تسوية ، فيلزمنا أن نترجم مثالنا : « نفترض القصة الآتية : نطح ثور إنسانا فقتله ، فنقول : ليس لأحد حق على أحد في مثل هذا » ؛ فيظهر أننا لكي يمكننا أن نحكم ، ينبغي أن نفترض المحكوم فيه ماضيا ، حدث قبل حكمنا فيه . ونرى من المثال الأكديّة أن الأصل هو الماضي ، في الجملة الشرطية ، والحاضر أو المستقبل في جزائها . وأكثر اللغات السامية على غير هذا .

غير أن العربية أطلقت الماضي على الجملتين ، بإتباع الثانية للأولى . والغرض من ذلك تقوية عمل الشرط ، وربما لم يكن ذلك ، إلا بعدما نسوا أصل استعمال الماضي في الجملة الشرطية ، حاسبين أن (يفعل) و (فعل) عبارة عن الحاضر والمستقبل

خاصة بالشرط ، يجوز استعمالها في الجزاء أيضا . ومما أدى إلى ذلك أن المضارع المجزوم ، قد زالت دلالته على الزمان الماضي في أوائل تاريخ اللغة العربية ، إلا بعد (لم) .
 وأما نفي الشرط ، فهو دائما بلا ، أو لم ، وبعدهما المضارع المجزوم . ولم يتمكن حرف النفي الجديد وهو : (ما) من التداخل في هذا التركيب القديم ، و (لم) هي النفي المألوف في الشرط . و (لا) تتحد مع (إن) ، فتصيران : (إلا) ، وهي لا تستعمل في الشرط إلا مع حذف فعلها ، وتقديره مما سبقها ، نحو : « إن تمت ما كان بيني وبينك وإلا ناجرتك » يعني : إذا أوفيت العهد فلا بأس ، وإن لم توفه قاتلتك . وأكثر استعمال (إلا) في الاستثناء ، وقد بيّنا صدوره عن الشرط آنفا . وقد توجد (إلا) في التثنية ، وذكرنا ذلك أيضا .

والعربية شددت قواعد الشرط وصعبتها ، وزادت في ذلك عن غيرها كثيرا . وذلك من أخص علاماتها ، غير أنها لم تستفد شيئا من وجود صيغتين في الشرط ، هي الماضي والمضارع المجزوم ، فإنهما مترادفتان ، ليس بينهما فرق محسوس في المعنى ، فهذا من الفضول ، الذي لافائدة له . ومثله نادر في العربية .

وقواعد الجملة الشرطية معروفة ، ولا نذكر منها إلا واحدة ، وهي أن الجملة الشرطية ينبغي أن تكون فعلية في العربية ، لإلأنه يمكن تقديم الضمائر المؤكدة على الفعل ؛ نحو : « إن أنت فعلته » . ويقدم الفاعل نادراً ، إذا كان اسماً ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿ إن امرؤ هلك ^(١) ﴾ .

وفي اللغات السامية غير العبرية ، تجوز الجملة الاسمية في الشرط ؛ مثاله من الآرامية ^(٢) : *hen dītēkōn 'tīdīn* : إن كنتم مستعدين . و (*tī*) في : *dītēkōn* هي المذكورة آنفا ، وهي اسم معناه : الوجود ، فيكون معنى : *dītēkōn* وجودكم .

(١) سورة النساء ١٧٦/٤

(٢) سفر دانيال ١٥/٣

و(إن) يرافقها : (إذا) ، وهى خاصة بالعربية ، ومعناها بين الشرط وبين الزمان ، وعملها يتبع عمل (إن) فى أكثر حالاته ، غير أن حداثة (إذا) تظهر جليا فى اقتصرها على أحدث العملين الخاصين بـ (إن) ، وهو الماضى دون المضارع المجزوم ، فإنه وإن جاز أن نقول : « إن تكرمنى أكرمك » ، فلا يجوز أن نقول : « إذا تكرمنى أكرمك » ، بل يلزم أن نقول : « إذا أكرمتنى أكرمتك » .

ومما تنفرد به (إذا) عن (إن) كثرة وقوعها على الزمان الماضى ، فوضعت العربية لعمل (إذا) قواعد ثابتة مفصلة ، وفرقت بين (إذا) التى يداخلها معنى الشرط ، و(إذا) المعبرة عن الحين المعين فى الماضى ، كل التفريق ، ولا نجد نظير كل هذا فى غير العربية من بين اللغات السامية .

ومما تشارك فيه اللغة العربية أخواتها : التمييز بين الشرط المعبر عنه بإن وما يقابلها ، وجنس ثان من الشرط ، أدوات السامية (لو) . ويفترق معنا الجنسين بشيئين ؛ أولهما : أنى إذا قلت : « إن أكرمتنى » ، شككت فى : هل يُكرمُ المخاطب أولا ؟ وإذا قلت : « لو أكرمتنى » ، كنت عارفا بأن المخاطب لم يكرمنى ؛ فالفرض المشار إليه بلو فرض ضد الواقع أو المتوقع ، والفرض المشار إليه بإن ، فرض ما يُتردد فى وقوعه :

والفرق الثانى : أن (إن) دائما للمستقبل ، أو على الأكثر للحاضر . و (لو) للماضى ، وقليلاً ما تكون للحاضر والمستقبل . وقواعد عمل (لو) أقل تحدداً من قواعد عمل (إن) ، وخصوصاً بشأن الجواب عن (لو) . وكثيراً ما نجد فيه اللام المؤكدة ؛ نحو : « لو جعتنى لأكرمتك » ، غير أنه يجوز حذفها ، فنرى هنا عبارة معينة نافية للشك فى حالة الحدوث والانكشاف .

واللغات الغربية ، تميل إلى حذف الشرط المضاد للواقع أو المتوقع ، إذا كان معناه مطلقاً مبهماً ، وإلى الاكتفاء بجوابه ، وخصوصاً فى الحاضر والمستقبل ، نحو : I should say أو je dirais ويمكن هذا فيها ؛ لأن لها صيغاً من صيغ الفعل خاصة بهذا الجنس من الشرط وجوابه . والعربية على ما شاهدنا فيها ، من عدم وجود عبارة

معينة ، عن هذا المعنى ، لا تستطيع أن تستغنى عن ذكر (لو) والجملة التالية لها ، غير أنا نجد اللام في جواب (لو) كثر استعمالها ، مع تطور اللغة العربية ، وكثر تطبيق (لو) على الحاضر والمستقبل أيضا ، فبمكنا الآن أن نترجم العبارتين ، الفرنسية والإنكليزية ب : « لكنت أقول » .

و (لو)^(١) الشرطية ، ولا توجد إلا في العربية والعبرية والآرامية ، وهى في الأحيوتين : (lū) ، وأصل معناها التمنى ، وتستعمل كذلك في اللغات المذكورة ، وفي الأكديّة وهى هناك (lū) أيضا . والجملة التالية لها فعلية دائما في العربية ، غير ما استؤنف بأن ، أى : (لو أن) . وفي غير العربية ، يجوز كون الجملة التالية لـ (لو) اسمية . مثاله من الأكديّة : *lū šulmu ʿana šarri bēliya*^(٢) أى : لو أن على مولاي الملك سلاما . ومعناها : سلام على مولاي الملك . فيختلف معناها في الأكديّة ، عنه في العربية ، فإنها في العربية إنما تفيد التمنى الذى لا يتوقع أو لا يمكن توافقه ، وهى مطلقة المعنى في الأكديّة . وربما كان بين (lū) أى : لو ، وبين اللام الجازمة ، قرابة ، فإننا نرى في الأكديّة أن (lū) كثيرا ما تلحق بالمضارع المجزوم ، الذى يفيد الماضى في الأكديّة ، على طبق ما تلحق به اللام الجازمة في العربية ، مثال ذلك : *asū istēn* ، *lillika līmurši* أى : طبيب واحد ليجىء ولينظرها . وأما : (lillika) فليست مجزومة ، بل الفتحة الانتهائية تقابل نون التأكيد العربية ، فى مثل : « يجيمان » ، واتحدت (lū) بالفعل الذى هو : *lillika* و : *im urši* ، فسقطت ضممتها .

إلى هنا تم البحث فى موضوع محاضراتنا الأصيلى ، وهو التطور النحوى للغة العربية . ونلحق به ملحقا ، نتكلم فيه عن تطور اللغة العربية ، لامن جهة نحوها ، يعنى أصواتها وأبيتها وتركيبات جملها ، بل من جهة الكلمات التى تتكون هى منها . ونجعل هذا الملحق بابا رابعا خاصا بالمفردات .

(١) فى الأصل : « وإن » وهو خطأ .

(٢) انظر : Grundriss II 27 .

الباب الرابع في المفردات

إذا نظرنا إلى ما وفق إليه علماء الشرق والمستشرقون ، من الكشف عن اللغة العربية ، وجدناه قليلا ناقصا ، بالنسبة إلى الواجب والكامل . والنجاح في باب النحو والصرف ، أكبر منه في باب المفردات .

فالعامل في الكشف عن اللغة قسمان ؛ أولهما : الجمع والوصف . والثاني : التحليل والتعليل والتأليف . أما عمل جمع مواد اللغة العربية ، ووصفها ، وتدوينها ، فنجح كثيره في باب الصرف والنحو ، وبعضه في باب مفردات اللغة ؛ فإننا نرى قدماء النحويين واللغويين ، دونوا في كتبهم أكثر ما جاء في النثر وفي الشعر ، [وأكثروا فيه] الحديث .

واجتهد المستشرقون في سدّ هذا الخلل ، وكان توفيقهم في باب الصرف والنحو ، أكثر منه في باب المفردات ؛ وذلك لسببين ، أولهما^(١) : أن باب المفردات أوسع بكثير من باب النحو ، وعدد كلمات ذلك ، أكثر مرارا من عدد أشكال البناء والتراكيب المعروفة في هذا .

والسبب الثاني : أن مفردات اللغة كثرت وتنوعت ، وتغيرت أضعاف ما نجد من ذلك في باب الصرف والنحو ؛ وذلك من جهات : فإنه وإن كانت اللهجات القديمة تتخالف في بعض أبنية الأسماء والأفعال وتركيبات الجملة ، فذلك نادر قليل ، ولم يكذب يبقى منه أثر في اللغة الفصيحة ، المستعملة في القرون الأولى بعد الهجرة .

(١) في الأصل : « أهمها » وهو تحريف .

وعلى العكس من ذلك ، فيظهر أن اللهجات القديمة ، تخالفت تخالفا واسعا شديدا ، في بعض الكلمات والعبارات ، وبقي أكثر ذلك مستعملا عند كثير من أصحاب الشعر والنثر المتأخرين .

ومع ذلك اضطرروا إلى اختراع كلمات جديدة لالتحصى ، لتسمية الأشياء والمعاني الجديدة ، التي لم ترها العرب ، قبل فتوحات الإسلام ، ولم تفهمها . وهذا التطور لم يزل إلى أيامنا ، فإننا إذا نظرنا إلى جريدة ، عثرنا في كل سطر على الكلمات الجديدة ، أو الكلمات القديمة ولها معنى جديد ، وإن كانت أبنيتها وتركيباتها لا تختلف عما كان مألوفا في الزمان السابق إلا قليلا .

فإذا تخيلنا ديوانا للغة العربية ، بالغا أقصى غاية في الكمال ، وقد رتابه الحقيقة كانت النتيجة ما سيأتي : إن ذلك الديوان الكامل ، كان يذكر فيه كل عناصر اللغة ، من كل أبوابها ، وكل عصور تطورها ، وكل أنواع أساليبها ، وكان يؤتى لكل واحد منها بشواهد ، يظهر منها أكان نادرا أم كثيرا ، وعاما أم خاصا بالنثر أو بالشعر أو بفرع من فروعها ، أم كان خاصا بعصر من عصور تاريخ اللغة إلى غير ذلك .

والحقيقة أن الصرف والنحو ، وخصوصا أحوال الجملة ، قد دون على هذا النمط ، مع بقاء الخلال العريضة العميقة . وأما المفردات ، فليس لنا قاموس عربي يقضى حاجتنا ، بل يقرب من أن يقضيها ؛ فإن الكتب القديمة من (اللسان) وغيره ، وإن دهشنا منها ، وشكرنا مؤلفيها صميم الشكر ، فلا تأتي بالشواهد إلا للنادر الغريب ، وتهمل الآثار المنثورة وكلام المتأخرين . وما جمعه المستشرقون في هذا الباب ، فهو مع كثرتة ، بعيدا جدا عن الغاية .

والذى منع علماء الشرق ، مع بذل الجهد المعجيب في درس اللغة العربية ، من جهة الصرف والنحو ، ومن جهة المفردات ، عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام ، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر ؛ أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات . وهذا وإن كان واجبا

نافعا ، فهو عمل المعلم لا العالم ، والمبالغة غير مضره^(١) ؛ فالعالم يفحص عما يكون في الحقيقة ، لاعما كان ينبغي أن يكون . والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ؛ فإن نسي هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع إذن الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية ، وبين ما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية .

والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق ، أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية ، وأتقنه وأحسنه ، ما يوجد في الشعر القديم . وهذا حكم غير علمي^(٢) ، وهو صحيح من جهة ، باطل من أخرى ؛ فإن القول المطلق ، بأن لغة البدو قبل الإسلام وفي أوائله ، كانت أكمل وأحسن من اللغة العربية ، المستعمله في المدن في الزمان المتأخر ، ليس مما يحتمل تبين صحته بالبراهين العلمية القاطعة ؛ لأنه يمازجه شيء من الذوق الشخصي ، كأني قلت : أنا أؤثر هذا على ذلك وأستحسنه . وإذا قيدت الإطلاق بذكر الأغراض المقصودة بالكلام ، على اختلافها ، وجدت أن لغة البدو القديمة ، كانت أدنى بكثير من لغة المتأخرين ، من جهة بعض تلك الأغراض ؛ فإن لغة البدو ، وإن كانت حسنة بارعة الحسن ، في وصف حياة البدو ، وكل ما يهمهم ، غنية غنى باهرا في جميع ذلك ، عجيبة الإيجاز والقوة ، في تمثيل المراد أمام السامعين ، كأنه حى حاضر ، فهي مع كل ذلك ، لاتكفى في تأدية أحوال الأقبام المتمددين وحاجاتهم ، وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وغير ذلك .

فإذا نظرنا إلى أحد فحول الشعراء المتقدمين ، فلاشك في أن استقصاء كل ماجاء في شعره من العبارات ، واجب وأساس من أساسات علم اللغة العربية . وإذا

(١) في الأصل : مضره • تحريف .

(٢) السبب الحقيقي في هذا الحكم ، هو قرب لغة هذا الشعر من لغة القرآن الكريم ، التي دارت حولها معظم الدراسات العربية . انظر الفصل الذي عنوانه « لولا القرآن ما كانت عربية » في كتابنا : فصول في فقه

نظرنا إلى واحد من الشعراء المجهولين ، الذين يأتي اللغويون ببعض آياتهم ، شواهد على الكلمات النادرة الموجودة فيها ، فإنى لأشك في أن الاشتغال بمثل ذلك عبث ، بالنسبة إلى بعض ما أهمله علماء الشرق ، إهمالا تاما . وأذكر مثلا كتب الإمام الشافعي ، واضع علم الشريعة ، بمنزلة علم حقيقي ، متعدّد لجميع الآثار والأحكام ، ففتح بذلك للعربية أرضا واسعة ، من وسائل التأدية ، وأغناها غنى زائدا على خدمة كثير من الشعراء لها . وليس هو بالوحيد في درجته ومن دونه بقليل ، ومع ذلك [فهو] فوق كثير من الشعراء ، فعددهم كثير .

ولنرجع إلى موضوعنا ، فنقول : إن كل ما ذكرناه حتى الآن ، هو عمل الجمع والوصف والتدوين . وأما عمل التحليل والتعليل والتأليف فلا . وآمل أن تكونوا قد رأيتم من محاضراتي ، أننا وقفنا إلى فهم الكثير من مصادر الأصوات والأبنية والتركيبات وتغييراتها التاريخية . وأما باب المفردات ، فنحن أبعد بكثير عن^(١) بلوغ غاية عمل التحليل والتعليل ، منا عن بلوغ غاية عمل الجمع والوصف .

وسبب ذلك ، مع سعة اللغة العربية ، وكثرة ألفاظها المانعة من الإحاطة بها ، أن وظائف التحليل والتعليل لمجموع المفردات متعددة . وإليك بأهمها : فإذا بدأنا بالكلمة الواحدة على حدتها ، لزمنا أن نفحص عن أصلها ، واشتقاقها ، ودرجة قدمها ، أتكون أصلية ، مما تشترك فيه اللغة مع أخواتها ؟ أم مخترعة حديثة ؟ أم دخيلة ؟ فإذا كان كذلك ، فمن أى لغة هي ؟ ونفحص عن زمان اختراعها ، أو استعارتها ، ثم عن تغييرات لفظها ومعناها . وإذا كانت قد زالت عن الاستعمال ، تتبعنا في أى وقت كان ذلك ؛ فيكون لكل كلمة تاريخ وترجمة لحياتها ، ويتكون القاموس من مجموع هذه التواريخ .

ثم نؤلف بين الكلمات المفردة ، على عدد من الطرائق ، وأهمها اثنتان ؛ فنرتبها أولا على أصولها ، فنجمع بين كل ما يرتقى إلى أصول اللسان ، ثم نضم إليه طبقات

(١) في الأصل : ه من ه . وصححناها قياسا على ما في آخر هذه الجملة .

ما اخترع في الزمان المتأخر ، أو استعير من لغة أخرى ، ونتساءل عن موقف كل طبقة وطبقة في التاريخ ، وخصوصا تاريخ الحضارة والتمدن ، والتطور الفكري والأدبي ، فنستنتج الأسباب الداعية إلى اختراع الكلمات الجديدة ، أو استعارة الدخيلة .

وبعد هذا التتبع التاريخي ، نبحث عن موقف اللغة ومفرداتها ، من الوجهة الاجتماعية ، فنتساءل ماهو العام منها ؟ وما هو خاص بصنف من أصناف الشعب ، ومصطلح به بينهم ؟ ومن ذلك : التفريق بين النثرى والشعري ، والتفريق بين العادى والفنى أو العلمى ، والتفريق بين العالى والمنحط .

والطريقة الثانية : التأليف بين الكلمات من جهة معانيها . ومن هذا : ماسماه القدماء : « فقه اللغة » ، والاعتناء الكثير به ، مما نتعجب منهم لأجله ، غير أنهم لم يوفوه كل الاستيفاء ؛ فإنهم وإن كانوا قد جمعوا مثلا كل الكلمات التى ترجع إلى الخيل ، وبينوا معانيها ، وفرقوا بينها ، فقد اعتمدوا فى ذلك على الكلمات أولا ، ثم شرحوا معانيها ، وكان ينبغى أن يسلكوا ضد هذه الطريقة فى كثير من الحالات ، فيبدعوا بالأشياء ، ثم يتساءلوا^(١) : كيف تسمى ؟ فإذا أردنا مثلا أن نفهم معانى كل الكلمات المتعلقة بالبر والفروق بينها ، لزمنا أولا أن نتعرف ماهو البر ؟ وما أنواعه ؟ ومن أى الأشياء يتكون ؟ إلى آخر ذلك ، فإن الشئ أقدم من اسمه فى كثير من الحالات .

فإذا عثر الناطقون على شئ جديد ، لم يكونوا يعرفونه قبل ، من الأشياء المادية ، وكذلك من المعانى ، اضطروا إلى تسميته ، فإما أن يستعينوا على ذلك بكلمة موجودة قديمة ، معناها قريب من المطلوب ، أو أن يبتدعوا كلمة جديدة ، أو أن يستعبروا كلمة أجنبية ، وأكثر ذلك إذا كان الشئ أجنبيا أيضا ، يأتيهم من خارج بلادهم ، واسمه معه .

(١) فى الأصل : « فيبدعون بالأشياء ثم يتساءلون » وهو عطف على منصوب ا

فيظهر من ذلك أن تغيرات المعاني جنسان : أوّلى وثانوى ، فالأولى : تغيير المعنى ، بغير تغير في الأشياء الموسومة بالكلمات . والثانوى : ما يدعو إليه تغير الأشياء ، وظهور أشياء جديدة . وتغيرات معاني الكلمات ، من أهم موضوعات هذا الباب ، كما أن تغيرات الأصوات والأبنية والتركيبات ، من أهم موضوعات البحث عن التطور النحوى ، والفحص عن قوانينه ، من أجل أغراض علم اللغة ؛ فإذا قابلنا ما كان يلزم أن تتناوله كتب اللغة ، بما تتناوله في الحقيقة ، شاهدنا نقصا مدهشا ، لا حاجة إلى تفصيله .

ولقصر مابقى لنا من الوقت ، لايمكننا أن نتكلم عن كل ماوقفنا إلى استخراجه من تاريخ المفردات العربية ، بل نضطر إلى أن نكتفى بالقليل من ذلك . فلنتكلم بالاختصار :

أولا : عن النسبة بين مجموع مفردات اللغة العربية ، وبين ما نفترض للغة السامية الأم من المفردات .

وثانيا : عن الدخيل ، الذى دخل في اللغة العربية في الزمان القديم ، وعن أى اللغات استعير ؟ .

[المشترك السامى من المفردات]

أما الكلمات التى تشترك فيها كل اللغات السامية^(١) ، وبينها العربية ، والتى تستحق أن تعدّ بين أقدم عناصر اللغة العربية بناء على ذلك ، فهى^(٢) بعض أسماء الإنسان وأحواله : كأناس ، وذَكَر ، وأنثى ، وأب ، وأم ، وابن ، وبنات ، وبِكر ، وأخ ، ويَعْل ، وأمة ، وضرّة . ومن الأفعال المتعلقة معنى بهذه الأسماء : وُلِدَ ، ووَدِّدَ ، ثم ملك ، وئُكِر .

(١) صنع المؤلف قائمة لهذه الكلمات ، مقارنة بنظائرها في اللغات السامية المختلفة ، في كتابه :

. Einführung in die semitischen Sprachen 182 - 192

(٢) في الأصل : ه هى . والفاء تلزم بعد (أما) .

ثم من أسماء الحيوانات : نَجْر ، وذئب ، وكلب ، وخنزير ، وإيّل ، وثور ، وحمار ، ونسر ، وعقرب ، وذباب . ومعها فعل : نبح .
ومن أسماء النباتات وأجزائها : عنب ، وثوم ، وقثاء ، وكمون ، وزرع ، وسنبلة .

ومن أعضاء البدن : رأس ، وعين ، وأذن ، وأنف ، وفم ، ولسان ، وسنن ، وشعر ، ويد ، وحُفنة ، وظفر ، وركبة ، وكَنَف^(١) ، وذئب ، وقرن ، وعظم ، ولَبّ ، وكَرِش ، وكبد ، وكُلّية ، ونَفْس ، ودم ، ومثانة . ومن الأفعال والأوصاف الراجعة إليها : سَمِع ، وطَعَم ، وشيب ، ويمين ، وموت ، وخنق ، وقبر .

ثم من أجزاء العالم : سماء ، وكوكب ، وشمس ، وأرض ، وحقل ، وماء ، ومنبع ، وبئر ، وعِضّة ، وقُتار ، وأثر . ومن الأفعال والحوادث التابعة لها : ظَل ، ويوم ، وليلة ، وبرق ، ودَلّا ، ولهب .

ثم بعض أسماء البيت وأجزائه ، والآلات ؛ نحو : بيت ، وعمود ، وعرش ، وقوس ، وحَظّ (أصل معناها : السهم) ، وحبل ، وإناء ؛ فيتبعها من الأفعال : رمى .
ثم من المأكولات والمشروبات : قمح ، وديس ، وحُمّة ، وسكّر ، تعود إليها أفعال مثل : طحن ، وطبخ ، وبَسَل^(٢) ، وقَلّا .

ثم عدد كبير من الأفعال ، التي لا تخص واحدا من الأشياء المذكورة ، وبعض الأسماء التابعة لها ، نحو : كان ، وشام ، ونشأ ، ووضو ، وعلا ، وقدم ، وقرب ، وبكى ، وصرخ ، ونفخ ، وأخذ ، وذَكَر ، وسأل ، وبَشّر ، ورحم ، ومَنى ، وليس ، ورَحَضَ ، وبَلّ ، وحَجَرَ ، وقتل^(٣) ، ونَقَبَ ، وحَفَرَ^(٤) و ذَرى ، ورعى ، وسقى ،

(١) فى الأصل : كنف . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره بالألمانية .

(٢) أى : صار مرّ الطعم . انظر المعاجم (بسل) .

(٣) فى الأصل : نقل . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

(٤) فى الأصل : صفر . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

وضَمَدَ ، وركب ، ونظر ، وفقد ، وكَلَأَ ، وفَطَرَ ، وسلم ، وطاب ، وبس ، وتَجَبَّلَ ،
وأَبَدَ ، وثَبَّرَ ، وذَقَّ ، وقَرَصَ ، وقَدَسَ ، وخَطِطَى ، وذبح ، وبارك ، ومَلَى ، ومَثَّلَ ،
وقَلَّ ، ووَقَّرَ ، وعَزَّ (١) ، وحدث ، وسَفَّلَ ، وفتح ، ووَرَّقَ .

ومن الأسماء : اسم ، وكل . ثم أسماء العدد إلى العشرة ، وبعدها مائة ، ثم بعض
الأدوات ، وقد ذكرناها ، كما ذكرنا قبل بعض الأسماء المذكورة هنا أيضا .

وبين هذه الكلمات وقليل من الكلمات التي نشك في وجودها في كل
اللغات السامية المهمة ، وبين الألفاظ التي تنفرد بها العربية عن أخواتها ، عدد من
الكلمات التي تشترك فيها أربع أو ثلاث أو اثنتان من اللغات السامية فقط دون
غيرها ، والحكم في هذه الكلمات مشكل ، فإما أن كانت سامية أصلية ، ثم نسيت
في بعض اللغات السامية ، وزالت من الاستعمال ، أو تكون خاصة ببعض اللغات
السامية فقط ، كالسامية الغربية ، والسامية الجنوبية ، فاخترعه هذه الفرقة من اللغات
السامية بعد تفرقها عن غيرها .

فإذا جمعنا كل الكلمات العربية ، التي توجد ولو في إحدى اللغات السامية
غير العربية ، وقابلناها بمجموع المفردات العربية ، بعد طرح كل الكلمات الدخيلة
منه ، وجدنا أن ماتشارك فيه اللغة العربية غيرها من اللغات السامية ، هو قسم قليل
جدا من مجموع ألفاظها ، مع أن منه عدداً كبيراً من الكلمات الأساسية الواجبة
المكونة كنه اللغة .

فأما أصل هذه الكلمات الكثيرة الخاصة بالعربية ، فقد مال بعض العلماء
إلى أنها أو أكثرها سامية أصلية أيضا ، وسقطت من كل اللغات السامية غير العربية ،
وهذا بعيد عن الاحتمال في الغاية ، ولا يجوز افتراضه إلا على فرض كون اللغة العربية ،
أقرب إلى اللغة السامية الأم من أخواتها ، وحتى كونها هي اللغة الأصلية بعينها . وقد

(١) في الأصل : « عل » . والتصحيح في كتاب المؤلف السابق ذكره .

بيننا في مواضع كثيرة أن هذا من الأوهام التي لاسبب لها ؛ فإن اللغة العربية ترقى ترقياً أكثر من أحوالها ، وارتفعت إلى درجة فوق درجتها ، فكيف يمكن أن تكون مع ذلك أقرب إلى أوائل اللغة منها ؟ .

فلا بد من أن نفترض أن اللغة العربية ، اخترعت ألوفاً من الكلمات الجديدة ، ولا عجب في ذلك بعدما شاهدناه مراراً متعددة ، من ميلها إلى التخصص ، وإلى اختراع العبارات الجديدة المحدودة ، فكما أنها مثلاً اخترعت أدوات جديدة للنفي خاصة ببعض معانيه ، كذلك اخترعت مثلاً كلمات جديدة خاصة بكل من أنواع الإبل على اختلافها ؛ فنعثر على آثار مزية العربية الخاصة بها ، في تاريخ مفرداتها ، كما وجدناها في تطور صرفها ونحوها .

[الدخيل في العربية]

والموضوع الثاني الذي كان مرادنا أن نتناوله هو : دخول الكلمات الأجنبية إلى اللغة العربية ، فلندكر من اللغات ، التي أثرت في العربية في الزمان القديم : الفارسية ، والحبشية ، والآرامية .

والسبب في تأثير هذه اللغات بالأخص في اللغة العربية ، هو أنها كانت لغات الأقاليم المتمدنة ، المجاورة للعرب في القرون السابقة للهجرة ؛ فاللغة الآرامية على اختلاف لهجاتها ، كانت سائدة في كل بلاد فلسطين وسوريا وبلاد النهرين وفي بعض العراق . واللغة الفارسية كانت مجاورة للآرامية والعربية في العراق ، وكان نفوذها قويا في شرق جزيرة العرب وجنوبها . واللغة الحبشية ، ومعها اللغة العربية الجنوبية ، والمقاربة جدا للحبشية ، كانت تجاور العربية الشمالية ، في جزيرة العرب نفسها .

ومع ذلك ، فكانت هذه اللغات ، لغات العلاقات التجارية أيضا ؛ فإن تجار مكة مثلاً ، كانوا يتجرون مع الآراميين في دمشق ، ومع الفرس في الحيرة والمدائن ، ومع سبأ وحمير في اليمن . وقوافل هذه الأقاليم كانت تجتاز جزيرة العرب من جهة إلى أخرى .

ومع ذلك كانت الآرامية من أهم لغات النصرانية ، التي كان يميل إليها كثير من العرب . وكانت الحبشة من لغات النصارى أيضا . ونعلم من سيرة النبي علاقات الصداقة بين أتباعه ، وبين نصارى بلاد الحبش . والآرامية كانت لغة الدين التابع للنصرانية قوة ونفوذاً في جزيرة العرب ، وهو دين اليهود . والدين الثالث وهو المجوسية كانت لغته الفارسية ، وهي مع ذلك لغة إحدى المملكتين المتسلطتين في أطراف بلاد العرب ، واستمرت تلك المملكة ، مع تخالف سلالات ملوكها ، أكثر من ألف سنة ، فلا عجب أن أثرت لغتها تأثيراً قويا ، لافي اللغة العربية فقط ، بل في غيرها أيضا ، خصوصا الآرامية .

ولغة المملكة المخاصمة للفارسية ، وهي اللغة الرومية واليونانية ، وإن لم تباشر العربية ، فقد أثرت فيها بواسطة لغات أخرى ، وبالأخص الآرامية . وكان ذلك من الواجب ؛ لأن اليونانية ، مع كونها اللغة الإدارية في مملكة الروم ، كانت أيضا لغة الحضارة العليا الموجودة حينئذ ، ولغة الفلسفة والعلوم ، لانظير لها في زمانها . والحضارة اليونانية لما فتحت الشرق ، صادفت هناك حضارة أدنى منها ، ولكن أقدم بكثير ، وهي الحضارة الشرقية القديمة ، فلم تُفنها بل امتزجت بها ، فبقيت آثار لغتها وهي الأكديّة ، وقبلها السومرية ، كثيرة في اللغات الشرقية . ومن العجيب أن اللغة القبطية لا يكاد يوجد لها أثر في اللغة العربية ؛ ولذلك أسباب تاريخية ، لاجل هنا لتفصيلها .

[الدخيل من الفارسية]

وأما الفارسية ، فالألفاظ التي عبرت منها في الزمان المتأخر كثيرة . ونحن نكتفى بذكر بعض ما دخل العربية ، قبل الإسلام أو في طوره . منها : اصطلاحات الإدارة ، كالديوان ، والرزق ، والمرزبان ، والدهقان ، والفرسخ ، والتاج . ومنها : ألفاظ دينية ، كالدين ، والجنح ، والمجوس ، والنيروز . ومنها : أسماء الأشياء الخاصة بالعجم أو المجلوبة من عندهم ، كالصنّج ، والصوّلجان ، والفردوس ، والفيل ، والجاموس ، والميسك . وخصوصا أسماء أنواع النسائج ، كالديباج والإستبرق ، والإبريسم ،

والطُّيْلَسَان ، والنَّمَط^(١) . ومنها غير ذلك ، كالسراج ، والخندق .

فلننظر إلى أصل معناها وكيفية تعريبها ؛ فالديوان هو في الأصل : الكتاب ، يكتب فيه أهل الخراج والجزية ، وغير ذلك ، وأهل العطية أيضا . وهو مشتق من : « دبير » أى : الكاتب .

والرُّزْق : أصل معناها : العطية اليومية ، مشتقا من : « رُوز »^(٢) بالضممة المجهولة^(٣) ، أى : (ō) و (īk) ومعناها قريب من ياء النسبة ؛ فـ rōzīk معناها : اليومية بعينها ، فالقاف العربية تقابلها الكاف الفارسية هنا ، وهذا كثير . والكاف في هذه الكلمة ، لاتوجد إلا في اللهجة الفهلوية ، من اللغة الفارسية ، أى اللهجة المستعملة في وقت الأشكانيين^(٤) (Arsakiden) والساسانيين ، وحذفت فيما بعد . فهذا مما يدل على قدم تعريب الكلمة ، ويدل عليه أيضا وجودها في الآرامية مستعارة من الفارسية ؛ فهي هناك : rōzīkā .

ومَرزُبَان : مركبة من : « مَرز » أى : الإقليم والولاية ، و « بان » أى : صاحب الشيء والدافع عنه .

والدَّهْقَان^(٥) : مشتقة من : « ده » أى : الضيعة .

والفَرَسَخ : في الفارسية : « فرسنگ » ، فلأن صوت الـ (سك) لا يوجد في العربية ، استبدلوه بالخاء .

(١) في الأصل : « القمط » وهو تحريف بدليل ماسيأتى .

(٢) بمعنى اليوم في الفارسية .

(٣) أى الممالة . وقد تكررت من المؤلف بهذا المعنى كثيرا .

(٤) انظر : تاريخ الطبرى ٥٨٣/١ ٥٨٤

(٥) في القاموس المحيط ٢٢٤/٤ أن الدهقان بكسر الدال وضمها : « القوى على التصرف مع حدة ،

والتاجر ، وزعيم فلاحى المعجم ، ورئيس الإقليم » .

وتاج : من الكلمات التي دخلت الآرامية أيضا ؛ فهي فيها : tāgā .

وكذلك دين : في معنى الديانة . وأما (دين) في معنى : الدينونة ، فهي معربة من الآرامية ، وأصلها : dēnu في الأكديّة . ولعل (دين) الفارسية ، في معنى : الديانة مأخوذة من : dēnu الأكديّة بعينها ، مع اختلاف معنييهما .

والجُنَاح : أصلها : « گناه » ؛ فيقابل الكاف الفارسية هنا ، وفي : تاج وغيرهما ، الجيم العربية . وهذا يدل على أن الجيم وقت ما عربت هذه الكلمات الفارسية ، كانت قريبة في لفظها من الكاف ، كما بينا ذلك في الباب الأول من محاضراتنا . والهاء الفارسية تقابلها هنا الهاء العربية ، وذلك نادر الوقوع .

ثم المجوس : مشتقة من : magu أى : عابد النار . ويقابلها في الفارسية الحديثة : « مُغ » .

والتَّيْرُوز : قسمها الثاني : « روز » أى : النهار ، وقد ذكرناها آنفا . وقسمها الأول : كلمة معناها : جديد ، وهي في الفارسية الحديثة : « تُو » ، غير أن بعض الدلائل تدل على أنها كانت تلفظ : nēv في بعض اللهجات ، كما نجدتها في : (نيسابور) ، ثم (تيسابور) . فمعنى : « تَيْرُوز » هو : النهار الجديد ، أى أول السنة .

والصَّنَج : أى صفيحة مدوّرة من الصُّفْر ، يضرب بها على أخرى مثلها للطرب ، هي : « چنگ » ، فحافظوا فيها على الـ (گ) ، على خلاف : « الفرسخ » ، واستبدلوا الجيم بالصاد ، وهذا كثير .

ومنه الصُّوَلْجان^(١) : وهي في الفارسية الحديثة : « چوگان » بالضمة المجهولة .

(١) في المغرب للجو اليقى ٢١٣ أن الصولجان هو : المحجن . وفي تهذيب اللغة ٥٦٣/١٠ : « الصولجان : عصا يعطف طرفها ، يضرب بها الكرة على الدواب . فأما العصا التي اعوجّ طرفها خلقة في شجرتها فهي : محجن » .

والفِرْدَوْس : لانعرف أصلها الفارسي ، غير أن اليونانية ، كانت استعارتها قبل الهجرة ، بما يقرب من ألف سنة . وهي هناك : paradeisos^(١) .

والفيل : هو : « بيل » ، و pīlā في الآرامية .

والجاموس : مشتق من : « گاو » أي : البقر . وهو في الفارسية : « گاو میش » بالكسرة المجهولة ، أي (ē)^(٢) وكذلك gāwmēšā في السريانية . والمقطع الثاني من (جاموس) العربية ، يقارب المقطع الثاني من (مجوس) .

والمسك : « مِشك » في الفارسية ، وكذلك : muškā في الآرامية . فهذا من إبدال الشين بالسين ، الذي صار أخيراً في بعض الكلمات المعربة قديماً ، كما بينا ذلك في الباب الأول . ومثله كثير بين الكلمات الفارسية الداخلة في العربية^(٣) . و (مشك) أصلها هندي ، فدخلت الفارسية ، ثم الآرامية والعربية . وقد حدث مثل هذا مراراً .

والديباج : أصلها في الفهلوية : dēpāk ، فصارت الكاف هنا جيماً ، بخلاف (الرزق) ؛ فقد وجدنا فيها الكاف الفارسية صارت قافاً . وهذا يدل على أن كلمة : (رزق) أقدم بكثير من كلمة : (ديباج) ؛ فإن الكاف الفارسية السابقة لها حركة ، صارت كافاً في الأول ، ثم صارت هاء أو حذف ؛ ف : dēpāk صارت في الفارسية الحديثة : « ديباه » و « ديبا » بالكسرة المجهولة .

والإستبرق : مشتقة من : « استبر » أي : الشديد والشخين ، بالحقاق : (ak) وهي كثيرة جداً في الأوصاف الفارسية ؛ فأصل المعنى : نسيجة ثخينة ، ثم أطلقت على غليظ الديباج .

(١) في الأصل : paradisos وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (ē) تحريف .

(٣) في الأصل : « في العبرية » وهو تحريف .

والإبريسم^(١) : أصلها : « أبريشم » بالكسرة المجهولة . وأبدلت الشين بالسين ، كما سبق .

والنمط : في الفهلوية : namat ، فأبدلت التاء بالطاء ، كإبدال الكاف بالقاف في بعض ما ذكرناه .

وكذلك طيلسان^(٢) : وهي في الفارسية : « تالشان » . وإبدال الفتحة الممدودة والكسرة ، يكون في بعض الكلمات الأخرى أيضا .

والسراج : أصلها : « چراغ » بالعين بدل الكاف العتيقة ، وهي في الآرامية : šrāgā ؛ فيدل ذلك على أن لفظ الجيم الفارسية ، كان قريبا من الشين في هذه الكلمة . وربما كان سبب ذلك ، تحركها بالكسرة ، فصارت سينا في العربية ، كسائر الشينات ، في الكلمات المعربة قديما .

والخندق : أصلها : « khandak » أى : محفور ، وهي : « كنده » في الفارسية الحديثة ، بالكاف بدل الكاف والهاء ، اللتين^(٣) تقابلهما في الفارسية الحديثة : الخاء ؛ فذلك من اختلاف اللهجات وهو كثير في الفارسية . ونجد الخاء في بعض الكلمات المتعلقة بـ (كنده) منها : « خان » أى : الفندق ، و « خانه » أى : البيت .

أما الكلمات الفارسية ، التي توجد في الآرامية أيضا ، فيمكننا أن نقول : إما أن الآرامية توسطت بين الفارسية والعربية ، فدخلت الكلمة اللغة الآرامية أولا ، ثم عربت مع سائر الألفاظ الفارسية المعربة ، أو أن الكلمة دخلت كلتا اللغتين مباشرة ، مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فلا بد من تحقيق ذلك في كل كلمة وكلمة . وهذا صعب بل محال في كثير من الحالات .

(١) هو : الحرير . انظر : الألفاظ الفارسية المعربة ٦

(٢) هو : كساء مدور أخضر لا أسفل له ، لحمته أوسدها من صوف ، يلبسه الخواص من العلماء

والمشايع . وهو من لاس المعجم . انظر الألفاظ الفارسية المعربة ١١٣

(٣) في الأصل : « اللتان » وهو خطأ .

[الدخيل من الحبشية]

وأهم الكلمات الحبشية الموجودة في العربية ، هي العائدة إلى أشياء دينية ؛ كحواريّون ، وناقق ، وناقفون ، وفطر ، ومنبر ، ومحراب ، ومصحف ، وبرهان . وهي مع بعض الألفاظ النادرة ، التي جاءت في القرآن الكريم وفي الحديث ، تشهد بالمناسبات الصحيحة بين المسلمين وبلاد الحبش قبل الهجرة .

وبعض الكلمات الأخرى ، التي يمكن اشتقاقها من كلمات حبشية ، ربما كانت في الحقيقة يمانية ؛ فإنه للقرابة بين الحبشية واللهجات اليمنية ، يجوز أن نفترض كثيرا من المفردات الحبشية ، للغة العربية الجنوبية أيضا ؛ فمن ذلك : نُخُوحة ، ومَشْكَاة ، وسبِكة في معنى : الطريق الكبير ، ومائدة ، وبغل . وقد عُرِّبت في بعض الأوقات كلمات عربية جنوبية ، لا توجد في الحبشية ؛ منها : تاريخ^(١) .

فحواريّون : جمع : hawwāreyā أي : الرسول ، من : hōra أي : سار ومشى .
وناقق : مأخوذة من : nāfaqa أي : شكّ وداهن . ومنها تشتق : manāfek أي : تابع لطائفة مخالفة للعامة .

وفطر : كذلك في الحبشية لفظا ومعنى .

ومنبر : أصلها : manbar أي : المقعد .

ومحراب : ربما كان أصلها : mehrām أي : المعبد ، فأبدلت الميم الثانية باء ، للتخالف^(٢) بينهما .

ومُصْحَف : وتروى الميم بالحركات الثلاث^(٣) ، أصلها : maṣḥaf أي :

(١) هذا يخالف ما سيذكره المؤلف بعد ذلك ، من أن هذه الكلمة معربة من الحبشية !

(٢) في الأصل : تخالف !

(٣) في القاموس المحيط (صفحة ١٦١/٣) : والمصحف مثلثة الميم .

الكتاب ، مشتقا من : saḥafa أى : كتب .

وَبُرْهَان : مشتقة من مادة : (بَرَّة) ، وهى تنوب فى الحبشية عن : (بَهَر) فى معنى : النور والضوء . فأصل معنى : (برهان) هو النور والتنوير .

وَحُوخَة : أى : الكُوَّة تؤدى النور إلى البيت ، من : hōhat فى هذا المعنى بعينه .

وَمِشْكَاءة : من : maskōt أصلها : maškōt ومعناها : الكُوَّة أيضا . ورسم المقطع الثانى بالواو فى القرآن الكريم ، يدل على أن حركته لم تكن فتحة ممدودة فى الأصل ، بل كانت : (ō) .

وَسِكَّة : معربة من : sakkwat .

ومائدة : من : mā³ed .

وبغل : من : baḡl ، فأصبحت القاف رخوة ، تشبيها لها باللام .

وتاريخ : مشتقة من : warḡ أى : القمر ؛ فأصلها : « توريج » ، وقد تجيء كذلك ومعناها : الحساب بالشهور .

وكل هذا يحتاج إلى ملاحظة ؛ فإننا إذا وجدنا كلمة عربية ، تساوى كلمة غير سامية ، فارسية مثلا ، فلا بد من كونها دخيلة فى إحدى اللغتين ، فأخذتها العربية عن الفارسية أو بالعكس ، أو تكون دخيلة فى كليهما فأخذتها من لغة ثالثة . وإذا ساوت كلمة عربية كلمة سامية ، حبشية أو آرامية أو غير ذلك ، فالأقرب إلى الاحتمال أن الكلمة سامية أصلية ، أو خاصة بفرقة من اللغات السامية ، فورثتها كلتا اللغتين الأختين من أمهما ؛ فلاهى سبب يجوز أن نقول إن الكلمات المذكورة ، التى تشارك العربية فيها الحبشية ، ليست بأصلية فى كلتا اللغتين ، بل هى حبشية الأصل ، واللغة العربية استعارتها ؟

فالجواب أنا نستنتج ذلك من تحقيق لفظ الكلمة ومعناها ، وكيفية استعمالها

في اللغتين ، ومن العلاقات بينها وبين سائر ألفاظها . وأهم الحجج : وجود اشتقاق ظاهرة بين للكلمة ، في إحدى اللغتين ، مع عدمه في الأخرى ؛ فـ : (حواريون) مع كون بنائها غير مألوف في العربية ، فلا يمكن اشتقاقها من : (حار) ؛ لأن ما هو أقرب إلى معنى : (الحواريون) من معاني هذه المادة ، وهو الرجوع ، أبعد عنه بكثير من معناها في الحبشية ، وهو : السير والمشى ، كما قلنا .

ولا علاقة في العربية بين النفاق ، وبين سائر معاني مادة : (نقق) . وهي في الحبشية تدل على التقسيم والتصنيف ؛ فالمنافق هو المقتسم القلب قبل الإيمان ، فظاهره يخالف باطنه .

وقَطَّرَ : لم تؤد معنى الخلق في العربية ، قبل مجيئها في القرآن الكريم . وأصل معناها [في] العربية هو : شَقُّ . وهي في الحبشية مألوفة في معنى : الخلق .

و : nabara في الحبشية ، هي الكلمة المعتادة للتعبير عن القعود . ولا اشتقاق للمبر في العربية ، ولا للمحراب .

وأما مصحف وصحيفة ، وغير ذلك مما اشتق من مادة : (صحف) ؛ فيدل معناه على كونه دخيلا ، فإن العرب لما أخذوا الكتابة من جيرانهم الذين سبقوهم إلى التمدن ، يحصل أن يكونوا قد أخذوا منهم الأسماء الدالة على التمدن ، فكان ينتظر إذن أن تكون المصحف آرامية ، كما أن الخط العربي آرامي الأصل ، غير أننا نجد في الآرامية كلمة تقابل : (مصحف) ، فنُظِر إلى اليمن وبلاد الحبش ؛ لأن الكتابة كانت معروفة مستعملة هناك أيضا . وكان بعض العرب يكتب بالحروف اليمانية ، قبل أن يألفوا الحروف الآرامية .

وبرهان : منفردة في العربية ، ليس لها فيها قرابة ، إلا ما اشتق منها كبرهن . وكذلك : خوخة ، ومشكاة ، وسكة ، ومائدة ، وتاريخ . وأما مشكاة فذكر اللغويون القدماء أنفسهم أنها حبشية^(١) .

(١) انظر مثلا : العرب للجواليقي ٣٠٣

[الدخيل من الآرامية]

والكلمات الآرامية المعربة كثيرة ، لاتكاد أن تحصى . وتختلف منابعها ، فبينها يهودية ينبغي أن تكون قد أخذت [من] لهجة من اللهجات اليهودية الآرامية . ومنها نصرانية ، يحتمل أن يكون منبعها لهجة النصارى المستعملة في بلاد سوريا وفلسطين ، وهى غير اللغة السريانية المشهورة ، التى ما بين النهرين إلى شمال سوريا فقط . وبين الكلمات الآرامية المعربة ، ما يدل معناه على صدوره عن إحدى الطوائف الصغيرة ، المتفرقة في العراق ، خصوصا المندائية^(١) .

والتمييز بين هذه المصادر ، وتعيين الصحيح منها صعب . وقد يوفقنا إلى ذلك لفظ الكلمة نفسها ؛ مثال ذلك : « قسط » ، فهى في السريانية : kuštā بالهاء ، وفى المندائية : kuštā بالكاف ، فلا يحتمل أن تكونا هما مصدرها ، فلا يبقى إلا الآرامية اليهودية ؛ فالكلمة فيها : kuštā وهى كذلك فى الآرامية النصرانية المستعملة فى سوريا وفلسطين قديما . غير أن هذه الملاحظة لا تفيدنا شيئا ؛ لأننا نبتنا من قبل أن هاتين اللهجتين ، أكثر تأثيرا فى العربية ولا يمكننا أن نميز بينهما بلفظ الكلمة .

فاللهجات الآرامية المذكورة غير السريانية ، هى التى اقتبست منها اللغة العربية ، فى الدور الأول من تأثير الآرامية فيها ، وهو زمان الجاهلية وأوائل الإسلام ، وتختلف فى أثنائه أزمان تعريب الكلمات الآرامية اختلافا عظيما ، وقد ذكرنا نبذة من ذلك فيما سبق . والدور الثانى هو أول زمان الدولة العباسية ؛ إذ كان السريان موعلى المسلمين فى العلوم الفلسفية والطبيعية والطب وغير ذلك . وكانت اللهجة الآرامية المؤثرة فى العربية حينئذ ، اللغة السريانية المشهورة ، وكان تأثيرها بالكتب أكثر منه بالمشافهة ، ثم بعد ما ابتداء الناقلون بالرجوع إلى الكتب اليونانية نفسها ونقلها إلى العربية ، بدل استخدام التراجم السريانية ، زال نفوذ اللغة السريانية تماما .

(١) وتسمى أيضا : « المندائية » . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٦

وإليكم أمثلة قليلة من فيض وافر ، وسنقتصر في انتخابها على الدور الأول من الدورين المذكورين ؛ فمنها النباتات الكثيرة ، التي لا تنبت في جزيرة العرب ، كالرمان والزيت . ومنها : الخمر ، والكبريت ، والمرجان ، والبُلُور ، والسم .

ومنها : كثير من أجزاء البيت والآلات ، كالباب ، والقفل ، والرجاج ، والكيس ، والسكين ، والسيف ، والخاتم .

ومنها : بعض مايتعلق بإدارة الممالك ، كالسلطان ، والأمة ، والعالم ، والمدينة ، والسوق ، والقِسْط . ومنها : السبيل ، والساعة .

ومنها : أكثر مايرجع إلى الكتابة والقراءة والتدريس ، بناء على كون العرب أخذوا الخط نفسه من الأقوام الآراميين . ومن ذلك : كَتَبَ ، وكتاب ، وقرأ ، والنقطة والصورة ، والتفسير ، والتلميذ .

ومنها : كثير من الألفاظ الدينية ، كرحمن ، وقِيوم ، وسَكِينة ، وفُرْقان ، ومَلَاك ، وصلّى ، وصام ، وتاب ، وزكا ، وزكاة ، وكفر ، وعبد ، وصلَّبَ ، وصليب ، وزنديق ، ورجز ، ودجال .

وقصر الوقت لا يسمح لنا بتفسير الأمثلة المذكورة ، كلمة بعد كلمة ، فنكتفى ببعض الملاحظات المهمة ؛ منها : أن الحاء الآرامية تنوب عنها الحاء في بعض بعض هذه الكلمات ؛ كالخمر ، والخاتم ، وهما في السريانية : *ḥāmra* , *ḥātīmā* . غير أن الحاء تلفظ خاء في بعض اللهجات السريانية والآرامية على العموم ؛ فيلزم الافتراض بأن العربية اقتبست هذه الكلمات من واحدة من تلك اللهجات^(١) .

والشين الآرامية كثيرا ماتنوب عنها السين العربية ؛ نحو : (سلطان) ، من :

(١) من المعروف أن الحاء السامية القديمة ، تحولت إلى حاء في كل من الآرامية والعربية . وينطبق هذا المبدأ على هاتين الكلمتين أيضا ، مما يدل على أصلتهما في العربية . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٣١ - ١٣٢

šulānā و (قسط) من : kušṭā و (سوق) من : šūkā و (سيل) من : šbīlā و (ساعة) من : ša'ṭā و (فَسَّرَ) من : paššar , pšar و (سَكِينَة) من : škīntā . وقد ذكرنا سبب ذلك قبل ، غير أن فيه احتمالا ثانيا ، وهو أن العرب عند تعريب الكلمة ، لم يستعبروها حرفا بحرف ، بل استبدلوها بالكلمة المقابلة لها في العربية ، من جهة الاشتقاق وهذا ليس ببعيد .

ونشاهد مثله في أيامنا حادثا بين العربية الدارجة في الشام ، وبين اللهجة الآرامية المستعملة في بعض ضياع في جبل (قلمون) ، وخصوصا في : (معلولة) . مثال ذلك أن : « جَرَّبَ » أصبحت : garreb في هذه اللهجة ؛ وذلك أن الـ (g) الآرامية العتيقة ، صارت غينا في لهجة (معلولة) ؛ فلذلك وقت ما استعاروا كلمة : « جَرَّبَ » ، استبدلوا الجيم بالعين . فكذلك يحتمل مثلا أن العرب ، وقت ما عربوا كلمة šulānā أو škīntā استبدلوا الشين بالسين ؛ لأن مادتي : (شلط) و (شكن) الآراميتين ، يقابلهما في العربية : (سلط) و (سكن) . ومثال ذلك من بين الكلمات الحبشية المعربة : « طاغوت » ، أصلها : tā'ōt الحبشية ؛ ولذلك أصبح الحرف الثاني في العربية غينا ، وهو عين في الحبشية .

وأما التمييز بين الألفاظ المعربة من الآرامية ، وبين الألفاظ العربية الأصلية المقابلة لكلمات آرامية مقاربة لها في الأصل ؛ فقصته كقصه مثله في الكلمات المأخوذة من الحبشية ، فلا نعود إلى ما بيناه هناك ، ونكتفي ببعض الأمثلة المهمة ؛ منها تلميذ ، وتاب ، وزكا ، من حيث إن لفظها يدل على استحالة كونها عربية أصلية ؛ وذلك أن « تلميذ » مادتها السامية : (لمد) بالذال لا الذال ؛ فهي في الأكديّة : lamādu وفي العبرية : Iāmad أي : تعلم . ولو كانت لام هذا الفعل ذالا في الأصل ، لكان من اللازم أن تكون زايا في الأكديّة والعبرية ؛ لأن الذال الأصلية انقلبت زايا في هاتين اللغتين . وأما الذال في Iāmad العبرية ، وفي : talmīdā الآرامية أيضا ، فقد

أبدلت من الدال ، بحيث إن كل الحروف الشديدة إلا المطبقة^(١) منها ، أصبحت رخوة في العبرية والآرامية ، إذا سبقها حركة . وإذا سكن الحرف السابق لها ، بقيت على حالها شديدة ؛ فلذلك نجد في العبرية مثلا : limdī أى : تعلمى ، بالدال .

فنرى أن العبرية استعارت الكلمة محتفظة في ذلك بلفظها عند الآراميين ، غير راجعة إلى مادتها الأصلية ، كما رأينا ذلك في كثير من الكلمات التي أخذ حروفها الشين ؛ فيدل ذلك على انفراد كلمة : « التلميذ » عن غيرها في الآرامية وفي العبرية ، وعدم كلمات أخرى مشتقة من مادتها . والأمر كذلك في الحقيقة ؛ فمادة (لمد) وإن وجدت في العبرية ، إلا أنها نادرة جدا ، ولا علاقة بين معناها ومعنى « التلميذ » ؛ فإننا نجد : « لمده » تعنى : تواضع له بالدل . وليس في الآرامية : (lmd) في معنى التعلم ، إلا في بعض ما يمتثل أن تكون العبرية أثرت فيه ، ولا توجد في السريانية أصلا .

والذى يؤكد ما قلناه من كون انفراد « تلميذ » في اللغتين ، سبب احتفاظ العرب بالذال فيها ، أننا نراهم عند تعريفهم الكلمات الآرامية ، أرجعوا الحروف الرخوة إلى أصلها الشديد في أكثر الأوقات ؛ مثال ذلك من الكلمات المذكورة : (خاتم) من hātma ومادتها : (htm) فمضارعها : nehtum بالطاء ، أو (سكينة) من : škīntā مادتها : (škn) فمضارعها في الآرامية اليهودية : yiškan .

وأما « تاب » فمادتها الأصلية : (توب) ؛ فهي في العبرية : tūb ، لأن الطاء السامية صارت شينا في العبرية ، ومعناها الأصلي : الرجوع ، ونجد : « تاب » بالطاء ، في هذا المعنى نفسه ، في العبرية . وأصبحت الطاء تاء في الآرامية ، فتستدل على وجود الطاء في : « تاب » بدل الطاء ، على كونها أخذت من الآرامية .

(١) هي التي تسمى بحروف (بجد كبت) وهي كلها حروف شديدة . ولا يبقى من الشديد في هذه اللغات إلا الطاء والقاف ، وهي التي سماها المؤلف : الحروف المطبقة ، وهي لا تخضع للقاعدة المذكورة .

و « زكا » أصل فائها ذال ؛ فهي في الأكديّة : zakū وفي العبريّة : zākā ؛ لأنّ الذال السامية ، صارت زايا في هاتين اللغتين . وأما الآرامية فكان من المنتظر أن تكون فيها : dkī أو : dkā ؛ لأنّ الذال السامية أصبحت فيها دالا . والكلمة في الحقيقة موجودة على هذا اللفظ في معنى : (نَظَّف) ، غير أن اليهود لفظوا بها بالزاي في معنى برىء من الذنب وعدل ، واشتقوا منها : zākūtā في معنى : العدل ثم العمل الصالح ، فعربت الكلمتان في بعض هذه المعاني . وأما سبب لفظها بالزاي عند اليهود ، فرمما كان من تأثير اللغة الأكديّة في الآرامية ؛ فإننا نجد : zakū الأكديّة ، قد خصصت بالمعنى الحُكْمِي والقضائي ؛ فالتفعيل منها ، أي : zakkū أطلق على التبرئة والإطلاق في القضاء ؛ والشرع البابلي وما يتعلق به أثر تأثيرا نافذا في أقوام الشرق القديمة ، وخصوصا الآراميين ، فيدل لفظ الكلمات المشروحة ، على كونها آرامية الأصل .

ويوجد ما يدل بناؤه أو معناه هذه الدلالة . أما البناء ؛ ففي مثل : « الرحمن » و « القيوم » و « المدينة » . وأما المعنى ؛ ففي مثل : « السكينة » و « الفرقان » و « الزّنديق » و « الرّجز » و « الدجال » . فرحمن ، وإن أشبهت الصفات العربيّة ، في وزن : فَعْلان ، فهي تخالفها في أنه يداخل معناها شيء من الاسميّة والعلميّة ؛ كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾^(١) ، وهذا نفس معنى الألف والنون اللاحقين في الآرامية .

و « قيوم » آرامية البناء تماما ، فهي في الآرامية : kayyām غير أن الفتحة الممدودة تلفظ : (ō) في بعض اللهجات الآرامية . وتدل قراءة ابن مسعود : « القيّام »^(٢) ، على اللفظ الأصلي بالفتحة .

و « المدينة » في العربيّة ، فعيلة من (مَدَن) ، فجمعها : « مُدَن » ، وهي في

(١) سورة طه ٥/٢٠

(٢) انظر : كتاب المصاحف للسجستاني ٥٩

الأصل : مُفْعِلَةٌ من : دان يدين ، أى : حَكَم . ومعناها : الإيالة التابعة لمحكمة واحدة ، ونجدها في الآرامية على هذا المعنى .

و « سَكِينَةٌ » وهى : škīntā أصلها مصدر ، أى : السكون والنزول في محل ؛ فخصت عند اليهود بسكون الحضرة الإلهية ، وتنزّلها في العالم وفي نفس الإنسان .

و « الفُرْقَان » وهى : purkānā مشتقة من prak أى : أنقذ وحرّر ، و : purkānā عند النصارى : التخليص والقداء عن الذنوب وجزائها ؛ فالطوائف الموسومة بـ : gnostiques (لأنهم كانوا يعتقدون أن وسيلة التخليص هى العلم الإلهي المنزل) أطلقوا : purkānā على الوحي .

و « الزنديق » (أصلها : zaddikā) : بالنون عوضاً عن التشديد ، وذكرنا هذا . والزاي المجهورة في : zaddikā أبدلت من الصاد المهموسة في : šaddikā تشبيها لها بالبدال المجهورة ، وكانت هذه الكلمة عند المانوية (Manichéens) لقب المختارين المدخلين في معرفة أسرار دينهم ، وأطلقها العرب على المانوية كلهم ، وعلى أصحاب بعض الطوائف المقاربة للمانوية .

و « الرُّجَز » هى : ruǧzā أى : الغضب ، وإبدال الضمة بالكسرة من إبدال الحركتين المذكور آنفاً . وقرأها ابن محيصن : « رُجَز »^(١) على الأصل الآرامي .

و « دَجَّال » هى : daggālā أى : الكذاب .

ففى كل هذه الحالات ، وفي كثير غيرها ، عربت كلمات آرامية ، لا علاقة بينها وبين كلمات عربية أصلية ؛ فإننا وإن وجدنا مثلاً مادة : (رَجَزَ) في العربية ، فمعناها يخالف معنى : ruǧzā الآرامية ، ومعنى : (رَجَزَ) العربية مخالفة تامة ؛ فإنه من المعروف أن (رَجَزَ) أى : أنشد الأرجوزة . وفي بعض الحالات الأخرى ، كانت كلمة

(١) انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٤٥

عربية مرادفة للآرامية موجودة ، فاستعملوها لتأدية معنى جديد ، تفيده تلك الكلمة الآرامية ، مع المعنى الأصلي . مثال ذلك : أن (سلام) كلمة عربية أصلية قديمة ، ومعناها : الصِّحَّة والصَّلْح ، ثم بعدما رأوا للكلمة الآرامية المرادفة : ślāmā معنى مجازيا دينيا ، أطلقوا (السلام) عليه أيضا . ومثله كثير وخصوصا في باب الديانة ؛ من ذلك : العلم ، والجهل ، والعبد ، والشهيد .

وهذا نوع مهم من أنواع استعارة الكلمات ، وهو استعارة المعنى دون اللفظ . وقد يكون لهذا نظير بين الحبشية والعربية أيضا . ومثاله : (الصومعة) ، فهى كلمة أصلية ، معناها : البرج والبناء العالى ، ثم اقتبسوا معنى ثانيا من « sōmā الحبشية ، أى : مسكن الراهب .

وكذا (الشيطان) ، كان العرب جنساً^(١) من الجن ، ثم خصوا الكلمة بإبليس ، تابعين في ذلك اسمه الحبشى ، وهو : šaytān .

وبعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم تدخل في اللغة العربية مباشرة ، بل بتوسط لغة أخرى ؛ من ذلك : « الزنديق » ، فإن العرب أخذوا هذه الكلمة من العجم الذين أخذوها من الآراميين ؛ وذلك لأن المانوية في أوائل الإسلام ، لم تكن شائعة إلا عند العجم .

ومنها ما دخل العربية بواسطة الحبشية ؛ من ذلك : « قُدُوس » ، فأصلها الآرامى : kaddiš واستبدله الحبشيون بـ keddūs ، تبعا لكثرة بناء : فَعُول عندهم . ومن ذلك : « تابوت » أصلها الآرامى : tēbūtā وهى فى الحبشية : tābōt . و « جهنم » من : gēhinnam الآرامية ، و gahannam الحبشية .

وكل هذا نادر ، وضده كثير ، وهو دخول كلمات أجنبية فى اللغة العربية بتوسط الآرامية . وقد ذكرنا أنها توسطت بين الفارسية والعربية ، فى بعض الحالات .

(١) لى الأصل : « جنسان » وهو خطأ .

وأهم من ذلك توسطها بين العبرية والآكدية واليونانية من الجهة الواحدة ، وبين العربية من الأخرى . أما العبرية فمثال الكلمات الآرامية ، التي أصلها عبري : mal'akā في mal'āk وهو : الملاك ، ونجد : « سَكِينة » و « أُمَّة » في العبرية أيضا ، وهما هناك : škīnā و'ummā ، غير أنه من المشكوك فيه ، هل دخلتا الآرامية وأصلهما عبري ، أو العكس . ومثل هذا كثير في الكلمات اليهودية .

وفي بعضها يظهر أن العبرية نفسها أثرت في العربية أيضا مع الآرامية . مثال ذلك : (توراة) ، فهي في الآرامية : 'ōraytā وفي العبرية : tōrā ، فيظهر أن أولها أخذ من العبرية ، وآخرها من الآرامية . ويوافق رسمها في القرآن بالياء لفظها الآرامي .

وفي بعض الكلمات المشتركة بين العبرية والآرامية ، يجوز كونها دخيلة في كليتهما ؛ منها : الزيت ، فهو : zaytā في الآرامية : و zayit في العبرية . والكبريت ، وهو : kebrītā في الآرامية ، و gōp'rīt في العبرية . غير أنه لاشك في أن العرب استعارت الكلمتين من الآرامية لا العبرية . وكثيرا ما يصعب استنتاج أصل الكلمات التي تحولت من لغة إلى لغة ، وطريق تحولاتها ، مثال ذلك : « البُلُور » ، فنجد هذه الكلمة في لغات متعددة ، حتى الهندية ، ولا يظهر أصلها وطريق شيوخها .

[الدخيل من الآكدية]

والكلمات الآكدية الموجودة في اللغة الآرامية ، ثم العربية ، مهمة جدا ، نجد بينها بعض ما يوجد عند العرب ، من أقدم عناصر الحضارة الشرقية . منها : الدِّين ، أى القضاء والحكم ، والسَّيْت ، وسَطَّر ، أى : كتب ، والتلميذ ، والترجمان ، والتاجر ، والمسكين ، والجسر ، والتجار ، والآجَر ، والفخَّار ، والجصّ ، والنَّفط ، والأثُون ، والثَّنين^(١) ، والكانون ، والكُور ، أى : بجمرة الحداد ، والقُفَّة ، والأرجوان ، والتل .

(١) في الأصل : « والتنون » وهو تحريف .

وبينها سومرية^(١) ؛ ومنها : الهيكل ، والكرسى ، والآسى ، أى : الطبيب ، والكّر ، أى مكيال مستعمل في العراق .

[الدخيل من اليونانية واللاتينية]

والكلمات اليونانية تعددت في العربية ، في الزمان المتأخر . ومن أقدمها : إبليس ، والجنس ، والزّوج ، والقِرطاس ، والإزميل ، والفندق ، واللص . وبينها لاتينية دخلت في اللغة اليونانية ، ثم الآرامية ، ثم العربية . ومنها : الصراط ، والميل ، والقصر ، والقنطرة ، والقنطار ، والدينار . وبعض الكلمات اليونانية واللاتينية ، وصلت إلى العربية عن طريق اللغة الحبشية أو الفارسية . مثال ذلك : « الإنجيل » وقرأها الحسن البصرى وغيره : « أنجيل »^(٢) وهى في الحبشية : angil وأصلها اليونانى : euangelion . و « القلم » وهو في الحبشية : kalam وفي اليونانية : kalamos . و « الدرهم » مأخوذ من الفارسية ، وهو هناك كذلك . والأصل يونانى ، أى : drachmē .

هذا ما كان مرادى أن أبينه لكم تلخيصا . فقيسوا بالقليل المذكور ، الكثير الذى لم يمكنى ذكره .

(١) في الأصل : « سومرية »

(٢) انظر : المختص لابن جنى ١٥٢/١

فهرس الموضوعات

ص	
٣	مقدمة المعلق
٧	مقدمة المؤلف
١١	الباب الأول : فى أصوات اللغة
١١	١ - الصوامت :
١١	مخرج الأصوات وصفاتها
١٦	بين نطقنا ونطق القدماء
٢٠	الرموز اللاتينية لكتابة اللغات السامية
٢٣	بين العربية والساميات
٢٦	الإطباق
٢٦	القوانين الصوتية
٢٨	المماثلة الصوتية والإدغام
٣٣	المخالفة الصوتية
٣٥	القلب المكاني
٣٦	التغير الاتفاقي للأصوات
٣٨	أصوات كثيرة التغير
٣٩	أحوال الهمز
٤٦	الواو الياء
٤٩	نحاة العربية والأصوات الصامتة
٥٣	٢ - الحركات
٥٤	عدد الحركات
٥٦	الضمة والكسرة حركة واحدة فى الأصل
٥٩	الإمالة
٦١	تغير الحركات

ص	
٦٥	تقصير الحركات
٦٨	الحركات والرسم الإملائي
٦٨	حذف الحركات
٦٩	زيادة الحركات
٧٠	الترخيم
٧١	الضغط والنغمة
٧٥	الباب الثاني : في الأبنية
٧٥	القسم الأول : الضمائر وماجانسها
٨٢	أسماء الإشارة
٨٦	اسم الموصول
٨٦	مجالات استعمال العناصر الإشارية
٨٦	أسماء الاستفهام
٨٧	القسم الثاني : الأفعال
٩٥	القسم الثالث : الأسماء
١٠٦	جموع التكسير
١١١	الجمع الصحيح
١١٢	المثنى
١١٢	المؤنث والمذكر
١١٦	الإعراب
١٢١	أسماء العدد
١٢٥	الباب الثالث : في التركيبات
١٢٥	١ - شبه الجملة
١٣٢	٢ - الجملة البسيطة
١٤٠	الجملة الفعلية
١٤٢	٣ - تركيب الكلمات في داخل الجملة

١٤٣	التعريف
١٤٧	البدل والتوكيد والوصف والتمييز
١٥٠	الإضافة
١٥٤	الأسماء المتعلقة بالأفعال
١٥٧	توابع الفعل
١٦٠	حروف الجر وأدواته
١٦٤	٤- أنواع الجمل
١٦٥	الاستفهام
١٦٨	النفى
١٧٥	الاستثناء
١٧٦	٥- تركيب الجمل
١٨١	الجمل الوصفية
١٨٤	قيام الجملة مقام الاسم الموصوف
١٨٦	قيام مضمون الجملة مقام الاسم الموصوف
١٩٣	الجملة الحالية
١٩٦	الجمل الظرفية
١٩٦	الجمل الشرطية
٢٠٣	الباب الرابع : في المفردات
٢٠٨	المشترك السامى من المفردات
٢١١	الدخيل في العربية
٢١٢	الدخيل من الفارسية
٢١٧	الدخيل من الحبشية
٢٢٠	الدخيل من الآرامية
٢٢٧	الدخيل من الأكدية
٢٢٨	الدخيل من اليونانية واللاتينية
٢٢٩	فهرس الموضوعات